

العرب والإسرائيليون

من

7 أكتوبر

إلى

صنع السلام



CROWN CENTER
for Middle East Studies

العرب والإسرائيليون

من

7 أكتوبر

إلى

صنع السلام

الدكتور عبد المنعم سعيد علي هو رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمؤسسة "المصري اليوم" الصحفية في القاهرة، ورئيس مجلس الإدارة السابق والرئيس التنفيذي ومدير المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية في القاهرة، وشغل منصب رئيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية في القاهرة، ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمؤسسة الأهرام ودار النشر- التابعة لها، كما كان عضوًا في مجلس إدارة مؤسسة الأهرام ومديرًا لمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية في القاهرة، كما عمل باحثًا في معهد بروكينجز ومركز بيلفر للعلوم والعلاقات الدولية - جامعة هارفارد، وفي عام 2014، أسس معهد دول الخليج العربية في واشنطن، كما شغل منصب عضو في مجلس الشورى المصري، وألف كتبًا ومقالات وفصولًا عن النظم العالمية، والعلاقات العربية، والتكامل الأوروبي، والصراع العربي الإسرائيلي، والنظام السياسي المصري، والأمن القومي، ومراقبة التسليح، ويشارك بانتظام في الكتابة في الصحف والمنصات الإعلامية.

من أحدث إصداراته: "الدولة والثورة في مصر: مفارقة التغيير والسياسة" (جامعة برانديز، مركز كراون للدراسات الشرق أوسطية، يناير 2012)، و"العرب والإسرائيليون: الصراع وصنع السلام في الشرق الأوسط" (الطبعة الثانية، لندن: بلومزبري، 2022)، بالاشتراك مع شاي فيلدمان وخليل الشقائي.

حصل الدكتور عبد المنعم سعيد علي على درجة البكالوريوس من جامعة القاهرة، ودرجتي الماجستير والدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة شمال إلينوي.

شاي فيلدمان هو أستاذ كرسي ريموند فرانكل في السياسة والمجتمع الإسرائيلي، في مركز كراون للدراسات الشرق أوسطية، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة برانديز، ومن عام 2005 إلى 2019، كان شاي

المؤسس والمدير التنفيذي لمركز كراون، وقبل ذلك، شغل منصب مدير مركز جافي للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب من 1997 إلى 2005، حيث عمل باحثًا رئيسيًا منذ تأسيس المركز في أواخر عام 1977، وفي الفترة من 2019 إلى 2022، شغل منصب رئيس كلية سابير في شاعر هنيغيف بإسرائيل، ومنذ عام 1997، يشغل أيضًا منصب عضو مجلس إدارة مركز بيلفر للعلوم والعلاقات الدولية - جامعة هارفارد، وفي الفترة من 2001 إلى 2003، عمل شاي عضوًا في المجلس الاستشاري للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

تتضمن منشوراته العديدة ستة كتب، كان آخرها "العرب والإسرائيليون: الصراع وصنع السلام في الشرق الأوسط"، بالاشتراك مع عبد المنعم سعيد علي و خليل الشقاقي (الطبعة الثانية، لندن: بلومزبري، 2022).

وشاي فيلدمان حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كاليفورنيا في بيركلي.

خليل الشقاقي هو أستاذ العلوم السياسية ومدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله، وعضو اللجنة التوجيهية للباروميتر العربي، كما يشغل منصب زميل أقدم في مركز كراون للدراسات الشرق أوسطية بجامعة برانديز، وحصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا عام 1985.

ويُعد الشقاقي أحد أبرز الخبراء العالميين في الرأي العام الفلسطيني، ومؤلفًا بارزًا نُشرت أعماله على نطاق واسع، ومنذ عام 1993، أجرى مئات استطلاعات الرأي العام بين الفلسطينيين، بالإضافة إلى عشرات الاستطلاعات المشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ودّرس في عدة جامعات فلسطينية وأمريكية، منها جامعة النجاح الوطنية، وجامعة بيرزيت، وجامعة ويسكونسن (ميلووكي)، وجامعة فلوريدا الجنوبية (تامبا)، وجامعة يوتا، وجامعة ميشيجان.

شارك خليل الشقاقي في تأليف كتاب الرأي العام في الصراع الإسرائيلي — الفلسطيني: دور الرأي العام خلال الانتفاضة الثانية، بالاشتراك مع يعقوب شامير، الذي صدر عن دار نشر جامعة إنديانا عام 2010، ومن أحدث أعماله كتاب "العرب والإسرائيليون: الصراع وصنع السلام في الشرق الأوسط"، الذي صدر في طبعته الثانية في لندن عن بلومزبري عام 2022، بالاشتراك مع عبد المنعم سعيد علي وشاي فيلدمان.

المحتويات

1	تمهيد
5	المقدمة
9	الفصل الأول: ما الذي أدى إلى هجوم السابع من أكتوبر؟
10	المشهد الدولي
11	المشهد الإقليمي
17	المشهد الفلسطيني
21	المشهد الإسرائيلي
25	الفصل الثاني: 7 أكتوبر وتداعياته
28	الحرب
30	البيئة الدولية
32	البيئة الإقليمية
35	إسرائيل والسلطة الفلسطينية
36	المشهد الداخلي في إسرائيل
38	المشهد الفلسطيني الداخلي
41	الفصل الثالث: رؤية السلام
43	حل الصراع الثنائي
44	نظام الدعم الإقليمي
46	كيف نصل إلى هناك؟ عملية الانتقال إلى سلام طويل الأمد
51	الفصل الرابع: معوقات تنفيذ خطة السلام المقترحة

52	المشهد الدولي
54	المشهد الإقليمي
57	المشهد الداخلي الإسرائيلي
59	المشهد الداخلي الفلسطيني
60	القادة: نتنياهو
62	القادة: عباس

65	الفصل الخامس: مواجهة معوقات السلام
66	تدابير تحسين بيئة القرار
69	الرسائل المتبادلة
70	مساعدة الجار

77	الفصل السادس: الملخص والملاحظات الختامية
79	تحفيز التوافق الفلسطيني الإسرائيلي
80	الانتقال إلى تغيير إيجابي
81	المؤسسات المطلوبة لتنفيذ التغيير الإيجابي
82	مواجهة معوقات التغيير الإيجابي
84	البيئة السياسية لصنع السلام: العوائق والمزايا

89	الملحق
----	---------------

91	الهوامش
----	----------------

تمهيد

هذه الدراسة هي ثمرة عمل ثلاثة باحثين؛ مصري وإسرائيلي وفلسطيني، تابعوا الصراع العربي الإسرائيلي وجهود حله على مدار أربعة عقود تقريبًا، وقد خدم اثنان منا في القوات المسلحة، كلٌّ في بلده، قبل أكثر من خمسين عامًا، ومنذ أواخر الثمانينيات، شاركنا أيضًا، أحيانًا في أدوار قيادية، في محادثات غير رسمية بين أطراف الصراع، وفي بعض الأحيان، ترتب على فهمنا لهذه المحادثات تقديم توصيات سياسية قمنا بنقلها معًا أو بشكل منفصل إلى قادة دولنا.

قبل عشرين عامًا، اجتمعنا معًا لتأسيس مركز كراون للدراسات الشرق أوسطية في جامعة برانديز، ومنذ ذلك الحين، كنا ندرس معًا في كل فصل دراسي خريفي تقريبًا درسًا بعنوان "الصراع وصنع السلام في الشرق الأوسط"، وهو جهد فريد من نوعه، يهدف إلى تعريف الطلاب بالسرديات المتنافسة للعرب والإسرائيليين حول الصراع وتوفير إطار لفهم تطوره، وبفضل الدعم السخي من مارشا ريكلير (نيويورك)، بدأنا في تحويل هذه التجربة التعليمية الفريدة إلى كتاب جامعي مشترك حول الصراع، نشرت الطبعة الأولى منه بعنوان "العرب والإسرائيليون: الصراع وصنع السلام في الشرق الأوسط" دار نشر بالغريف ماكميلان في عام 2013، فيما نشرت الطبعة الثانية دار نشر بلومزبري أكاديميك في عام 2022.

لقد هالنا حجم هجوم حماس في 7 أكتوبر 2023، ورد إسرائيل عليه، وشعرنا بقلق عميق إزاء تصاعد هذا العنف إلى حرب إقليمية شاملة، وهو ما دفعنا نحن الثلاثة إلى التعاون مجددًا، وهذه المرة لمحاولة فهم ما حدث واستكشاف سبل ممكنة لمنع مثل هذه الأحداث في المستقبل. وبدعم من مارشا ريكلير مرة أخرى، خرجت هذه الدراسة إلى النور، وكانت هذه الجهود قد بدأت بمحادثات عبر تطبيق "زووم" من القاهرة وتل أبيب ورام الله في صيف 2024، واستمرت في حرم جامعة برانديز خلال الخريف.

وتتضمن الدراسة ستة فصول، بالإضافة إلى هذا التمهيد والمقدمة، وبينما يحاول **الفصل الأول** تفسير ما الذي أفضى—إلى وقوع أحداث 7 أكتوبر 2023، يستعرض **الفصل الثاني** ما حدث في ذلك اليوم وما تلاه خلال العام الأول، حيث شنت إسرائيل حملة عسكرية للقضاء على حماس في غزة، وشارك حلفاء حماس؛ حزب الله في لبنان، والحوثيون في اليمن، والمليشيات الموالية لإيران في العراق، في القتال، وتصاعدت وتيرة الحرب تدريجيًا لتصل إلى أول ثلاث مواجهات عسكرية مباشرة بين إسرائيل وإيران.

ويتناول **الفصل الثالث** تصورنا لإمكانية أن تقود أهوال السابع من أكتوبر والحرب التي تلتها إلى شرق أوسط أكثر استقرارًا وسلامًا وازدهارًا، بطريقة مشابهة (وإن لم تكن مطابقة) للكيفية التي أدت بها أهوال الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء الأمم المتحدة وحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، وتحقيق أكثر من سبعة عقود من السلام والازدهار في أوروبا، كما نطرح رؤية ونقترح شكل هذا الفصل الجديد في العلاقات العربية الإسرائيلية، وأيضًا كيف يمكن أن يتم الانتقال من الموت والدمار اليوم إلى العصر الجديد المقترح في تاريخ الشرق الأوسط.

ويتناول **الفصل الرابع** من الدراسة العوامل التي قد تشكل عوائق أمام تنفيذ الخطة المقترحة في الفصل الثالث، والأطراف الدولية والإقليمية التي قد تحاول منع هذا التنفيذ، وكيف يمكن للقوى الداخلية والقادة الأفراد تقويض التحول المقترح من الحرب إلى السلام.

أما **الفصل الخامس** فيقترح طرقًا وأساليب للتغلب على العوائق السالف تحديدها في الفصول السابقة، مع التركيز بشكل خاص على كيفية مساعدة الأطراف المعنية بعضها البعض من خلال خلق بيئة قد تكون أكثر ملاءمة للتغييرات الإيجابية، وفي **الفصل السادس**، نقدم بعض الملاحظات والتأملات الختامية.

وقد أنجزنا كتابة هذه الدراسة بعد أيام قليلة من الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأمريكية، التي جرت في 5 نوفمبر 2024، وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بشكل موثوق بتوجهات السياسة المستقبلية للإدارة الثانية لدونالد ترامب في الشرق الأوسط، فإن خبرة ترامب السابقة في شغل المنصب، والتعيينات التي أجراها في المناصب العليا فور إعادة انتخابه في عام 2024، تشير إلى أن السياسة الأمريكية بشأن القضية الإسرائيلية الفلسطينية ستظل تشكل تحديًا خطيرًا أمام تحقيق سلام مستدام، وهو ما قد يضيف عائقًا كبيرًا آخر إلى تلك التي تم تناولها في الفصل الرابع.

ونود التنويه إلى أنه لم يكن ممكنًا إصدار هذه الدراسة دون الدعم الحماسي الذي تلقيناه من قيادة مركز كراون، ولا سيما مدير المركز جاري سامور، وكبيره مساعديه كريستينا تشيرنياهيفسكي، وبفضل مبادرة مارشا ريكلير وتشجيعها والدعم المالي الذي قدمته، تمكّن من كتابة هذه الدراسة ونشرها، كما كان الدعم المقدم من ليستر كراون (شيكاجو) ورئيس جامعة برانديز السابق يهودا راينهارتز لا غنى عنه، فلولا رؤيتهما ودعمهما، ما أنشئ- مركز كراون، وما تمكّن من مواصلة التزامه بالبحث المتوازن والمحيد حول الشرق الأوسط، وهو الالتزام الذي أتاح لنا التدريس المشترك، وكتابة ونشر كتابنا الجامعي، وإصدار هذه الدراسة.

ونشكر أيضًا وزارة الخارجية النرويجية على دعمها السخي للمحادثات غير الرسمية التي عقدت بين مجموعة من الفلسطينيين والإسرائيليين والأمريكيين في

إسطنبول وأوسلو في عام 2012، حيث نُظمت هذه الاجتماعات برعاية مشتركة من مركز كراون للدراسات الشرق الأوسطية بجامعة برانديز، وبرنامج المفاوضات بجامعة هارفارد، والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، وتستند العديد من الاقتراحات المقدمة في الفصل الخامس إلى أفكار جرت مناقشتها في هذه المحادثات.

كما نُعرب عن عميق امتناننا لستيفن أندريا بيرشين، الذي يمثل أفضل ما في طلاب المرحلة الجامعية بجامعة برانديز، لمساعدته القيمة في البحث لإعداد هذه الدراسة. وأخيرًا، نتوجه بخالص الشكر إلى روبرت إل. كوهين، محرر النصوص الرائع في مركز كراون، الذي أسهم التزامه الدائم بالتميز على مدى ما يقرب من عشرين عامًا في الحفاظ على الجودة العالية لمنشورات المركز.

وقد عانى الإسرائيليون والعرب، على مدى العام الماضي، من بعض أكثر أشكال إراقة الدماء فظاعة، وفي حين شهد العديد منهم الفظائع مباشرة، ساهم آخرون في دورة الموت والدمار. وفي مثل هذا المناخ، قد تبدو المقترحات الموضحة هنا، والتي تهدف إلى تحويل مستويات العنف الحالية إلى عصر—جديد من السلام والازدهار، غير واقعية، ومع ذلك، فإن مؤلفي الدراسة الثلاثة، الذين راقبوا عن كثب الصراع العربي الإسرائيلي وجهود صنع السلام لأكثر من أربعة عقود من التحديات والصعوبات، يرفضون التخلي عن الأمل، وبينما تقرأون هذه الدراسة، نطلب من قرائنا أن يضعوا جانبًا شكوكهم وتشككهم المفهوم، وأن يمنحونا فرصة أخرى؛ بالاستماع لأصواتنا.

عبد المنعم سعيد علي (القاهرة)

شاي فيلدمان (تل أبيب وبوسطن)

خليل الشقاقي (رام الله)

ديسمبر 2024

المقدمة

يُعد هجوم السابع من أكتوبر، والحرب التي تلتها بين إسرائيل وحماس في غزة، من بين الأحداث الأكثر تدميرًا في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي منذ حرب عام 1948، فما بدأ كمواجهة ثنائية عنيفة بين حماس وإسرائيل تصاعد بسرعة، واجتذب أطرافًا إقليمية شملت حزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، والميليشيات العراقية الموالية لإيران، ووصل هذا التصعيد إلى منعطف حرج في أبريل/نيسان 2024 مع أول هجوم مباشر للصواريخ والطائرات بدون طيار من جانب إيران على إسرائيل، وهو الهجوم الذي اعترضته بالكامل قوات تحالف بقيادة الولايات المتحدة.

لقد تطورت هذه الأحداث الدراماتيكية في منطقة شديدة التعقيد، حيث سمح الانهيار المتكرر لجهود صنع السلام للحركات ذات الدوافع الدينية والفاعلين الفرعيين (من دون الدول)، سواء في إسرائيل أو في الدول العربية، والتي كان العديد منها مدعومًا وموجهًا من إيران، بالانخراط في جهود كبيرة لزيادة زعزعة استقرار الشرق الأوسط، وبات هذا التدهور يهدد بإعادة الصراع العربي الإسرائيلي إلى المرحلة الوجودية التي ميزت العقود الأولى من الصراع.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه على مر التاريخ، مهدت الكوارث الكبرى الطريق في بعض الأحيان لمستقبل أفضل، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الحرب العالمية الثانية، التي ربما كانت واحدة من أكثر الصراعات دموية في تاريخ البشرية، لكنها أفضت إلى تأسيس الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي. (الناتو) وإحلال السلام في اليابان، ثم إنشاء الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أدى إلى تعزيز أكثر من خمسة وسبعين عامًا من السلام والازدهار في أوروبا والشرق الأقصى، وعلى نحو مماثل، أدت حرب فيتنام، التي اجتاحت لاوس وكمبوديا في أواخر الستينيات، في نهاية المطاف، إلى فترة من السلام وتأسيس رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، التي تضم الآن بعض أسرع الاقتصادات نموًا في العالم.

فهل يمكن أن تتحول أهوال السابع من أكتوبر والحرب التي تلتها إلى مستقبل أفضل لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين؟ وهل يمكن لهذه المآسي أن تصبح نقطة تحول في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأن تساعد على خلق ظروف ملائمة للسلام؟ ستناول الدراسة هذه الإمكانيات من خلال استعراض الظروف التي أدت إلى هجوم السابع من أكتوبر، والخصائص الرئيسية لهذا الهجوم والحرب التي تلتها، وكيف يمكن أن يتحقق السلام بين فلسطين وإسرائيل في أعقاب هذه التجارب المروعة الأخيرة التي مر بها الجانبان، كما سيتم استكشاف وشرحا للعواقب التي تحول دون تحقيق مثل هذا السلام، وكيف يمكن التغلب على مثل هذه العوائق.

في محاولتنا لهذا التحليل، سنستعرض بخمس فرضيات: أولاً، لا يمكن للصراع الدموي الحالي بين إسرائيل وحماس أن ينتهي بطريقة مستقرة ودائمة إلا في

سياق أوسع من الحل الشامل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ ففي الواقع، فإن أي جهد لا يحقق ذلك ويقتصر على تنفيذ شكل من أشكال إدارة الصراع، أو ما يُعرف بـ"قص العشب"، دون معالجة المتطلبات الأساسية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين، سينفجر عاجلاً أم آجلاً في وجه الشعبين، ويؤدي حتماً إلى مزيد من العنف.

أما الفرضية الثانية التي ننطلق منها فهي أنه على الرغم من أهمية الصيغ غير الكاملة التي طرحت في إطار مقترحات السلام المختلفة على مر السنين، فإن العوامل الأساسية التي حددت مصيرها كانت العوائق الدولية والإقليمية والمحلية التي حالت دون تبنيها، ومن ثم، فإن هذه الدراسة سوف تركز بشكل أكبر على تحديد العوائق المحتملة التي قد تحول دون تحقيق السلام المقترح، والأهم من ذلك، سبر أغوار الكيفية التي يمكن بها التغلب على هذه العوائق.

وتتمثل **نقطة انطلاقنا الثالثة** في أنه على الرغم من أهوال الهجوم الذي شنته حماس في السابع من أكتوبر والحرب التي تلتها، وهي الأحداث التي أدت بطبيعة الحال إلى تصلب وجهات نظر الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، فإن أعداداً كبيرة من كلا المجتمعين أعربت بحلول نهاية العام الأول من العنف عن رغبة قوية في التوصل إلى تسوية من شأنها أن تمنع كارثة أعظم، مثل وقوع حرب شاملة على مستوى المنطقة.

رابعاً، بالتوازي مع المسارات السلبية التي أدت إلى أحداث السابع من أكتوبر، والتي سيتم وصفها وتحليلها وتقييمها في هذه الدراسة، شهدت الخمس والعشرين سنة الماضية أيضاً تطورات إيجابية مهمة في الشرق الأوسط، تجعل السلام بين فلسطين وإسرائيل، على الأقل، ممكناً.

وأخيراً، ففي حين أن دعم القوى الخارجية، ولاسيما الولايات المتحدة واللاعبين الإقليميين الرئيسيين، يشكل ضرورة أساسية لتحويل أهوال الحرب الحالية إلى مسار محتمل نحو السلام العربي الإسرائيلي، فلا بديل للتواصل المباشر بين الطرفين لمحاولة حل النزاع، كما أن مثل هذه التفاعلات المباشرة ضرورية للتغلب على الجهل وعدم التعاطف الذي يواصل العرب والإسرائيليون إظهاره تجاه بعضهم البعض.



"وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ووزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان خلال توقيع الاتفاقيات الإبراهيمية في واشنطن العاصمة في 15 سبتمبر 2020. (صورة من وكالة أسوشيتد برس - أليكس براندون، أرشيف).

الفصل الأول:

ما الذي أدى إلى هجوم السابع من
أكتوبر؟

المشهد الدولي

على المستوى الدولي، كان هجوم السابع من أكتوبر جزئيًا على الأقل نتيجة لإهمال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من جانب اللاعبين الأكثر نفوذًا في العالم، خاصة الولايات المتحدة. وكان هذا الإهمال نابعا، على الأقل جزئيًا، من التأثير التراكمي لفشل الإدارات الأمريكية الأخيرة، من بل كلينتون إلى جورج دبليو بوش وباراك أوباما، في تحقيق تقدم حقيقي، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها هذه الإدارات. وفي أغلب الحالات، لم يكن هذا الفشل مرتبطًا بجوهر مبادرات السلام بقدر ما كان مرتبطًا بإحجام هذه الإدارات عن استخدام النفوذ المباشر وغير المباشر للضغط على إسرائيل والفلسطينيين لقبول التسويات المطلوبة.

في المقابل، كان فشل إدارة ترامب في تنفيذ رؤيتها لسلام إسرائيلي فلسطيني، ما يُعرف بـ "صفقة القرن"، ناجمًا إلى حد كبير عن نهجها أحادي الجانب، الذي أنتج خطة فشلت في تلبية الحد الأدنى من المتطلبات الفلسطينية، والأهم من ذلك، أن الرئيس ترامب اتخذ خطوات أحادية قبل نشر خطته، مما خلق بيئة جعلت من المستحيل حتى النظر في خطته، وشملت هذه الخطوات إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن العاصمة، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وإصدار بيانات سياسية تعترف بسيادة إسرائيل على الجولان، وترى أن بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية ليس مخالفًا للقانون.

وبعد فشل خطة السلام التي اقترحتها إدارة ترامب، في فترة ولايته الأولى، ركزت الإدارة جهودها على المجال الإقليمي، وتفاوضت على اتفاقيات تطبيع بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان، وهي الاتفاقيات المعروفة بالاتفاقيات الإبراهيمية، وتجاهلت هذه الاتفاقيات الشروط المنصوص عليها في مبادرة السلام العربية لعام 2002⁽¹⁾، متجنبين أي روابط مباشرة بين التطبيع المتفق عليه والصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي لم يتم حله.

وعندما تولت إدارة بايدن منصبها في أوائل عام 2021، خلصت إلى أن الفلسطينيين والإسرائيليين غير جاهزين لمبادرة سلام كبرى، وبالتالي، امتنعت عن ممارسة ضغوط على ما يسمى بحكومة التغيير الإسرائيلية، بقيادة نفتالي بينيت ويائير لابيد، وفي وقت لاحق، تبنت إدارة بايدن موقفًا انتقاديًا تجاه الحكومة الجديدة بقيادة الليكود التي شكلها بنيامين نتنياهو في أواخر ديسمبر 2022، ووصف الرئيس بايدن هذه الحكومة بأنها "الأكثر تشددًا في تاريخ إسرائيل"، وهو ما أدى فعليًا إلى تضائل التفاؤل بشأن تحقيق تقدم في عملية السلام⁽²⁾.

علاوة على ذلك، رأى الرئيس بايدن أن محاولة الحكومة الإسرائيلية الجديدة

في أوائل عام 2023 لتغيير توازن القوى بين السلطتين التشريعية والقضائية تمثل تهديدًا لديمقراطية البلاد، والأهم من ذلك، أنها تمثل تهديدًا أيضًا للقيم المشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة، التي تشكل أساس العلاقات الوثيقة بين البلدين. وفي هذا السياق، لم يبدُ للرئيس بايدن أن لديه شريكًا لصنع السلام في القدس، وبدلاً من ذلك، ركزت إدارته على هدف أكثر تواضعًا؛ وهو انتزاع تصريح إيجابي بسيط من الحكومة الإسرائيلية بشأن المسألة الفلسطينية، والذي قد يسمح "بتطبيع" العلاقات بين إسرائيل والسعودية، ومع ذلك، فشلت الإدارة حتى في تحقيق هذا الهدف البسيط.

وعلى الصعيد الفلسطيني، فشلت إدارة بايدن أيضًا في التراجع عن معظم الإجراءات السلبية التي اتخذتها إدارة ترامب، فلم تُعد فتح القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية، أو تسمح بإعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، بالإضافة إلى ذلك، امتنعت عن اتخاذ خطوات لتشجيع الإصلاحات داخل السلطة الفلسطينية أو إقناعها بإجراء انتخابات، والتي لم تحدث منذ عام 2006، وحتى عندما أبدت قيادة السلطة الفلسطينية استعدادها لإجراء انتخابات برلمانية في عام 2021، لم تظهر إدارة بايدن أي علامة على دعمها لهذه الخطوة، وربما حتى مارست ضغوطًا ضدها⁽³⁾، وعلاوة على ذلك، لم تدعم مطالبة السلطة الفلسطينية بأن تسمح الحكومة الإسرائيلية بإجراء مثل هذه الانتخابات في القدس الشرقية.

ولكن ما يغفله كثيرون هو الدور الذي لعبته السلوكيات الروسية في الشرق الأوسط خلال هذه الفترة، والتي سارت إلى حد كبير كما لو أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي غير موجود، فقد تطلبت حاجة روسيا إلى الأسلحة والذخائر، بسبب غزوها لأوكرانيا والعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي نتيجة لذلك، من موسكو تعزيز العلاقات مع طهران، ومع ذلك، واصلت إسرائيل خلال الفترة نفسها عملياتها العسكرية في سوريا (في إطار ما يُعرف بـ "عقيدة العمليات بين الحروب") في محاولة لإحباط عمليات نقل الأسلحة الإيرانية إلى حزب الله عبر سوريا، وتطلبت هذه العمليات العسكرية تنسيقًا تكتيكيًا مستمرًا بين وحدات القوات الجوية الإسرائيلية والروسية المتمركزة في الساحل الغربي لسوريا منذ عام 2015، وأجبرت حاجة إسرائيل لهذه الترتيبات على امتناعها عن الانضمام إلى التحالف الغربي لدعم أوكرانيا.

المشهد الإقليمي

كان الجانب الأكثر أهمية في المشهد الإقليمي في الشرق الأوسط الذي قاد إلى أحداث السابع من أكتوبر هو غياب حدث جوهري، ألا وهو غياب أي عملية

سلام فلسطينية - إسرائيلية ذات معنى، فعلى مدى ما يقرب من عقد من الزمان، منذ فشل "مهمة كيري" التي أطلقتها إدارة أوباما في عام 2014، لم يتبق للفلسطينيين والإسرائيليين سوى القليل من الأمل في حدوث تغيير إيجابي في علاقاتهم، وخلال هذه الفترة، تدهورت ظروف حل الصراع، مع استمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، مما يجعل من الصعب على نحو متزايد إقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي.

وقد تفاقم هذا الوضع المزري شديد القتامة بالفعل بسبب العديد من التطورات السلبية الأخرى، فقد أدى عجز السلطة الفلسطينية وفسادها، إلى جانب السياسات الإسرائيلية، إلى تآكل حكم السلطة الفلسطينية، وضعف سعيها إلى إقامة دولة مستقلة، وقد شملت هذه السياسات تقييد قدرة السلطة الفلسطينية على حكم مناطق الضفة الغربية التي كانت مخصصة بموجب اتفاقيات أوسلو لسيطرتها الكاملة أو الجزئية، فضلاً عن التوغلات المتكررة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية في هذه المناطق، وقد أدت مثل هذه الإجراءات إلى تقويض شرعية السلطة الفلسطينية في نظر مواطنيها، وبدلاً من تعزيز الظروف المواتية لإقامة دولة فلسطينية، أدت هذه التطورات إلى الانزلاق نحو "واقع الدولة الواحدة"، الأمر الذي قلل من احتمالات قيام دولة فلسطينية⁽⁴⁾، ونتيجة لهذا، اكتسبت حماس مزيداً من القوة، مدعومة بتأكيدات قادتها منذ توقيع اتفاقيات أوسلو بأن إسرائيل لن تسمح أبداً بإقامة دولة فلسطينية.

كان هناك عامل مهم آخر في البيئة الإقليمية أدى إلى أحداث السابع من أكتوبر، وهو التراجع الحاد في الأهمية التي توليها الدول العربية للقضية الفلسطينية، وكان هذا التحول مدفوعاً إلى حد كبير بانتفاضات الربيع العربي في الفترة 2010-2012، وأدت الأولوية التي توليها الأنظمة العربية لاستقرارها وبقائها إلى انغلاقها على نفسها، أي على قضاياها الداخلية، وتعاملها مع القضية الفلسطينية باعتبارها أولوية ثانوية.

كان تأثير الربيع العربي على القضية الفلسطينية واضحاً بشكل خاص في سوريا، فما بدأ كاشتباكات في درعا، مستوحاة من الاحتجاجات السابقة في تونس ومصر، تصاعد إلى حرب أهلية واسعة النطاق، كما أن الدمار الذي خلفه الصراع السوري، الذي أسفر عن مقتل أكثر من 600 ألف شخص، وتشريد 14 مليوناً داخلياً وخارجياً⁽⁵⁾، تجاوز بكثير الخسائر التراكمية التي تكبدتها كل الدول العربية وإسرائيل طوال تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي بأكمله⁽⁶⁾.

لم يؤثر الربيع العربي على الأولوية التي توليها الدول المتضررة للقضية الفلسطينية فحسب، بل تأثرت هذه الأولوية أيضاً بالمواقف التي تبناها الفلسطينيون تجاه انتفاضات الربيع العربي، وهكذا تغير موقف مصر - تجاه غزة بسبب أن حماس

انحازت إلى جانب جماعة الإخوان المسلمين في الاضطرابات التي شهدتها مصر- في الفترة 2011-2012، وبسبب أن أعضاء من حماس دخلوا مصر- من غزة وشاركوا في اقتحام السجون المصرية وإطلاق سراح السجناء، وفي السنوات اللاحقة، أفادت تقارير أن أجهزة الاستخبارات المصرية حددت أيضًا تعاون حماس مع الإرهابيين المرتبطين بتنظيم "داعش" في شمال شرق سيناء، ونتيجة لهذا، كان لمصر- مصلحة أمنية خاصة في عزل غزة، وذلك للحد من أي تأثير سلبي محتمل لحماس على الاستقرار الداخلي في مصر.

وبرز مثال آخر على تأثير الربيع العربي على المواقف العربية تجاه القضية الفلسطينية، وهو ما حدث في أعقاب اندلاع الاحتجاجات في سوريا، فقد اختارت حماس الوقوف إلى جانب المحتجين السوريين، الأمر الذي أدى إلى نقل قياداتها من دمشق إلى الدوحة في قطر، ولم يكن من المستغرب أن يرى بشار الأسد قرار حماس هذا باعتباره علامة على نكران الجميل، إن لم يكن خيانة. وعلاوة على ذلك، أثر الربيع العربي بشكل غير مباشر على نهج سوريا تجاه الفلسطينيين، فقد أدى تفكك سوريا وانشغال الأسد ببقاء النظام إلى تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، وفي الوقت نفسه، تعمق اعتماد الأسد على حزب الله، حيث اختار حسن نصر الله مسارًا مختلفًا تمامًا من خلال حشد مقاتلي حزب الله ونشرهم في سوريا لدعم بقاء نظام الأسد.

كان التحول الكبير الآخر في الشرق الأوسط الذي سبق السابع من أكتوبر هو الصعود النسبي لنفوذ إيران، وقد بدأ هذا الصعود المتزايد في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، والذي قضى- على أي فرصة للحفاظ على التوازن الإستراتيجي في الخليج، ومع تفكيك حزب البعث الذي كان يتزعمه صدام حسين وأذرعه الأمنية، وتدمير الجيش العراقي، الذي كان جيشًا كبيرًا في السابق، وتفكك البلاد بسبب الطائفية والانقسامات والميليشيات، فقدت المنطقة أقوى قوة موازنة لطموحات الهيمنة الإيرانية.

وقد تسارع صعود إيران في السنوات الأخيرة بسبب تطورين رئيسيين، لم تبادر إليهما ولكنها استفادت منهما بشكل كبير؛ الأول كان القرار الأحادي الذي اتخذته إدارة ترامب بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، أي الاتفاق النووي الذي تم توقيعه في 14 يوليو 2015 من جانب الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بالإضافة إلى ألمانيا وإيران أو ما يعرف بمجموعة (1+5+إيران)، من خلال التخلي عن خطة العمل الشاملة المشتركة، وبالتالي تم التخلي عن القيود القليلة المفروضة على الأنشطة النووية الإيرانية المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة دون خطة بديلة فعالة لتحل محلها.

في ظل الغضب من الانسحاب الأحادي للولايات المتحدة، رفض الأعضاء الأربعة الدائمون الآخرون في مجلس الأمن دعم واشنطن في إعادة بناء التحالف الذي أنشأته إدارة أوباما لإجبار إيران على قبول التنازلات التي يتطلبها الاتفاق النووي، وبدون تعاونهم، أثبتت حملة "الضغط الأقصى" التي شنتها إدارة ترامب عدم كفايتها لردع إيران عن استئناف جهود تخصيب اليورانيوم وإنتاج البلوتونيوم، كما فشلت محاولة من جانب إدارة بايدن في عام 2021 للتفاوض على بديل "جديد ومحسن" للاتفاق النووي. ونتيجة لذلك، مع حلول أوائل عام 2024، قدرت كل من إسرائيل والولايات المتحدة أن إيران وصلت إلى حالة دولة "العتبة النووية"، والتي تعرف بأنها امتلاك القدرة على إنتاج ما يكفي من المواد الانشطارية لجهاز نووي في غضون بضعة أشهر والقدرة على تطوير رأس حربي نووي قابل للإطلاق في غضون عامين إلى ثلاثة أعوام⁽⁷⁾.

كان العامل الثاني، الذي ساهم في تعزيز موقف إيران الإقليمي، هو غزو روسيا لأوكرانيا، ومن اللافت للنظر أن القوة العظمى العالمية السابقة أصبحت تعتمد على إيران لإنتاج أنواع مختلفة من الذخائر، خاصة الطائرات دون طيار. كما أضافت الحرب بين روسيا وأوكرانيا طبقة أخرى من التوتر الإقليمي، حيث كانت دول أخرى في الشرق الأوسط، ولاسيما مصر، تعتمد اعتماداً كبيراً على واردات القمح من أوكرانيا وعانت من عواقب الزيادة العامة الكبيرة في أسعار القمح.

نتج بعد آخر من أبعاد النفوذ الإقليمي المتزايد لإيران من جهودها الإستراتيجية لبناء "محور مقاومة" فعال في الشرق الأوسط، وكان العقل المدبر وراء هذه الجهود هو قاسم سليماني، قائد فيلق القدس الإيراني، الذي اغتيل على يد الولايات المتحدة في 3 يناير/كانون الثاني 2020. ويتألف "محور المقاومة" هذا من حماس في غزة، وحزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، ومختلف الميليشيات المسلحة في سوريا والعراق. وفي أعقاب السابع من أكتوبر، أظهرت إيران قدرتها على حشد هذه الجماعات بفعالية كبيرة، ومن المرجح أن يكون التنسيق القوي ووحدة الهدف فيما بينها قد أثر على تقييم حماس بأن المخاطر المرتبطة بهجوم السابع من أكتوبر كانت مقبولة ويمكن التعامل معها.



خريطة توضح مدى انتشار "محور المقاومة" الإيراني عبر الشرق الأوسط. (نيويورك تايمز)

لقد استندت وحدة الهدف هذه إلى القلق المشترك بين إيران وحلفائها بشأن بعض التطورات الإقليمية، والتي أدت بمجمملها إلى التحرك بعيداً عن الاعتماد الحصري تقريباً على القوة الفجة واعتبارات الجغرافيا السياسية نحو القوة الناعمة واعتبارات الجغرافيا الاقتصادية. وفي هذا السياق، بذلت أطراف فاعلة مهمة في الشرق الأوسط جهوداً غير مسبقة لمنع انزلاق المنطقة إلى مزيد من العنف الإقليمي واسع النطاق، واحتواء محاولات إيران لزيادة زعزعة استقرار المنطقة. بدأ هذا التحول نحو الجغرافيا الاقتصادية في عام 2016، عندما وقعت مصر- اتفاقية تعيين الحدود البحرية مع السعودية، مما مهد الطريق لتعاون اقتصادي أعمق بين البلدين، واستمر في عام 2020، عندما أقامت الدول الموقعة على الاتفاقيات الإبراهيمية، إلى جانب مصر- والأردن، علاقات دبلوماسية واقتصادية مع إسرائيل. وفي نفس الوقت تقريباً، بدأت مصر- عملية تكامل إقليمي مستوحاة من تجربة الاتحاد الأوروبي التي نشأت في البداية حول الحديد والصلب، وفي الشرق الأوسط، دارت المحاولة حول النفط والغاز، مع إنشاء منندى غاز شرق البحر الأبيض المتوسط⁽⁸⁾، الذي يضم مصر والسلطة الفلسطينية وإسرائيل والأردن وقبرص واليونان وفرنسا وإيطاليا.

وبغض النظر عن طبيعة الاتصالات المتبادلة بين إيران وحماس وحزب الله والحوثيين وقوات الحشد الشعبي في العراق خلال الأشهر والأسابيع التي سبقت هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول، فمن المرجح أن يكون أحد التطورات

الإقليمية المهمة خلال هذه الفترة قد ساهم في خلق شعور مشترك بالحاجة للاستعجال، فضلاً عن تقديرات حماس بأنها قد تحصل على الدعم من إيران وأعضاء آخرين في "محور المقاومة" إذا شنت هجوماً من نوع السابع من أكتوبر. وكان هذا التطور هو النقاش المتزايد في الدوائر السياسية والدبلوماسية الإقليمية، وكذلك في وسائل الإعلام الإقليمية، حول إمكانية نجاح الولايات المتحدة في التوسط في اتفاق تطبيع إسرائيلي سعودي. ونظراً لأن مثل هذا الاتفاق كان من المتوقع أن يتضمن تقدماً كبيراً في التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة والسعودية، بما في ذلك المجالات المتعلقة بالطاقة النووية، لم يكن من المستغرب أن تتوقع حماس دعم إيران لعملية من شأنها أن تخلق حالة فوضى كبيرة، وبالتالي عرقلة اتفاق التطبيع المتوقع⁽⁹⁾، خاصة إذا كان التحالف الأمني والاقتصادي المقترح المدعوم من الولايات المتحدة، والذي نوقش في اجتماع مجموعة العشرين الأخير، الذي يضم الهند وإسرائيل والعديد من دول الخليج، معرضاً أيضاً لخطر الانهيار⁽¹⁰⁾.

في منطقة مستقطبة الآن بين إيران وحلفائها من جهة، ومنافسيها الساعين إلى السلام والازدهار من جهة أخرى، تمزق المعسكر المؤيد للفلسطينيين، وتراجعت الأهمية النسبية للقضية الفلسطينية، وألقى اللاعبون الإقليميون الرئيسيون، ولاسيما المملكة العربية السعودية، باللوم على السلطة الفلسطينية وحماس في تفتت وحدة الفلسطينيين، وفشل كل الجهود الإقليمية والدولية (الروسية والصينية) للتوسط في تحقيق المصالحة الداخلية الفلسطينية، وقد قامت مصر - وحدها بإحدى عشرة محاولة من هذا القبيل، كما تأثر دعم الفاعلين الإقليميين للفلسطينيين سلباً، وسادت حالة من الإحباط والتعب في مواجهة هذه الانقسامات الداخلية.

كانت مصر، التي نظرت إلى قطاع غزة باعتباره عبئاً أمنياً كبيراً، واعتبرت سيطرة حماس عليه بعد عام 2007 تهديداً للسلام والاستقرار في سيناء، تسعى إلى استعادة سيطرة السلطة الفلسطينية على القطاع من خلال المصالحة بين فتح وحماس. نظرت مصر - إلى حماس باعتبارها امتداداً لحركة الإخوان المسلمين وبالتالي تشكل تهديداً لها؛ ومع ذلك، فإن الفشل في استعادة سيطرة السلطة الفلسطينية على غزة أجبر مصر على العمل كأهم قناة خلفية، إلى جانب قطر، في كافة المفاوضات التي جرت بين إسرائيل وحماس. وبالنظر إلى أن مصر - أدركت أن سيطرة حماس على قطاع غزة هو أمر واقع لا مفر منه، سعت القاهرة إلى العمل على تحقيق الاستقرار في تلك المنطقة، من خلال استقرار العلاقات بين إسرائيل وحماس. ونتيجة لذلك، تمت جميع اتفاقيات وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل بين عامي 2008 و2021 بواسطة مصرية. وأدى تحسن العلاقات بين مصر - وحماس خلال هذه الفترة إلى تخفيف كبير للقيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع عبر معبر رفح⁽¹¹⁾، ومع ذلك، حتى عام 2018، كان يُعتقد أن حماس قد احتفظت بعشرات الأنفاق

تحت حدود مصر مع غزة⁽¹²⁾.

وفي أعقاب قرار السلطة الفلسطينية في أبريل/نيسان 2021 بإلغاء الانتخابات؛ وهي الانتخابات التي دُعيت حماس إليها والتي كانت تنوي المشاركة فيها، بدا أن مصر- خلصت إلى أن رئيس السلطة الفلسطينية غير راغب في دفع ثمن عودة السلطة الفلسطينية إلى السيطرة على قطاع غزة، دفع هذا الاستنتاج، إلى جانب حرب غزة الرابعة بين حماس وإسرائيل في مايو/أيار 2021، مصر- إلى التوسط في محادثات بين الطرفين، وكانت هذه المفاوضات تهدف إلى إقامة "هدنة طويلة الأمد"، تكتسب من خلالها حماس سيطرة أكبر على غزة، إلى جانب تخفيف كبير للحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع في مقابل فترة من السلام والهدوء قد تمتد لعشر سنوات أو حتى عشرين عامًا⁽¹³⁾، وعلى الرغم من استمرار تلك المحادثات حتى يونيو/حزيران 2023، فإنها باءت بالفشل. ويشير أحد التقارير إلى أن مصر- حذرت إسرائيل من أن مثل هذا الفشل من شأنه أن يدفع حماس حتمًا إلى شن هجوم كبير، لكن إسرائيل تجاهلت هذه التحذيرات⁽¹⁴⁾.

المشهد الفلسطيني

ساهم رفض إسرائيل والولايات المتحدة والمجتمع الدولي والعديد من أفراد النخبة الحاكمة في السلطة الفلسطينية قبول نتائج انتخابات عام 2006 إلى حد كبير في إفساد عملية الانتقال الفلسطينية الوليدة نحو الديمقراطية، وعلى نفس القدر من الأهمية، أدى هذا الفشل إلى حدوث تحولين داخليين بالغَي الأهمية؛ فقد أدى أولاً إلى تعميق الانقسامات داخل السلطة الفلسطينية، مع سيطرة حماس على قطاع غزة، في حين ظلت الضفة الغربية تحت سلطة حركة فتح التي يتزعمها عباس، وثانيًا، أدى هذا الفشل أيضًا إلى انجراف النظام السياسي الفلسطيني نحو الاستبداد، وهو ما أدى تدريجيًا إلى تآكل شرعية السلطة الفلسطينية وتقويض دعمها الشعبي، وفي الوقت نفسه، ساهمت الإجراءات العقابية الإسرائيلية ضد السلطة الفلسطينية، إلى جانب تزايد عنف المستوطنين، في إضعاف السلطة الفلسطينية، وصعود جماعات مسلحة فلسطينية قيدت قدرة السلطة الفلسطينية على فرض القانون والنظام، أو ضمان الأمن في المناطق الشمالية من الضفة الغربية.

وبعد أن رسخت حماس سيطرتها على غزة بعد تحييد جميع القوى المعارضة في أعقاب سيطرتها على القطاع عام 2007، ركزت الحركة معظم جهودها على هدفين رئيسيين؛ تشكيل إدارة حكومية فعالة وإنشاء قدرة عسكرية قوية، فيما بدا أنه محاولة لبناء دولة في قطاع غزة، وقد نجحت حماس إلى حد كبير في تحقيق

هذين الهدفين، وهو ما مكنها من التخطيط وتنفيذ هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول.

ومع ذلك، خلال تلك الفترة، لم تحقق حماس نجاحًا كبيرًا في مواجهة الظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية في قطاع غزة، وقد أدت ثلاثة عوامل رئيسية إلى تفاقم هذه التحديات؛ أولاً، الحصار الذي فرضته إسرائيل فور انسحابها الأحادي من غزة عام 2005، والذي تفاقم بعد استيلاء حماس العنيف على القطاع عام 2007، وثانيًا، إغلاق مصر- لمعبر رفح، بين مصر- وغزة، أمام الحركة العادية للأفراد والبضائع، وثالثًا، فرض السلطة الفلسطينية عقوبات مالية وغيرها على قطاع غزة، والذي أدى إلى تقليص كبير في الأموال المحولة إلى تلك المنطقة والخدمات الاجتماعية المقدمة لسكان غزة.

وقد سعت حماس للخروج من هذا المأزق عبر ثلاث مراحل، حيث سعت حماس، خلال السنوات السبع الأولى، إلى بناء اقتصاد قائم على شبكة واسعة من الأنفاق التي أنشأتها تحت الحدود المصرية، والتي كانت بمثابة شريان حياة ساعد في الحفاظ على سيطرة حماس على قطاع غزة، خاصة خلال الفترة 2011-2013 من الربيع العربي ورئاسة الإخوان المسلمين في مصر، كما عززت هذه الشبكة اعتقاد حماس بأنها قادرة على الحفاظ على قبضتها على غزة لفترة طويلة دون الحاجة إلى تفاهات مع منافستها فتح أو مع إسرائيل.

وخلال المرحلة الثانية، التي بدأت في عام 2014 واستمرت حتى أبريل/نيسان 2021، تلقت جهود حماس لتعزيز سيطرتها على قطاع غزة ضربة قوية بسبب قرار الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بالقضاء على تهديد الإرهاب في سيناء من خلال تدمير شبكة أنفاق حماس، ونتيجة لذلك، اضطرت حماس إلى تقديم تنازلات كبيرة لكل من مصر- ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. وبحلول عام 2017، وافقت حماس على تفكيك حكومتها المنفصلة في غزة وقبول حكم السلطة الفلسطينية تحت قيادة عباس، وكانت حماس تأمل أن يمهد قبول عباس لحكومة المصالحة وتحديد موعد الانتخابات الطريق لإعادة دمجها في السلطة الفلسطينية.

لكن قرار عباس المفاجئ في أبريل/نيسان 2021 بإلغاء الانتخابات البرلمانية الفلسطينية، التي كان من المقرر إجراؤها في مايو/أيار، أدى إلى إنهاء هذه المرحلة من بحث حماس عن إستراتيجية للخروج من مأزقها، وشهدت السنتان التاليتان جهودًا بذلتها حماس وإسرائيل في ظل ثلاثة رؤساء وزارة إسرائيليين؛ نفتالي بينيت، ويائير لابيد، وبنيامين نتنياهو، للتوصل إلى هدنة طويلة الأمد⁽¹⁵⁾، وكان من شأن هذا الاتفاق أن يتطلب من حماس وقف العنف ضد إسرائيل ومنع مثل هذا العنف، في حين كان من المفترض أن تسمح إسرائيل لقطاع غزة بالوصول إلى الموارد الاقتصادية والمالية،

وإلى مصر، وبقيّة العالم، وقد فشلت هذه المحادثات، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى مطالب حماس المرتفعة فيما يتعلق بتبادل الأسرى الذي كان من المفترض أن يكون جزءاً من الاتفاق، وفي غياب مسار قابل للتطبيق للحفاظ على سيطرتها على غزة أو إعادة دمجها في السلطة الفلسطينية، بات هجوم حماس في السابع من أكتوبر مسألة وقت وفرصة.

وفي الوقت نفسه، كانت الظروف في الضفة الغربية تتدهور تدريجيًا، وواجهت السلطة الفلسطينية ثلاثة تحديات رئيسية؛ فقدان الشرعية وتدني الثقة الشعبية، والضغط الإسرائيلي المتزايد التي تهدف إلى إضعاف السلطة الفلسطينية، والضم الفعلي المستمر للضفة الغربية، إلى جانب زيادة عنف المستوطنين الإسرائيليين، واستهداف المجتمعات الفلسطينية الضعيفة في المنطقة (ب) والمنطقة (ج)، ونتيجة لهذا، وقبل حلول السابع من أكتوبر، وصلت التحولات في الرأي العام الفلسطيني إلى نقطة تحول؛ حيث أصبح يُنظر إلى حماس بشكل متزايد باعتبارها أكثر جدارة بتمثيل الشعب الفلسطيني وقيادته، وأظهرت استطلاعات الرأي أن الأغلبية الساحقة من المستطلعين طالبوا باستقالة الرئيس عباس، مع اعتقاد الكثيرين أيضًا أن "الكفاح المسلح" هو الوسيلة الأكثر فعالية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

لقد كان فقدان السلطة الفلسطينية لشرعيتها في الغالب نتيجة لتصرفاتها الذاتية، فقد أدت التنافسات الداخلية في حركة فتح إلى صراعات على السلطة قوضت سيادة القانون وحرية التعبير والتعددية داخل المجتمع المدني الفلسطيني. وعلى مدى العقد الماضي، نفذت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية عدة تدابير أضعفت بشدة الحكم، وقضت على المساءلة والرقابة الفعالة في نظامها السياسي، ومنذ الانتخابات العامة الأخيرة في عام 2006، تم حل البرلمان، وتعرضت سيادة القانون للخطر، بالإضافة إلى إضعاف القضاء، وتآكل استقلاليته، كما تم تقليص الحريات الإعلامية بشكل كبير، وتقلصت المساحة المتاحة للمجتمع المدني، مع فقدان المنظمات والمؤسسات غير الحكومية الكثير من استقلالها عن الحكومة.

وقد أدت هذه التطورات إلى تآكل تدريجي لشرعية السلطة الفلسطينية، سواء الانتخابية أو غير الانتخابية، فعلى الرغم من انتهاء ولايته الرئاسية رسميًا في عام 2010، فقد استمر عباس في منع إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية منذ ذلك الحين، وحتى كتابة هذه السطور، لا يزال عباس يحكم دون تفويض شعبي، ونتيجة لهذا انخفضت ثقة الجمهور في حكومة السلطة الفلسطينية، من 68% عندما انتُخبت لأول مرة في عام 2006 إلى 27% بحلول نهاية عام 2021 و19% عشية السابع من أكتوبر/تشرين الأول⁽¹⁶⁾.

كما ازدادت نسبة الاعتقاد بوجود الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية خلال هذه الفترة، لتصل إلى 87% في أكتوبر 2023⁽¹⁷⁾، وطالبت الغالبية العظمى من الفلسطينيين؛ بنسبة (78%)، اعتبارًا من السابع من أكتوبر، باستقالة الرئيس عباس⁽¹⁸⁾، وبحلول ذلك الوقت، كان الفلسطينيون ينظرون إلى السلطة الفلسطينية باعتبارها عبئًا على الشعب الفلسطيني؛ ورأت الأغلبية أن استمرار وجودها يخدم مصالح إسرائيل، ورأت أن حلها أو انهيارها يخدم مصالح الشعب الفلسطيني.

وتفاقت هذه التحديات الداخلية بسبب الخطوات التي اتخذتها إسرائيل؛ ففي غياب عملية السلام منذ عام 2014، صارت العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية عدائية على نحو متزايد، وكانت المؤسسات الدولية هي المكان الرئيسي للمواجهة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل خلال هذه الفترة، وقد ثبت أن هذا النهج مكلف، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى طبيعته غير المتكافئة، فلم يكن للسلطة الفلسطينية نفوذ يذكر على إسرائيل، في حين كان بإمكان إسرائيل الرد بحرمان الفلسطينيين من الموارد والفرص الاقتصادية، وكان تشكيل ما اعتبره الفلسطينيون حكومة قومية دينية في إسرائيل في ديسمبر/كانون الأول 2022 بمثابة نقطة تحول أخرى في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، فبعد فترة وجيزة، علقت إسرائيل تحويل أموال المقاصة إلى السلطة الفلسطينية، وتضاعفت عمليات التوغل التي يشنها الجيش الإسرائيلي في مدن الضفة الغربية بأكثر من ثلاثة أضعاف.

وقد أدت هذه التطورات مجتمعةً إلى تقليص قدرة السلطة الفلسطينية على إنفاذ القانون بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى خلق فراغ أمني في أجزاء من الضفة الغربية. وقد أدى هذا الفراغ إلى ظهور جماعات مسلحة جديدة على استعداد لتحدي قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية وقوات الأمن الإسرائيلية، كما أدت محاولات الجيش الإسرائيلي لمعالجة هذا الفراغ إلى تقويض السلطة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى خلق حلقة مفرغة من التوغلات والعنف وسفك الدماء، وكان عام 2022 هو الأكثر عنفًا في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية منذ نهاية الانتفاضة الثانية، إذ بلغ عدد القتلى الفلسطينيين في الضفة الغربية 146، وهو أعلى رقم منذ عام 2005⁽¹⁹⁾، بينما بلغ عدد القتلى الإسرائيليين 31، وهو أعلى رقم منذ عام 2008⁽²⁰⁾، كما ارتفع عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، حيث تم تسجيل 755 حادثة في عام 2022، مقارنة بـ 496 في عام 2021، و 358 في عام 2020.

خلال الثمانية عشر شهرًا من بداية عام 2022 وحتى 30 يونيو 2023، قتل 397 فلسطينيًا نتيجة لحوادث متعلقة بالمستوطنين⁽²¹⁾، وفي الشهرين التاليين للسابع من أكتوبر، وثقت منظمة "إيش دين" الإسرائيلية 242 حادثة عنف من جانب المستوطنين، حيث "داهم مئات الإسرائيليين القرى الفلسطينية، وأضرموا النار في عشرات المنازل والمركبات"⁽²²⁾.

المشهد الإسرائيلي

ساهمت عدة ديناميكيات محلية متشابكة في الساحة الداخلية الإسرائيلية في خلق البيئة التي قادت إلى أحداث السابع من أكتوبر، وكان أبرزها صعود الحكومات اليمينية في أعقاب الانتفاضة الثانية؛ فبعد فشل "مهمة كيري" التي قادتها إدارة أوباما في عام 2014 عارضت العديد من هذه الحكومات إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في إطار حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كما امتنعت هذه الحكومات عن دعم جهود الحكم والتنمية التي تبذلها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، مما أدى إلى إضعاف قدرة فتح على مواجهة حماس، وخلال هذه الفترة، أكد كبار ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي دور السلطة الفلسطينية في المساهمة في أمن إسرائيل واستقرار المنطقة، لكنهم لم يتمكنوا من تجاوز الأولويات التي حددتها قياداتهم المدنية.

وعلى نحو ينسجم مع معارضتها للدولة الفلسطينية، ساهمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في إضفاء الطابع المؤسسي - على الفصل بين غزة والضفة الغربية، وذلك من خلال تقديم المساعدة المباشرة أو غير المباشرة لحماس، ويتعلق أحد الأمثلة بقضية إطلاق سراح السجناء، والتي تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للفلسطينيين، ومن الأمثلة البارزة على ذلك صفقة تبادل الأسرى في أكتوبر 2011، التي أفرجت فيها إسرائيل عن 1027 سجيناً فلسطينياً في مقابل إطلاق سراح إسرائيلي واحد، وهو الجندي جلعاد شاليط، ومن عجيب المفارقات أن أحد السجناء المفرج عنهم كان يحيى السنوار، العقل المدبر لهجوم 7 أكتوبر، ونظراً لأن إسرائيل لم تطلق سراح السجناء الفلسطينيين للسلطة الفلسطينية منذ عام 2000، فقد ساعدت هذه الصفقة أحادية الجانب حماس في ترسيخ نفسها كوصي على المصالح الفلسطينية.

وهناك مثال آخر يتعلق بطرق إنهاء كل المواجهات العسكرية مع حماس منذ سيطرتها على غزة في عام 2007، فقد انتهت كل هذه المواجهات في أعوام 2009 و2012 و2014 و2021 بمفاوضات بين إسرائيل وحماس، على الرغم من غياب اللقاءات المباشرة بين ممثليهما، وقد أقرت هذه المفاوضات ضمناً بوجود عنوانين وجهتين فلسطينيتين؛ واحدة في رام الله والأخرى في غزة.

ولاحتواء حماس، تعاونت إسرائيل مع مصر - في عزل غزة، مع توفير الاحتياجات الأساسية للمنطقة في الوقت نفسه، وبموجب هذا الترتيب، باتت غزة التي تحكمها حماس تعتمد على إسرائيل في الحصول على الموارد الأساسية؛ مثل المياه والوقود والكهرباء، وعالجت المستشفيات الإسرائيلية فلسطينيين من غزة من أمراض لا يمكن معالجتها بشكل مناسب داخل القطاع، وذلك بفضل التواصل المباشر بين المؤسسات الطبية الإسرائيلية ووزارة الصحة التي تديرها حماس في غزة.

علاوة على ذلك، لعبت إسرائيل دورًا محوريًا في الحفاظ على القدرة المالية لحماس من خلال التنسيق مع قطر، وفي بعض الأحيان حتى الضغط عليها، لتحويل مئات الملايين من الدولارات سنويًا إلى حماس.

تفاقت هذه المسارات السلبية طويلة الأمد خلال العام الذي سبق السابع من أكتوبر بعد تشكيل حكومة ائتلافية جديدة بقيادة الليكود في 29 ديسمبر/كانون الأول 2022، ولم تشمل الحكومة الجديدة أحزابًا كانت تعتبر في السابق خارجة عن المشروعية فحسب، أي متطرفة إلى الحد الذي جعلها مستبعدة حتى من جميع الحكومات اليمينية الإسرائيلية السابقة، بل إن بعض قادتها حصلوا على وزارات رئيسية شديدة الحساسية مثل الأمن الداخلي، والمالية، ومنصب وزير في وزارة الدفاع.

وسرعان ما اتخذت الحكومة الجديدة سلسلة من الإجراءات التي أضعفت السلطة الفلسطينية، وصعدت من حدة التوترات في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وعمقت الانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلي إلى مستويات غير مسبوقة منذ نصف قرن، كما عمل وزير المالية بتسلئيل سموتريتش على زيادة الضغط على اقتصاد الضفة الغربية، من خلال تعليق تحويل الأموال التي تدين بها إسرائيل للسلطة الفلسطينية، كما أعطى غطاء للمستوطنين الإسرائيليين المتطرفين في اشتباكاتهم العنيفة مع جيرانهم الفلسطينيين، وكان لسموتريتش دور فعال في الدفع نحو إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية، وقد ساهمت هذه التدابير في زيادة الدعم الفلسطيني للمقاومة المسلحة، وتعزيز نفوذ الجماعات المسلحة التي ظهرت منذ أواخر عام 2021، ونتيجة لذلك، اضطر الجيش الإسرائيلي إلى إعادة نشر بعض قواته المتمركزة في "غلاف غزة" إلى الضفة الغربية، وبالتالي تقليص الوجود العسكري في المناطق التي استهدفتها حماس لاحقًا في 7 أكتوبر.

وفي الوقت نفسه، صعد وزير الأمن الداخلي الجديد، إيتمار بن غفير، التوترات بالدعوة إلى تغيير الوضع الراهن في الحرم الشريف في القدس، وأثارت زيارته الاستفزازية للموقع اضطرابات واسعة النطاق، وكان هذا الموقع محظورًا بشكل غير رسمي على اليهود منذ أن أدت زيارة زعيم المعارضة أرييل شارون في أواخر سبتمبر 2000 إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وقد ساهمت هذه الزيارات في تعزيز شعبية حماس في الشارع الفلسطيني، حيث ساعد رد فعلها العنيف في عام 2021 في وضعها كمُدافع عن حقوق العرب في القدس، ومكنها من القول بأن السلطة الفلسطينية غير قادرة على حماية هذه الحقوق.

ومن المجالات الأخرى التي عملت فيها الحكومة الإسرائيلية الجديدة على

تهيئة الظروف المؤدية إلى السابع من أكتوبر هو سعيها لتحويل ميزان القوى بين فروع الحكومة الإسرائيلية، لصالح الكنيست على حساب السلطة القضائية، وقد اعتبرت قطاعات كبيرة من المجتمع الإسرائيلي هذه الخطوة تهديدًا أساسيًا للديمقراطية الإسرائيلية، وردًا على ذلك، نظم مئات الآلاف من الإسرائيليين احتجاجات في الشوارع وميادين المدينة كل ليلة سبت لشهور متتالية.

والأمر الأكثر أهمية هو أن جنود الاحتياط في جيش الدفاع الإسرائيلي حذروا من أنهم سيرفضون الخدمة إذا تم سن الإصلاحات القضائية المقترحة، وحذر وزير الدفاع يوآف غالانت ورئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي هيرتسي-هاليفي وغيرهما من كبار المسؤولين العسكريين علنًا من أن ما يسمى "الثورة القضائية" إنما يخلق صدعًا مجتمعيًا غير مسبوق، وأزمة داخلية حادة داخل الجيش الإسرائيلي، وحذروا كذلك من أن أعداء إسرائيل يراقبون الاضطرابات، وقد يفسرونها على أنها "نافذة فرصة" غير مسبوقة لمهاجمة إسرائيل، وفي ضوء ما حدث، وعلى الرغم من المفاجأة التكتيكية والعملياتية التي واجهتها إسرائيل في السابع من أكتوبر، فإن هذه التصريحات كانت بمثابة تحذيرات إستراتيجية واضحة، تجاهلتها القيادة السياسية في البلاد أو رفضتها.

الفصل الثاني:
7 أكتوبر وتداعياته

في السابع من أكتوبر 2023، أظهرت حماس قدرتها على شن هجوم فعال للغاية على البلدات الإسرائيلية، فضلاً عن قواعد إسرائيل العسكرية المتاخمة لقطاع غزة، ومن اللافت للنظر أن إسرائيل لم تفشل في توقع الهجوم فحسب؛ بل إنها أصبحت محاصرة في عقلية وإطار مفاهيمي متسق، استبعد حتى إمكانية أن تشن حماس مثل هذا الهجوم الضخم والمتطور والمنسق جيداً، ونجاح هذا الهجوم هو المسئول عن معظم الخسائر التي تكبدتها إسرائيل في الحرب حتى الآن، حيث بلغ عدد القتلى فيه أكثر من 1200 قتيل و8700 جريح حتى الآن⁽²³⁾.

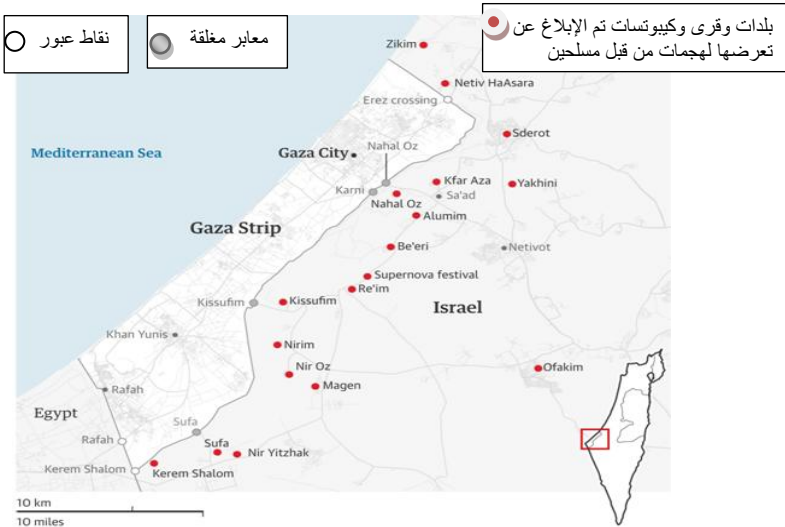
خلال السنوات والأشهر التي سبقت السابع من أكتوبر، نجحت الاستخبارات الإسرائيلية في جمع المعلومات ذات الصلة فيما يتصل بكل مكونات التخطيط والبناء والتدريب والمناورات التي تقوم بها حماس تقريباً، والأمر الأكثر أهمية هو أن الاستخبارات الإسرائيلية حصلت في أوائل عام 2022 على الخطة العملياتية التفصيلية التي نفذتها حماس في السابع من أكتوبر⁽²⁴⁾، وعلى الرغم من ذلك، فشلت أجهزة الاستخبارات في تقييم تصميم حماس وقدرتها على تنفيذ مثل هذا الهجوم المعقد بدقة، فقد استمرت في اعتبار حماس حركة تمرد، وفشلت في فهم أنها حولت نفسها إلى جيش منظم؛ في تشكيلات كبيرة نسبياً من الكتائب والألوية، يمكنه شن هجوم مشترك عبر البر والجو والبحر، ويمكنه اختراق حدود غزة وإسرائيل على طول 119 موقعاً مختلفاً بطريقة منسقة جيداً⁽²⁵⁾.

وفي ظل حالة خطيرة من الغطرسة وتكرار نفس الخطأ الفادح الذي ارتكبه الجيش الإسرائيلي قبل أكتوبر/تشرين الأول 1973، وهو الفشل في أخذ الخصم على محمل الجد، لم يستطع الجيش الإسرائيلي حتى أن يستوعب الهجوم المتعدد الأبعاد الذي شنته حماس في 7 أكتوبر، ناهيك عن اعتباره تهديداً خطيراً يتطلب التحضير والتدريب والتمارين. وما يظل محيراً هو أن القادة السياسيين في إسرائيل تجاهلوا أيضاً التحذيرات الإستراتيجية المذكورة آنفاً؛ (والصادرة في مارس/آذار 2023) من قبل وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، يوآف غالانت، ورئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي، هيرتسي هاليفي.

كانت أبعاد المفاجأة الإستراتيجية التي عانت منها إسرائيل في السابع من أكتوبر مسئولة إلى حد كبير، ولكن ليس بالكامل، عن الفشل الكامل للجيش الإسرائيلي وفروع أخرى من جهاز الأمن الإسرائيلي، في الاستجابة الفورية والفعالة للهجوم الأولي الذي شنته حماس؛ ففي ذلك اليوم، اجتاحت مقاتلو حماس لساعات طويلة بلدات على الجانب الإسرائيلي من الحدود، بالإضافة إلى قاعدة عسكرية رئيسية واحدة على الأقل، كما شلوا أنظمة المراقبة الإسرائيلية وغيرها من الوسائل التقنية لجمع المعلومات الاستخبارية على طول الحدود، وبالإضافة إلى ذلك، تعطلت الأنظمة المسؤولة عن نقل هذه المعلومات إلى القيادة الجنوبية وهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي بشكل كبير، مما أضعف قدرتها على قراءة ساحة المعركة بشكل صحيح وفي الوقت المناسب.

ولكن على الرغم من أن قادة حماس ربما فوجئوا أيضًا بحجم النجاح الذي حققته قواتهم، فإنهم يبدون وكأنهم فشلوا في الاستعداد للعواقب المباشرة لهذا النجاح، وبالرغم من الانضباط المذهل الذي أظهرته قواتهم عند إعداد وشن الهجوم، إلا أنها بدت غير منضبطة تمامًا بعد اختراقها للحدود، فضلًا عن ذلك، بدا أن حماس قللت من تقدير مدى سرعة انتشار أنباء نجاحها إلى البلدات الفلسطينية القريبة من الحدود، الأمر الذي أدى إلى اقتحام حشود عبر الحدود للانضمام إلى المقاتلين، مما أسفر عن وقوع أكبر عدد من الضحايا المدنيين منذ تأسيس إسرائيل⁽²⁶⁾، ونتيجة لهذا، تحول الإنجاز العسكري الرائع الذي حققته حماس إلى عرض مرعب.

كما كان لعدد الجنود والمدنيين الإسرائيليين من جميع الأعمار الذين احتجزوا في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، بواسطة حماس بالأساس، تأثير على الحرب التي تلت ذلك، وعلى نفس القدر من الأهمية، كان للصور ومقاطع الفيديو التي التقطتها حماس للهجوم الذي شنته في ذلك اليوم، بما في ذلك الفظائع التي ارتكبتها ضد المدنيين الإسرائيليين، تأثير كبير على تصورات الإسرائيليين ومواقفهم وتقييماتهم وأحكامهم في الأسابيع والأشهر التالية فيما يتصل بمستقبل العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية.



المصدر: تقرير الجارديان. الوضع قبل هجمات السبت 7 أكتوبر

الحرب

فور وقوع هجوم السابع من أكتوبر، أعلنت الحكومة الإسرائيلية علناً عن أهداف ردها الأساسية، والتي تجسدت في تفكيك القدرات العسكرية لحماس، فضلاً عن تفكيك قدرتها على الحكم، وبعد فترة وجيزة، أضيف هدف ثالث وهو إطلاق سراح الإسرائيليين الذين احتجزتهم حماس كرهائن، ولم يتبدد التوتر بين هذين الهدفين إلا تدريجياً؛ إذ لم يكن من المتوقع أن تطلق حماس سراح الرهائن دون التأكد من عدم تدمير قدرتها على القتال أو الحكم.

وفي ظل هذه البيئة المعقدة، كان لزاماً على إسرائيل أن تحدد أولوياتها؛ وفي وقت مبكر، رفضت حكومة الحرب اقتراح شن ضربة وقائية أو استباقية ضد حزب الله في لبنان، وبدلاً من ذلك، اختارت إستراتيجية الاحتواء على جميع الجبهات خارج غزة، وتقييد العمليات الهجومية بحيث تكون ضمن إطار عقيدتها الراسخة المسماة "العمليات بين الحروب"، أو ضمن الإجراءات الانتقامية ردّاً على هجمات الخصم، ولكن هذا الضبط جاء بتكلفة باهظة، فمن أجل الحد من تعرض سكانها المدنيين لأي أضرار محتملة مع تجنب شن هجوم واسع النطاق ضد حزب الله، نقلت إسرائيل ما يقرب من 70 ألف مدني من بيوتهم في البلدات الواقعة مباشرة إلى الجنوب من حدودها مع لبنان.

وعلى النقيض من ذلك، ففي الرابع من ديسمبر/كانون الأول 2023، أطلقت إسرائيل عملية عسكرية برية كبرى في الجنوب، بدأت بتوغل جماعي للتشكيلات الميكانيكية والمدرعة، وبدعم جوي ومدفعي وثيق، واستهدفت العملية مدينة غزة، مقر الحكومة الواقعة في الثلث الشمالي من قطاع غزة، ولحد من الخسائر بين المدنيين، صدرت التعليمات لسكان المنطقة (حوالي 1.2 مليون شخص) بالانتقال إلى ما يسمى "المناطق الآمنة" في الأجزاء الوسطى والجنوبية من القطاع، وهي أكبر عملية تهجير قسري للفلسطينيين منذ حرب عام 1948، وبحلول أوائل نوفمبر/تشرين الثاني 2024، قُدِّر عدد الضحايا الفلسطينيين بنحو 43391 قتيلاً و102247 جريحاً⁽²⁷⁾.



امراة فلسطينية داخل شقتها المدمرة في أطراف خان يونس جنوب قطاع غزة. (تصوير محمود حمص/وكالة الأنباء الفرنسية عبر صور جيتي)

كانت بعض خصائص حرب غزة فريدة من نوعها؛ فأولاً، لم تشهد حرب غزة مثل هذا القدر من الحروب تحت الأرض منذ استخدام "الفيتكونج" للأنفاق على نطاق واسع في الستينيات والسبعينيات، وقد تطلب هذا من الجيش الإسرائيلي نشر عدد كبير من المهندسين القتاليين، الذين شكلوا بدورهم نسبة عالية من الضحايا الإسرائيليين.

وكان من اللافت للنظر، بنفس القدر، السرعة التي تكيفت بها قوة حماس القتالية؛ فبعد أن تطورت في السنوات الأخيرة من حركة تمرد إلى جيش منظم، تجنبت حماس، التي أدركت تفوق إسرائيل في القوة النارية والقدرة على المناورة، الاشتباكات المباشرة مع الجيش الإسرائيلي إلى حد كبير، وبدلاً من ذلك، عادت بسرعة إلى تكتيكات التمرد، مستفيدة من معرفتها الدقيقة بالتضاريس المحلية، وباستخدام هجمات صغيرة مميتة على وحدات القوات الإسرائيلية المتقدمة، وعمل مقاتلو حماس تحت الحماية المزدوجة للسكان المدنيين؛ الذين استخدموا كدروع بشرية فوق الأرض، وشبكة أنفاق واسعة تحت الأرض، وقد تأكدت فعالية هذه الأنفاق من خلال عجز إسرائيل عن تحديد موقع زعيم حماس العسكري، يحيى السنوار، أو الرهائن المحتجزين داخلها طوال العام الأول من الحرب.

البيئة الدولية

كان من بين السمات البارزة للبيئة الدولية للحرب أن الولايات المتحدة، التي قيل إنها حولت تركيزها من الشرق الأوسط إلى الشرق الأقصى كأولوية دبلوماسية، عادت لتلعب دورًا رئيسيًا وتمارس دبلوماسية نشطة في المنطقة؛ فمُنذ الساعات التي تلت هجوم السابع من أكتوبر، لم تحظ أي منطقة أو قضية، باستثناء الحرب في أوكرانيا، بقدر مماثل من الوقت والطاقة من الرئيس بايدن وكبار أعضاء فريقه، وقد كان هذا واضحًا بشكل خاص في انخراط وزير الخارجية أنتوني بلينكن، ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية ويليام (بيل) بيرنز، في جميع جوانب المفاوضات المتعلقة بوقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن، وفي هذا السياق، كان المثال الأكثر أهمية للدبلوماسية الأمريكية هو خطة بايدن المقترحة، التي ربطت وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن بالهدف النهائي المتمثل في السلام الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين⁽²⁸⁾.

وهناك جانب ثانٍ من الدور الأمريكي تمثل في دفاع إدارة بايدن عن إسرائيل على جميع الجبهات، بدءًا من دعم شرعيتها دبلوماسيًا وحققها في الدفاع عن نفسها، إلى تزويدها بمساعدات عسكرية وذخائر بمليارات الدولارات، ونقل قوات أمريكية إضافية إلى المنطقة لردع خصوم إسرائيل، خاصة إيران، عن شن هجمات تؤدي إلى تصعيد الصراع إلى حرب إقليمية أوسع نطاقًا، وهي السياسة التي تجسدت في تحذير الرئيس بايدن الذي جاء فيه "لا تفعلوا ذلك"، ونشر القوات المسلحة الأمريكية للدفاع عن إسرائيل، وتضمن هذا الالتزام الدفاعي نشر سفن تابعة للبحرية الأمريكية لمواجهة محاولات الحوثيين تعطيل الملاحة في مضيق باب المندب والبحر الأحمر، فضلًا عن اعتراض الصواريخ والقذائف التي أطلقها الحوثيون ضد إسرائيل، كما تم استخدام القيادة المركزية الأمريكية كإطار للتعاون العسكري وبناء التحالف الإقليمي وتنسيق الدفاع عن إسرائيل ضد إيران، كما كانت الحال في أبريل/نيسان 2024، وكان أحد المعالم المهمة في هذه الجهود نشر أنظمة "ثاد" الأمريكية المضادة للصواريخ في إسرائيل، في أواخر أكتوبر 2024 للدفاع ضد أي هجوم صاروخي إيراني متوقع.

وهناك جانب ثالث من الدور الأمريكي، تضمن مناقشات مع إسرائيل بشأن عملياتها العسكرية، مع وضع قيود واضحة على هذه العمليات، أو توجيهها بطرق مختلفة، وفي بعض الحالات، استخدمت الولايات المتحدة جوانب من دعمها كوسيلة ضغط لضمان امتثال إسرائيل للأولويات الأمريكية، وكانت إحدى هذه الحالات تتعلق بتوفير الوقود والمساعدات الإنسانية لسكان غزة، والحد من نوع العمليات العسكرية الإسرائيلية في مناطق معينة، بهدف الحد من الخسائر بين المدنيين، خاصة في رفح.

ولكن الجانب الرابع والأخير من الجهود الأمريكية خلال الحرب كان يتعلق بالحدود الواضحة للنفوذ الأمريكي، وتحديدًا الحالات التي عجزت فيها الولايات المتحدة عن فرض أولوياتها، وخاصة على إسرائيل، وكان أوضح الأمثلة على هذه القيود عجز إدارة بايدن عن إجبار رئيس الوزراء نتنياهو على الانخراط في مناقشات هادفة حول "اليوم التالي"، أي الوضع في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، وبالإضافة إلى ذلك، فشلت الإدارة في إقناع إسرائيل بتقصير أمد الحرب، ومنع المزيد من التصعيد، من خلال تنفيذ وقف مبكر لإطلاق النار. وعلاوة على ذلك، عجزت الولايات المتحدة عن إقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي بالنظر في وقف إطلاق النار المقترح في سياق حل الدولتين الدائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإعطاء السلطة الفلسطينية، بعد إصلاحها وتقويتها، دورًا مهمًا في حكم غزة بعد هزيمة حماس.

كان هناك بعد آخر مهم في البيئة الدولية للحرب، وهو الدور الذي لعبته روسيا، القوة العظمى السابقة والتي لا تزال عضوًا دائمًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ فلقد وضعت الحرب روسيا في موقف صعب، في سعيها إلى تحقيق التوازن بين مصالحها المتضاربة في كثير من الأحيان في الشرق الأوسط وخارجه، ولعل أكثر هذه المصالح أهمية كانت الحرب المستمرة في أوكرانيا، وقد عززت الحرب العلاقات الوثيقة بين روسيا وإيران، مما زاد من اعتماد موسكو على طهران في الحصول على الأسلحة والذخائر، خاصة الطائرات المُسيَّرة الهجومية.

ومع تصاعد الحرب بين إسرائيل وحماس تدريجيًا، وتوسعها إلى مواجهة متعددة الجبهات، أفادت تقارير أن روسيا أرسلت أشكالًا مختلفة من الدعم للحوثيين في اليمن، كجزء من جهودها لتقويض المصالح الأمريكية حيثما أمكن⁽²⁹⁾، ويقال إن هذا الدعم تسبب في بعض التوتر في العلاقات المصرية — الروسية، حيث أدى نجاح الحوثيين في الإضرار بالملاحاة الدولية عبر باب المندب، إلى انخفاض كبير في حركة المرور عبر قناة السويس، وهو مصدر حيوي للعملة الصعبة في مصر.

ومن المثير للدهشة أنه على الرغم من العلاقات الوثيقة التي تربط روسيا بإيران والحوثيين، فضلًا عن انتقاداتها العلنية لسلوك إسرائيل في حرب غزة، فإن موسكو لم تغير بشكل كبير نهجها فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية الإسرائيلية في سوريا، فقد استمرت هذه الأنشطة، التي هدفت إلى حد كبير إلى منع نقل الأسلحة والذخائر من إيران إلى حزب الله، طوال الحرب بموجب عقيدة "العمليات بين الحروب"، واستمرت روسيا في الالتزام بالاتفاق الضمني بشأن منع الصراع، الذي تم التوصل إليه مع إسرائيل قبل عقد من الزمان تقريبًا، وامتنعت عن محاولة تقويض العمليات الإسرائيلية من خلال استخدام الأصول الجوية القتالية التي نشرتها في سوريا منذ عام 2015⁽³⁰⁾.

ويشكل الرأي العام العالمي جانبًا آخر مهمًا من البيئة الدولية التي أحاطت بحرب غزة؛ فقد عبرت مظاهرات حاشدة، خاصة بين الشباب في مدن مثل لندن وباريس، وكذلك في حرم الجامعات الرائدة في الولايات المتحدة، عن آراء سلبية قوية إزاء سلوك إسرائيل في الحرب، وكثيرًا ما تحول انتقاد المتظاهرين المؤيدين للفلسطينيين لإسرائيل إلى التشكيك في شرعية إسرائيل، وفي بعض الأحيان، إلى معاداة السامية، وفي المقابل، ساهمت هذه الانتقادات في اتخاذ عدد من البلدان، خاصة في أوروبا، قرارًا بالاعتراف بفلسطين كدولة مستقلة.

وكان البعد الأخير للبيئة الدولية للحرب هورد فعل المنظمات الدولية، وفي المقام الأول مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ولجنة حقوق الإنسان التابعة لها، والمحكمة الجنائية الدولية؛ في 25 مارس 2024، في نيويورك، أقر مجلس الأمن بالإجماع القرار 2728 بأغلبية 14 صوتًا مقابل لا شيء، مع امتناع ملحوظ من الولايات المتحدة عن التصويت⁽³¹⁾، ودعا القرار إلى وقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان، والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن، وزيادة المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين في غزة⁽³²⁾، ثم في 18 سبتمبر 2024، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا بأغلبية 124 صوتًا مقابل 14 صوتًا وامتناع 43 عن التصويت، يحث إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي، ووقف أنشطة الاستيطان الجديدة، وإجلاء المستوطنين من الأراضي المحتلة، وتفكيك أجزاء من الجدار العازل في الضفة الغربية⁽³³⁾.

وفي نفس الوقت، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، في 21 نوفمبر 2024، أوامر اعتقال بحق قادة من حماس وإسرائيل، منهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بالإضافة إلى إسماعيل هنية ويحيى السنوار، اللذين قُتلا بعد ذلك⁽³⁴⁾، وقبل ذلك بخمسة أشهر، أكدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أن السلطات الإسرائيلية مسئولة عن جرائم حرب ضد الفلسطينيين، شملت استخدام الإمدادات الأساسية مثل الغذاء والماء والكهرباء كسلاح، وكذلك العنف الجنسي، وفيما يتعلق بهجمات السابع من أكتوبر، أكدت اللجنة أن حماس مسئولة عن جرائم حرب ضد المدنيين، شملت قتل وإصابة وإساءة معاملة الأطفال جسدًا ونفسيًا، بالإضافة إلى أنماط أخرى من العنف الجنسي ضد النساء الإسرائيليات.

البيئة الإقليمية

تطورت حرب إسرائيل وحماس في الشرق الأوسط، وهي منطقة شديدة التعقيد؛ حيث تنخرط الحركات ذات الدوافع الدينية، والجهات الفاعلة الثانوية من غير الدول، سواء في الدول العربية أو في إسرائيل، في جهود كبيرة، بدعم وتوجيه من

إيران وغيرها من الكيانات الإسلامية، تهدف إلى زيادة زعزعة استقرار المنطقة، ويهدد هذا التراجع بإعادة الصراع العربي الإسرائيلي إلى المرحلة الوجودية التي كانت سمة العقود الأولى من الصراع.

ويعمل الإسلاميون المؤيدون للفلسطينيين، والوكلاء المؤيدون لإيران في المنطقة، على توحيد قواهم لتحدي إسرائيل والقوى الموالية لأمريكا في المنطقة بطريقة غير مسبقة؛ فحزب الله انضم إلى القتال؛ وفرض الحوثيون قيودًا شديدة على الوصول عبر البحر الأحمر إلى إسرائيل، وألحقوا الضرر بقدرة الوصول إلى بقية العالم من خلال قناة السويس (التي تمثل 15٪ من التجارة العالمية)؛ بالإضافة إلى الميليشيات العراقية التي تستهدف إسرائيل⁽³⁵⁾.

ومع ذلك، وبالتوازي مع هذا المسار، تعمل جهات فاعلة مهمة في الشرق الأوسط على مواجهة هذه المحاولات بجهود غير مسبقة، لمنع الانزلاق نحو عنف أكبر على مستوى المنطقة، واحتواء محاولات إيران لزيادة زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط. ففي عام 2020، انضمت الدول الموقعة على الاتفاقيات الإبراهيمية، وهي الإمارات، والبحرين، والمغرب، والسودان، إلى مصر والأردن في إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع إسرائيل، واستمرت الجهود لمنع المزيد من زعزعة الاستقرار بعد بدء حرب غزة، لاسيما محاولات مصر وقطر للتوسط في الوصول اتفاق بين حماس وإسرائيل لإنهاء القتال والإفراج عن الرهائن الإسرائيليين المحتجزين لدى حماس.

وفي خضم التنافس بين هذه المعسكرات، والتوتر بين هذه المسارات، حقق "محور المقاومة" عددًا من النجاحات ضد "محور الوضع الراهن" الموالي للولايات المتحدة، بدءًا بشن حرب بالوكالة ضد إسرائيل من أربع جبهات؛ غزة، ولبنان، واليمن، والعراق، وشملت التطورات ذات الصلة أول هجوم إيراني مباشر على إسرائيل، وتوطيد العلاقات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية بين إيران والحوثيين من جهة، وروسيا والصين وحتى السعودية من جهة أخرى، فضلًا عن الجهود الإيرانية المستمرة لتوسيع برنامجها النووي.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن "محور الوضع الراهن" المؤيد للولايات المتحدة، الذي يضم مصر والأردن والدول الموقعة على الاتفاقيات الإبراهيمية، بالإضافة إلى دور سعودي غير رسمي، حقق أيضًا بعض الإنجازات الكبيرة خلال نفس الفترة؛ ففي أبريل وأكتوبر 2024، على سبيل المثال، وبالتعاون مع المملكة المتحدة وفرنسا، تم إحباط هجمات صاروخية إيرانية ضخمة على إسرائيل.



اعتراض منظومة القبة الحديدية الإسرائيلية لصواريخ أطلقت من قطاع غزة، كما يظهر من مدينة عسقلان، في إسرائيل، 8 أكتوبر 2023. (رويترز/أمير كوهين)

وثمة تطور مهم آخر في البيئة الإقليمية للحرب، الذي حدث بالتوازي مع تصاعد الصراع بين "محور المقاومة" و"محور الوضع الراهن" الموالي للولايات المتحدة، تمثل في إقامة علاقات أوثق بين الدول التي تركز على التقدم الاقتصادي والتنمية إلى جانب اعتبارات أخرى؛ وهي مصر، والأردن، والإمارات، والبحرين، والمغرب، وإسرائيل، والسعودية، وسلطنة عُمان، إلى جانب السلطة الفلسطينية، فبالنسبة لجميع هذه الدول، تمثل الحرب، أي حرب، انحرافًا مكلفًا يقوض مصالحها الوطنية.

وفيما يلي أبرز الأمثلة على ردود الفعل من القوى الإقليمية:

خشية أن يؤدي استمرار الحرب إلى تدهور الأوضاع في الضفة الغربية، وبالتالي هجرة مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى الضفة الشرقية، استعدت المملكة الأردنية للاحتمالية بناء مستشفيات في الضفة الغربية، ونقلت دباباتها إلى الحدود مع إسرائيل، وبالتنسيق مع القوات الجوية الإسرائيلية، أنزل الأردن أيضًا أطنانًا من الأدوية بالمظلات إلى غزة، ولعب دورًا رائدًا في قوات التحالف التي يسيرتها القيادة العسكرية الأمريكية الوسطى (سينتكوم)، والتي تم نشرها لإحباط الهجوم الإيراني على إسرائيل في السادس عشر من إبريل/نيسان.

من جانبها، ازدادت مخاوف مصر بشأن التأثير الديموغرافي المحتمل لحرب غزة؛ فبعد أن استقبلت بالفعل مئات الآلاف من اللاجئين السودانيين، الأمر الذي

رفع العدد الإجمالي للاجئين المسجلين في البلاد إلى أكثر من تسعة ملايين، خشيت مصر— أن يؤدي تدفق أعداد كبيرة من الفلسطينيين، الذين قد يخترقون الحدود بين غزة ومصر، إلى إغراق البلاد بمئات الآلاف من اللاجئين الإضافيين، في وقت يعاني فيه الاقتصاد من صعوبات كبيرة، ونتيجة لذلك، ركزت مصر— بشكل كبير على الترتيبات المتعلقة بمستقبل رفح وممر فيلادلفيا على طول الحدود بين غزة ومصر.

وكانت مصر— تشعر بقلق عميق إزاء التأثير المدمر طويل الأمد لإطالة أمد الحرب على الاقتصاد المصري؛ وكان أحد المخاوف الكبيرة هو أنه طالما استمرت الحرب، سيواصل الحوثيون هجماتهم، مما يؤدي إلى انخفاض حاد في حركة الملاحة البحرية عبر قناة السويس، وما يصاحب ذلك من انخفاض بنسبة 70 في المائة في العائدات المرتبطة بمثل هذه الحركة، وهي مصدر رئيسي— للعملة الصعبة في مصر—⁽³⁶⁾، ودفعت هذه المخاوف مصر— إلى المشاركة بقوة في المفاوضات لإنهاء القتال، وتأمين إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين الذين تحتجزهم حماس، كما شاركت مصر— في محادثات ثنائية مع إسرائيل بشأن رفح وممر فيلادلفيا ومنع تهريب الأسلحة بعد الحرب.

وكان دور قطر خلال حرب غزة معقدًا مثل دور الأردن ومصر—، إن لم يكن أكثر تعقيدًا، وباستضافتها لأكبر قاعدة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط، التي تعمل أيضًا كمقر أمني للقيادة المركزية الأمريكية في المنطقة، بذلت قطر قصارى جهدها لدعم الولايات المتحدة من خلال التوسط في تسهيل المفاوضات بين إسرائيل وحماس بشأن وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن، فضلًا عن تقديم المساعدات الإنسانية إلى غزة، ومع ذلك، لا يمكن اعتبار قطر وسيطًا محايدًا؛ فقبل الحرب قدمت الدعم المالي لحماس وغزة، وخلال الحرب عملت قناة الجزيرة المملوكة للحكومة القطرية على نشر— رواية حماس، ما أدى إلى خلق التوتر مع إسرائيل، خاصة بعد أن أغلقت الأخيرة مكاتب الجزيرة في القدس.

إسرائيل والسلطة الفلسطينية

ورغم أن حماس؛ العدو اللدود للسلطة الفلسطينية، كانت خصم إسرائيل في حرب غزة، فإن الحرب ساهمت في مزيد من التدهور في العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ وكانت النتيجة المباشرة لحرب السابع من أكتوبر فرض إسرائيل لنظام إغلاق يمنع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل، الأمر الذي كان له تأثير كارثي على اقتصاد السلطة الفلسطينية، ومع تقييد إسرائيل لقدرتهم على الوصول إلى الطرق الرئيسية، عانى الفلسطينيون في الضفة الغربية أيضًا من قيود كبيرة على حركتهم.

وفي الوقت نفسه، سارعت إسرائيل إلى تسريع جهودها لبناء مستوطنات جديدة، وإضفاء الشرعية على المستوطنات والبيّور الاستيطانية غير القانونية، وإلغاء التدابير القانونية التي اتخذت في عام 2005 للانسحاب من الضفة الغربية بإزالة أربع مستوطنات كانت تقع هناك. وخلال هذه الفترة تزايدت بشكل كبير أعمال العنف التي يمارسها المستوطنون الإسرائيليون ضد جيرانهم الفلسطينيين، حيث قامت وزارة الأمن القومي الإسرائيلية بتوزيع التصاريح لهم لحمل الأسلحة النارية بسخاء.

وامتدت الجهود الإسرائيلية لإضعاف السلطة الفلسطينية إلى حرمانها من أموال المقاصة، وهي في الغالب جمارك تجمعها السلطات الإسرائيلية نيابة عن السلطة الفلسطينية، كما قلصت إسرائيل بعض الاختصاصات المدنية للسلطة الفلسطينية على المنطقة (ب) في الضفة الغربية، ورفضت جميع طلبات السلطة الفلسطينية بتزويد أجهزتها الأمنية بالأسلحة، وخشية اندلاع انتفاضة ثالثة، إن لم يكن تكرار انتفاضة السابع من أكتوبر، نفذت قوات الأمن الإسرائيلية عمليات هجومية أكثر تواتراً وأوسع نطاقاً في الضفة الغربية، مما أسفر عن مقتل أعضاء فلسطينيين من المجموعات المسلحة، وكما أشرنا سابقاً، فإن هذه التوغلات في نظر السكان الفلسطينيين قللت من مكانة وهيبة الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

المشهد الداخلي في إسرائيل

استجاب سكان إسرائيل لهجوم حماس في السابع من أكتوبر بـ"الالتفاف حول العلم"، والتعبير عن دعمهم القوي للوحدة، والتعبئة الجماعية، حيث تطوع العديد منهم للخدمة حتى دون استدعائهم للخدمة، وعلى الصعيد السياسي، انضم حزب الوحدة الوطنية إلى الائتلاف، وتم تشكيل حكومة حرب، تضم اثنين من قادة المعسكر الوطني، وكلاهما رئيس أركان سابق لجيش الدفاع الإسرائيلي؛ وهما بيني جانتس وغادي آيزنكوت.

ولم تكن الحكومة الإسرائيلية أقل دهشة من قطاع الدفاع والاستخبارات الإسرائيلية من حجم الهجوم الذي وقع في السابع من أكتوبر، بل استجابت لآثار الهجوم بشكل عشوائي، ففشلت في تقديم المساعدة الكافية للسكان المتضررين في المناطق المتضررة بشدة، وتركت الكثير من خدمات الطوارئ الحرجة لمنظمات المجتمع المدني وحتى للمتطوعين الأفراد.



جنود يعثرون على العلم الإسرائيلي أثناء البحث في سيارات متضررة عن بقايا بشرية وأدلة بعد هجوم 7 أكتوبر بالقرب من نتيفوت، بجنوب إسرائيل. تصوير: رويترز/أمير كوهين.

جاءت تصرفات الحكومة الإسرائيلية في العام الذي أعقب الهجوم طبقاً لتركيبتها السياسية باعتبارها الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل، وكان وزيران بارزان يمثلان أقلية من حزينين صغيرين، هما بتسلئيل سموتريتش، الذي شغل منصب وزير المالية ووزير في وزارة الدفاع، وإيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي، صريحين في معارضتهما لأي مفاوضات مع حماس، وقد دافعا بقوة عن توسيع أهداف الحرب، وغزو قطاع غزة بالكامل، وفرض الحكم العسكري طويل الأمد، وتعزيز واستئناف الاستيطان الإسرائيلي في القطاع.

ونتيجة لنفوذ هؤلاء الوزراء، تزايدت وتيرة وكثافة عمليات التوغل التي تقوم بها قوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية بشكل كبير، مما أدى إلى تقليص شرعية أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، وتعرضت أجهزة الأمن الإسرائيلية لضغوط من أجل أن تغض الطرف عن العنف المتطرف الذي يمارسه المستوطنون ضد المزارعين والسكان الفلسطينيين، كما شرعت إسرائيل في إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية غير القانونية؛ وتراجعت عن تفكيك أربع مستوطنات إسرائيلية في شمال الضفة الغربية، وهو التفكيك الذي تم تنفيذه في عام 2005، كما تم تشديد السيطرة الإسرائيلية على المنطقة (ج) في مجالات عدة (على سبيل المثال فيما يتصل بالتخطيط والبناء وقضايا وتصاريح الإسكان)، كما مُنع العمال الفلسطينيون من دخول إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى تقليص فرص عملهم ودخلهم.

وفي الأشهر التي أعقبت السابع من أكتوبر، انحسر- تدريجيًا زخم "الالتفاف حول العلم" والتضامن، وعاد المجتمع الإسرائيلي إلى بعض الانقسام الذي كان عليه قبل السابع من أكتوبر، وفي حين تم تعليق الجهود الرامية إلى تغيير توزيع السلطة بين فروع الحكومة إلى حد كبير، باتت قضايا أخرى أكثر إثارة للانقسام والاستقطاب، وزادت الحرب من حدة المناقشات حول العلاقة بين الدين والدولة، خاصة مع تزايد المطالبات بالتجنيد العسكري بشكل كبير، وهو ما أدى إلى تأجيل الاستياء إزاء الإعفاء من التجنيد الذي تم منحه للشباب المتدينين المتطرفين.

ومع تقدم الحرب، بدأ الرأي العام في إسرائيل يتحول تدريجيًا أكثر نحو اليمين، ومع ذلك، تضاعف الدعم والثقة في زعماء البلاد أيضًا، واكتسبت الدعوات إلى إجراء انتخابات مبكرة زخمًا متناميًا، وتزايد الدعم لقبول شروط وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن، إلى جانب المطالبات المتزايدة بإنشاء لجنة تحقيق وطنية للتحقيق في الإخفاقات التي أدت إلى كارثة السابع من أكتوبر.

وكان من بين العوامل الأكثر ضررًا الشكوك المتزايدة في أن قرارات رئيس الوزراء نتنياهو بشأن الحرب، مثل تأخير وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن والإصرار على حق إسرائيل في مواصلة الحرب حتى تحقيق "النصر الكامل"، كانت متأثرة باعتبارات شخصية وسياسية محلية، وحقيقة أن تقديراته بأن إنهاء القتال من شأنه أن يجعل من المستحيل تأخير إطلاق لجنة تحقيق وطنية، وزيادة الدعوات لإجراء انتخابات مبكرة، وتسريع الإجراءات القانونية ضده⁽³⁷⁾.

المشهد الفلسطيني الداخلي

في أعقاب السابع من أكتوبر، فقدت السلطة الفلسطينية أهميتها على نحو متزايد، وهو وضع جلبته السلطة لنفسها إلى حد كبير ولم يُفرض عليها من الخارج؛ بل كان نابغًا من فشلها المستمر في اتخاذ تدابير استباقية؛ فقد امتنعت السلطة الفلسطينية عن المبادرة إلى تقديم المساعدات الإنسانية، حتى في الأمور التي كان من الممكن فيها التعاون مع مصر- أو التنسيق مع إسرائيل. علاوة على ذلك، فشلت السلطة الفلسطينية في التعامل مع حماس أثناء الحرب لاستكشاف إمكانية تشكيل حكومة طوارئ، أو إعادة توحيد مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة أو لإنشاء فريق تفاوضي موحد، أو تطوير رؤية مشتركة وخطة عمل للحكم بعد الحرب، وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2024 فقط اجتمعت فتح وحماس في القاهرة لمناقشة تشكيل لجنة "الإسناد المجتمعي" لإدارة شؤون غزة بعد الحرب، وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم، فإنه بحلول منتصف نوفمبر/تشرين الثاني لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الفصيلين⁽³⁸⁾.

وفي الوقت نفسه، فشلت السلطة الفلسطينية في الاستجابة للعنف المتزايد الذي يمارسه المستوطنون في الضفة الغربية، الأمر الذي ترك البلدات الفلسطينية عُرضة للخطر، كما أدى انعدام الأمن، إلى جانب الدمار الذي لحق بغزة، إلى زيادة التأييد الفلسطيني الشعبي للنضال المسلح، الأمر الذي جعل من الصعب على السلطة الفلسطينية الحفاظ على القانون والنظام.

ولم يبذل الرئيس عباس أي جهد لمعالجة عدم كفاءة السلطة الفلسطينية وفسادها، أو إعداد السلطة الفلسطينية للقيام بالأدوار التي أسندتها إليها الولايات المتحدة في "اليوم التالي" في إطار خطة بايدن، وفي 28 مارس/آذار 2024، شكل عباس حكومة جديدة للسلطة الفلسطينية⁽³⁹⁾، ولكن لا يوجد دليل على أن الحكومة الجديدة، بغض النظر عن "مدة صلاحيتها" في نهاية المطاف، سوف تثبت أنها أكثر كفاءة أو أقل فسادًا، وكانت النتيجة الأخرى لعدم كفاءة السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى تأثير التدابير الإسرائيلية المذكورة أعلاه، هو مزيد من التدهور في اقتصاد الضفة الغربية أثناء الحرب، وأدى ذلك إلى المزيد من التدهور في الدعم الشعبي للسلطة الفلسطينية والرئيس عباس، في حين اكتسبت حماس في الضفة الغربية وزعيم فتح المسجون مروان البرغوثي شعبية متزايدة بين الفلسطينيين.

الفصل الثالث: رؤية السلام

إن الخسائر الفادحة التي وقعت في السابع من أكتوبر 2023، وحرب غزة التي تلتها، إلى جانب التهديد الوشيك باندلاع صراع أوسع نطاقاً في المنطقة، تثير سؤالاً بالغ الأهمية، وهو: إذا كانت هذه الأحداث والمخاطر الكبرى التي تشكلها كافية لإقناع العرب والإسرائيليين بالتراجع عن حافة الهاوية، والالتزام بحل صراعهم في النهاية، فما الذي قد يستلزمه مثل هذا الحل؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب التطرق إلى بُعدين مترابطين؛ أولاً، على المستوى الثنائي الفلسطيني الإسرائيلي: ما هي المتطلبات والحدود الدنيا لكلا الخصمين، التي يجب أن يلبها أي اتفاق؟ ثانياً، ما هي متطلبات وتوقعات الدول الإقليمية الرئيسية، وما هي المساهمات التي ينبغي أن نتوقع منها أن تقدمها لتسهيل حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟

إن الفرضية التي تقود نهجنا هي أنه خلال جهود السلام العربية الإسرائيلية، التي استمرت لعقود من الزمن، أظهرت مقترحات السلام التي قدمها المشاركون الرسميون وغير الرسميين براعة وإبداعاً مثيرين للإعجاب، وبالتالي، فإن فشل هذه الجهود لم يكن ناتجاً في الأساس عن نقص الأفكار الجيدة، أو وجود عيوب كبيرة في الأفكار المطروحة لحل الصراع، بل إن هذه الإخفاقات كانت مدفوعة بثلاثة عوامل محتملة؛ الأول هو أن المقترحات الأكثر براعة التي قدمها كل جانب لم تُلبَّ الحد الأدنى من متطلبات الجانب الآخر، وكانت النتيجة أن معارضة القاعدة الشعبية المحلية الرئيسية للاتفاقيات المعروضة لم يكن بالإمكان التغلب عليها، والسبب الثاني هو أنه عندما تم تحديد موعد تنفيذ الاتفاقيات، فشل الجانبان في قمع الإرهاب وإيقاف أنشطة الاستيطان من جانب الأطراف والفصائل المعارضة، لاسيما حماس والمستوطنون الإسرائيليون اليمينيون، وشمل هذا الفشل عدم القدرة على القبض على مرتكبي مثل هذه الأعمال، وهو ما أدى إلى تقويض الثقة والاستقرار، وأخيراً، غياب الدعم الإقليمي؛ فغالباً امتنع اللاعبون الإقليميون الرئيسيون عن تقديم الدعم اللازم، على الصعيد الدبلوماسي أو المالي أو السياسي، لدفع مبادرات السلام واستدامتها.

وسوف نتطرق الأقسام التالية إلى المطالب والمتطلبات الدنيا للأطراف الرئيسية، مع التأكيد على دورها في حشد الدعم المحلي الأساسي اللازم للتوصل إلى اتفاق تفاوضي، وبعد ذلك، سنتناول ما يمكن لكل جانب القيام به لمساعدة الطرف الآخر في تأمين الدعم المحلي الكافي للاتفاق، وأخيراً، سنناقش ما يمكن للاعبين المهمين في المنطقة القيام به للمساعدة في التفاوض وتنفيذ الاتفاق.

حل الصراع الثنائي

بالنسبة للفلسطينيين، فإن حل الصراع مع إسرائيل لا يمكن القيام بهما لم يُفض إلى قيام دولة مستقلة، وعلاوة على ذلك، فإن الحدود بين الدولة الجديدة وإسرائيل لا بد أن تستند إلى خطوط عام 1967، مع إجراء تغييرات مقبولة من الطرفين من خلال تبادل الأراضي، بما يضمن للدولة الجديدة أقصى قدر من التواصل الإقليمي، ولا بد أن تكون عاصمة تلك الدولة هي القدس الشرقية، التي سوف تخضع لسيادة الدولة الفلسطينية، وأخيرًا، لا بد أن يوفر الاتفاق حلًا عادلًا لمشكلة اللاجئين يلي "حق العودة" للفلسطينيين ويجعل من الممكن تنفيذ هذا المبدأ.

أما بالنسبة للإسرائيليين، فلن يتم حل الصراع إذا لم يعالج الاتفاق التفاوضي المخاوف الأمنية الوطنية لبلادهم، ويضمن عدم المساس بسلامتهم الشخصية وأمنهم، وعلاوة على ذلك، يتعين على الاتفاق أن يضمن مستقبل إسرائيل كدولة "يهودية" من خلال معالجة محنة اللاجئين الفلسطينيين بطريقة لا تعرض للخطر صياغة الآباء المؤسسين لإسرائيل للمتطلبات الديموغرافية الدنيا لـ "الدولة اليهودية"؛ أي أن يشكل اليهود أغلبية واضحة في تلك الدولة، ولتلبية هذه الاحتياجات الديموغرافية والأمنية، تدمج الكتل الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية ضمن الحدود الإسرائيلية المتفاوض عليها، وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يضمن الاتفاق بقاء القدس غير مقسمة، مع إمكانية الوصول غير المقيد إلى أحيائها المختلفة وأماكنها المقدسة.

ورغم أن هذه الدراسة لا تهدف إلى الحكم مسبقًا على عمل المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين في المستقبل في وضع تفاصيل تنفيذ المبادئ المذكورة أعلاه، فإن هناك حقيقتين بالغتي الأهمية لا بد من الاعتراف بهما؛ أولاً، لا يمكن تلبية المصالح والتطلعات والمتطلبات الأساسية والحيوية للفلسطينيين والإسرائيليين؛ دولة مستقلة ذات سيادة للفلسطينيين، و"دولة يهودية" نابضة بالحياة ديمغرافيًا للإسرائيليين، إلا في إطار حل الدولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

لا يمنع هذا الحل الدولتين من الدخول في أشكال مختلفة من العلاقات بينهما، ما دامت هذه العلاقات متسقة مع المصالح الحيوية المذكورة أعلاه للدولتين، ولا يمنع هاتين الدولتين من الدخول في علاقات مع دول ثالثة ما دامت هذه العلاقات لا تنتهك أيًا من المتطلبات الأساسية للاتفاق المتفاوض عليه، وقد تشمل هذه العلاقات، على سبيل المثال، كونفدرالية إسرائيلية فلسطينية أردنية للدول الثلاث ذات السيادة، أو كونفدرالية فلسطينية إسرائيلية، أو فلسطينية أردنية.

إن الحقيقة الثانية التي لا بد أن ندركها، هي أن الكثير من العمل الإبداعي قد تم إنجازه، وأن العديد من التوجهات المبتكرة قد اقترحتها المفاوضون الرسميون

والخبراء غير الحكوميين على مدى العقود الثلاثة الماضية؛ فعلى المستوى الرسمي، شملت هذه المبادرات الأفكار التي تبادلها المسؤولون الإسرائيليون والفلسطينيون خلال المحادثات التي عقدت في السويد في أوائل عام 2000؛ والمقترحات التي قدمت خلال مفاوضات كامب ديفيد في يوليو/تموز 2000، والاجتماعات الإسرائيلية الفلسطينية في أعقاب تلك المفاوضات، والتي سعت إلى تسجيل التفاهات التي تم التوصل إليها في تلك المحادثات؛ والمناقشات الثنائية التي عقدت في ديسمبر/كانون الأول 2000 في قاعدة بولينج الجوية بالقرب من واشنطن العاصمة، والتي على أساسها صاغ الرئيس كلينتون في 26 ديسمبر/كانون الأول ما يسمى بمعايير كلينتون، وتبادل الجانبان الأفكار في طابا في يناير/كانون الثاني 2001؛ وأخيرًا، الأفكار المتبادلة بين رئيس الوزراء إيهود أولمرت والرئيس محمود عباس في إطار عملية أنابوليس، والمقترحات الأخرى التي قدمت خلال محاولات إدارة أوباما في عامي 2013 و2014 حل الصراع (والتي يشار إليها غالبًا باسم مهمة كيري).

ومن بين الأفكار الإبداعية الأخرى التي ينبغي النظر فيها، نجد سجلات مختلفة للمناقشات غير الرسمية (المسار الثاني)، التي جرت على مر السنين بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن القضايا الخلافية بين الطرفين⁽⁴⁰⁾، وكانت مبادرة جنيف هي الأكثر تفصيلًا بين هذه المناقشات، والتي أنتجت مئات الصفحات من مثل هذه المقترحات، وينبغي لنا ألا نتجاهل هذه المقترحات والمبادرات، لأنها كانت نتاجًا لموهبة كبيرة، وعمل شاق للغاية، والتزام عميق بصنع السلام.

نظام الدعم الإقليمي

أحد المنطلقات التي توجه هذه الدراسة هو أن أحد الأسباب المهمة وراء فشل ثلاثة عقود من الجهود الجادة، لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ثنائيًا، كان غياب السياق الإقليمي الذي يتمثل في نظام دعم توفره دول المنطقة لكلا الطرفين؛ إذ كان من الممكن أن يمنح مثل هذا الدعم إسرائيل والفلسطينيين حوافز للسير "ميلًا إضافيًا"، من أجل تلبية متطلبات كل منهما، وكان من الممكن للاعبين الإقليميين عرض تدابير وحوافز للتعويض عن بعض المخاطر التي قد يحتاج كل جانب إلى تحملها من أجل تلبية مطالب الطرف الآخر، وفي أغلب جولات التفاوض، كانت مثل هذه الحوافز غائبة تمامًا، وفي حالات أخرى، عُرِضَت الفوائد وأحيانًا قُدِّمَت دون ربطها بأي تنازلات على الطرفين تقديهما لحل الصراع بينهما، وكانت الاتفاقيات الإبراهيمية، التي تم توقيعها في عام 2020 بين إسرائيل والإمارات والبحرين والمغرب والسودان، مثالًا رئيسيًا على مثل هذا النهج غير المترابط.

هناك أسباب مقنعة للاعتقاد بأن حرب غزة خلقت ظروفًا تزيد من احتمالية

إنشاء نظام دعم إقليمي بناء للمفاوضات الثنائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ أولاً، في ضوء التطورات التي حدثت منذ أكتوبر 2023، والتي أشرنا إليها سابقاً، أصبح اللاعبون الإقليميون المعنيون أكثر إدراكاً لحقيقة مفادها أن العنف الفلسطيني الإسرائيلي قد يتصاعد إلى حروب على مستوى المنطقة، بما يهدد أمن هؤلاء اللاعبين وسلامتهم وازدهارهم، والنتيجة هي أن أصبح الآن لديهم حوافز ودوافع أكبر بكثير للقيام بكل ما يلزم لتجنب مثل هذا التصعيد.

والسبب الثاني هو أن بعض دول المنطقة على الأقل تبدو حالياً وكأنها تركز بشكل أكبر بكثير من ذي قبل على الاعتبارات الاقتصادية؛ تحقيق مزيد من الرخاء، على حساب الاعتبارات الجيوسياسية؛ أي المزيد من القوة، وينعكس هذا في ظهور التكتلات الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي، الذي يضم البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ومنتدى غاز شرق المتوسط. والمثال الآخر قد يكون مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، الذي تأسس في يناير/كانون الثاني 2020، ويضم مصر والأردن والسودان وإريتريا وجيبوتي والصومال واليمن والمملكة العربية السعودية⁽⁴¹⁾.

ويمثل الاتفاق الإسرائيلي اللبناني الذي تم توقيعه في 14 أكتوبر 2020، والذي عيّن الحدود الاقتصادية البحرية بين البلدين، انعكاساً آخر لهذا المسار الاقتصادي، إذ جاء هذا الاتفاق مدفوعاً بالمصالح الاقتصادية القوية لكلا البلدين، في خلق ظروف تسمح لهما باستغلال احتياطيات الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط، دون المخاطرة بالدخول في حرب بينهما، والحقيقة أن هذه المصالح المتبادلة جعلت من الصعب للغاية، إن لم يكن من المستحيل، على المعارضين المحتملين للاتفاق؛ مثل حزب الله في لبنان والفصائل اليمنية في إسرائيل، منع توقيع الاتفاق.

ويرتبط هذا السبب الثاني ارتباطاً وثيقاً بتطور إقليمي ثالث، قد يساعد دول الشرق الأوسط على أن تكون أكثر تقبلاً لتقديم الدعم لعملية صنع السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو زيادة الاستعداد بين هذه الدول للقبول بأشكال متعددة من التعاون والترابط الاقتصادي. وفي الحقيقة، بات هذا الاستعداد المتزايد متاحاً حتى بين الخصوم السابقين مثل مصر وإسرائيل، اللتين عمّقتا مؤخراً اعتمادهما المتبادل لتلبية الاحتياجات الإستراتيجية من الطاقة، خاصة الغاز الطبيعي، وإلى جانب توفير الدعم اللازم لنجاح المفاوضات والاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية، فإن هذه البيئة الإقليمية المتطورة تقدم فرصة غير مسبقة لتصميم عملية سلام تدمج الأبعاد الثنائية والمتعددة الأطراف؛ أي الإقليمية، ومن شأن هذه الأبعاد المضافة أن تخلق بنية تشبه في منطقة مبادرة السلام العربية لعام 2002 إلى حد كبير، وبالتالي معالجة أوجه القصور في "الاتفاقيات الإبراهيمية"، وبالإضافة إلى

العناصر الثنائية المذكورة أعلاه، يمكن لهذه الأبعاد أن تتضمن مكونات متعددة الأطراف ومتعددة الأبعاد، بما في ذلك:

- سياسيًا: الاعتراف الدبلوماسي واتفاقيات السلام.
- أمنياً: إنشاء نظام أمني متعدد الأطراف.
- اقتصادياً: مشاريع اقتصادية ضخمة متعددة الأطراف، وإعادة توطين اللاجئين.
- دينياً: إدارة الوصول إلى الأماكن المقدسة.
- قانونياً: إنشاء آلية لتسوية وإنهاء المطالبات؛ مثل لجنة "الحقيقة والمصالحة"، على غرار جنوب إفريقيا بعد الفصل العنصري، في محاولة لتسوية الفجوات في السرد بين الأطراف.
- ثقافياً: تعزيز السرديات الداعمة للمصالحة.

إن من شأن هذا التكامل بين المستويين؛ الثنائي ومتعدد الأطراف، أن يحاكي إطار عملية مدريد في أوائل تسعينيات القرن العشرين، والتي نجحت في الجمع بين المستويين، وكان الدافع وراء المفاوضات في ذلك الوقت هو الاعتراف بأن السلام يتطلب الاستقرار، وأن الاستقرار لن يتحقق إذا لم يتم التعامل مع المشاكل التي تعاني منها المنطقة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وحلها، وتحقيقاً لهذه الغاية في ذلك الوقت، تم تشكيل مجموعات عمل تضم إسرائيل والفلسطينيين وثلاث عشرة دولة عربية، لمعالجة قضايا مثل التنمية الاقتصادية، واللاجئين، والموارد الطبيعية، والبيئة، والأمن الإقليمي والحد من التسلح، ومن المأمول أن تساعد الدروس المستفادة من تلك التجربة، في منع تكرار الأخطاء التي ارتكبت آنذاك، والتي بلغت ذروتها بانتهاء العملية بحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين.

كيف نصل إلى هناك؟ عملية الانتقال إلى سلام طويل الأمد

تناولت الأقسام السابقة من هذا الفصل رؤيتنا للعلاقات السلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والتي نود أن نراها تحل محل الحرب التي عايشها الشعبان في السابع من أكتوبر 2023 وما بعده، فيحلول أبريل 2024، تصاعدت هذه الحرب إلى مستويات غير مسبوقة، حيث كثفت إسرائيل عملياتها العسكرية لتدمير حماس في غزة، وتصاعدت الاشتباكات بين حزب الله وإسرائيل، مما أدى إلى نزوح نحو 200 ألف إسرائيلي ولبناني من منازلهم على جانبي الحدود بين إسرائيل ولبنان إلى مناطق أكثر أمناً في كلا البلدين، وبات العنف بين قوات الأمن الإسرائيلية والمسلحين

الفلسطينيين في الضفة الغربية روتينًا شبه يومي؛ وأخيرًا، شنت إيران هجومين مباشرين على الأراضي الإسرائيلية.

في مثل هذه البيئة الملتهبة، سيكون تنفيذ رؤية السلام التي قدمناها في هذه الورقة أمرًا صعبًا لجميع الأطراف المعنية، الأمر الذي يتطلب منهم الخوض في عملية انتقالية شاقة، ولن يكون نجاحها مضمونًا على الإطلاق، وخلال هذه الفترة، لابد أن تتغير بيئة العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية بشكل كبير، للسماح لكلا الطرفين بالتفكير بجدية في الخطوات اللازمة لتحقيق السلام الثنائي والإقليمي طويل الأمد الذي نتصوره هنا، والمبدأ التوجيهي لتنفيذ هذه الخطوات هو أنه لابد من تلبية الاحتياجات الحيوية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين حتى تعمل المرحلة الانتقالية كمسار للسلام الدائم، فإنه من المتوقع أن تكون الاحتياجات الأساسية للطرفين، خلال هذه المرحلة، أقل إلحاحًا من تلك التي قد يعتبرونها ضرورية للسلام طويل الأمد، المشار إليه سابقًا في هذا الفصل.

وفي حين أن تحسين البيئة من شأنه أن يسهل المفاوضات حول تفاصيل السلام الدائم، فإن الدخول في المرحلة الانتقالية يتطلب أولاً أن يتفق الفلسطينيون والإسرائيليون على المبادئ الأساسية التي تدعم سلامهم طويل الأمد، وبدون مثل هذا الاتفاق، قد يخشى الطرفان من انهيار العملية في نهاية المطاف، مما يجعلهما بعيدين عن تحقيق أهدافهما، على الرغم من التنازلات الكبيرة التي قدماها، ونؤكد مرة أخرى أن أكثر هذه المبادئ أهمية هو أن السلام الفلسطيني الإسرائيلي طويل الأمد يجب أن يبنى على أساس دولتين تعيشان جنبًا إلى جنب، وأن يلي تطلعات الجانبين في تقرير المصير، أما الترتيبات الإضافية، مثل إنشاء اتحاد كونفدرالي بين الدولتين أو مع دولة أو أكثر، فسوف تستند إلى قرارات مستقلة من جانب الدولتين.

ولابد أن يبدأ تنفيذ الاتفاق طويل الأجل المبين أعلاه بإعلان إسرائيل عن موافقتها على إنهاء الحرب في غزة، ونقل السيطرة على المنطقة تدريجيًا إلى السلطة الفلسطينية، والانسحاب من قطاع غزة، فإن من شأن هذه الخطوات أن تعيد الوضع إلى ما كان عليه قبل عام 2007 في غزة، كما نصت عليه اتفاقيات تنفيذ أوسلو، وبالتوازي مع ذلك، على السلطة الفلسطينية أن تتحرك لاستعادة شرعيتها من خلال إعادة الالتزام بمبادئ الحكم الديمقراطي، وتطهير نفسها من كافة أشكال الفساد، لكن الأمر الأكثر أهمية هو أن تعيد السلطة الفلسطينية احتكارها لاستخدام القوة، كما نصت عليه اتفاقيات أوسلو.

خلال المرحلة الانتقالية، يجب تنفيذ الإجراءات الأمنية والداعمة للاستقرار التالية: وقف كامل للعنف، وانسحاب إسرائيلي كامل من قطاع غزة، والإفراج عن جميع الرهائن، وعودة النازحين إلى منازلهم وتوفير ملاجئ مؤقتة لمن فقدوا منازلهم،

واستئناف الخدمات الأساسية، وإعادة بناء المباني الخاصة والعامة، كما يتعين استعادة فاعلية الشرطة، وتحسين تقديم الخدمات، وترسيخ خصائص الحكم الديمقراطي السلمي، بما في ذلك إجراء الانتخابات في كافة الأراضي الفلسطينية.

وينبغي أن تستند الجهود المبذولة لتحقيق الأمن والحكم الرشيد إلى المبدأ التالي: يُسمح لجميع الأحزاب والفصائل السياسية الفلسطينية والإسرائيلية بالمشاركة في مختلف جوانب العملية السياسية، بما في ذلك المنافسة في الانتخابات، لكن لن يُسمح لأي طرف بحمل السلاح، وبالتالي فإن التحول المطلوب لا بد أن يتضمن نزع سلاح جميع الفصائل المسلحة، وبالتالي إعادة ترسيخ وضع كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية كجهتين فاعلتين موحدتين، حيث تمارس كل منهما احتكار القوة في أراضيها السيادية.

ولكي نوضح الأمر أكثر، لا بد أن تقبل الأطراف المعنية هذه المبادئ والتدابير لكي تبدأ المرحلة الانتقالية، ولكن تنفيذ هذه المبادئ والتدابير لا بد أن يتم تدريجيًا طيلة مرحلة الانتقال، بحيث يتم تنفيذها بالكامل بحلول نهاية المدة المتفق عليها لهذه المرحلة، وخلال هذه الفترة، من المتوقع أن تتخذ الأطراف تدابير إضافية لتحسين البيئة اللازمة لإقامة سلام فلسطيني إسرائيلي طويل الأمد، ومن الأمثلة على هذه الخطوة تأكيد إسرائيل التزامها بالامتناع عن أي إجراء يمكن اعتباره محاولة لتغيير الوضع الراهن في "الحوض المقدس" (الحرم الشريف) في القدس، ومن الأمثلة الأخرى على ذلك ترسيخ السلطة الفلسطينية لاحتكارها للقوة المسلحة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ستتطلب الجوانب المختلفة لتطبيق المرحلة الانتقالية التنفيذ و/أو التنسيق من جانب ثلاث مؤسسات، ترتبط فيما بينها بمجموعة توجيهية لتنسيق أنشطتها:

إنشاء سلطة فلسطينية انتقالية: إنشاء سلطة انتقالية تشمل كافة الأراضي الفلسطينية، وترشيح رئيس وزراء تكنوقراطي قوي ومستقل، يتمتع بصلاحيات كاملة كما هو منصوص عليه في القانون الأساسي الفلسطيني، على أن يتم تعيينه بعد موافقة الفصائل الفلسطينية الأكثر أهمية على الأقل، ويقوم رئيس الوزراء بتعيين جميع الوزراء في الحكومة، وجميعهم من التكنوقراط المحترفين؛ وتمتد سلطة الحكومة إلى كافة الأراضي الفلسطينية، وتعمل الحكومة وفقًا لشروط اتفاق أوسلو.

هيئة متعددة الجنسيات: هيئة متعددة الجنسيات تضم ممثلين عن سبع دول مانحة دولية رئيسية تتشارك الرؤية الإستراتيجية الأساسية (الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا واليابان والنرويج) لتوفير الدعم السياسي والأمني والمالي لكامل العملية الانتقالية.

هيئة عربية إقليمية: إنشاء هيئة عربية إقليمية بمشاركة قوية من خمس قوى إقليمية رئيسية تشمل مصر—والأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب، وستكون جميعها على استعداد لتقديم الدعم السياسي والأمني والمالي والاقتصادي للعملية الانتقالية برمتها، وسيقوم مستشارون عسكريون من الدول العربية التي أقامت علاقات سلام أو اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل، وهي مصر، والأردن، والإمارات، والبحرين، والمغرب، وكذلك السعودية، بمساعدة الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية لضمان الأمن والسلامة في قطاع غزة، كما ستشرف هذه القوة متعددة الأطراف على تنفيذ الشروط والأحكام المتفق عليها بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، فيما يتصل بعودة جميع الفلسطينيين في غزة إلى ديارهم التي نزحوا منها بعد السابع من أكتوبر 2023.

وعلى نحو موازٍ، تتعهد الولايات المتحدة بالمساعدة في إصلاح وإعادة بناء أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، حتى تتمكن من الاضطلاع بمهمة توفير الأمن في الضفة الغربية أيضًا، وكجزء من هذه العملية، يتم نزع سلاح كل الجماعات المسلحة الفلسطينية الأخرى العاملة في الضفة الغربية، حتى تتمكن أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية من تحقيق عنصر أساسي من عناصر الدولة وهو ممارسة احتكار القوة، وبالتوازي، تتعهد إسرائيل بنزع سلاح كل العناصر اليهودية المتطرفة في الضفة الغربية، وبالتالي وضع حد لكل أشكال العنف التي تمارسها هذه العناصر، وترسيخ احتكار أجهزتها الأمنية للقوة في جميع المناطق التي يقيم فيها الإسرائيليون.

ولاستكمال هذه الخطوات، يتعين على إسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر والأردن إنشاء نظام أمني، يكون الغرض الأساسي منه هو منع تهريب الأسلحة إلى غزة والضفة الغربية من مصر والأردن، وكذلك من غزة وإسرائيل إلى تلك الدول، وسيعمل هذا النظام أيضًا على تحديد الشروط التي يتم بموجبها دخول وخروج سكان قطاع غزة عبر مصر، وإسرائيل، والضفة الغربية، والأردن، وبمجرد تنفيذ هذا النظام الأمني بشكل كامل تستكمل إسرائيل انسحابها من قطاع غزة.

على الصعيد الاقتصادي، ستعمل المملكة العربية السعودية والدول الموقعة على الاتفاقيات الإبراهيمية، إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على تصميم برنامج على غرار "خطة مارشال" وتقديمه للسلطة الفلسطينية، بهدف إعادة بناء غزة واقتصادها، وتحسين اقتصاد الضفة الغربية، ولتيسير هذا الجهد، ستعيد إسرائيل والسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية الالتزام بتنفيذ جميع أحكام اتفاقيات باريس التي أبرمت بعد أوسلو بشأن التعاون الاقتصادي الإسرائيلي الفلسطيني، وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، ستُفج إسرائيل عن جميع الأموال التي جمعتها لصالح السلطة الفلسطينية، وهي في الأساس الرسوم الجمركية على السلع التي تستوردها السلطة الفلسطينية عبر الموانئ الإسرائيلية، ولكنها

احتجزتها في السنوات الأخيرة.

سيكون لأعضاء الهيئات الدولية والإقليمية العربية المزمع إنشاؤها دور مهم في المساعدة على الانتقال من مستويات العنف الحالية إلى بيئة أكثر استقرارًا، مما يسمح بالنظر في متطلبات السلام طويل الأمد والتفاوض بشأنها، ومن الجدير بالذكر أنه في منتصف أبريل وأوائل أكتوبر 2024، أظهر بعض أعضاء هذه الهيئات بالفعل استعدادهم للتعاون في إحباط هجمات الصواريخ البالستية وغيرها من الذخائر الإيرانية على إسرائيل، وبالتالي إظهار قدرتهم على توفير الأمن اللازم لنجاح الانتقال المزمع.

ومع انسحاب إسرائيل تدريجيًا من قطاع غزة خلال المرحلة الانتقالية، ستتولى المجموعة التوجيهية التنسيق مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن تفاصيل تنفيذ الانسحاب، إلى جانب نقل مختلف جوانب إدارة وحكم غزة من حماس وإسرائيل إلى السلطة الفلسطينية التي تكون آنذاك قد باتت أكثر قوة.

الفصل الرابع:

معوقات تنفيذ خطة السلام المقترحة

إن أي جهد جاد لتنفيذ برنامج السلام المقترح في الفصل السابق، من المحتمل أن يواجه معوقات، وقد أدت أنواع مختلفة من هذه العوائق إلى إفشال الجهود السابقة لحل الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لسنوات عديدة، وفي هذا الفصل، نركز على العوائق المحددة التي من المحتمل أن يواجهها البرنامج المقترح هنا، والذي صُمم لتعزيز السلام في البيئة الخاصة التي اجتاحت الشرق الأوسط منذ 7 أكتوبر 2023، وفي سبيل ذلك، سيتم في هذا الفصل تحديد ورسم الخريطة المحتملة للصعوبات عبر أربعة مجالات: المشهد الدولي/العالمي، والبيئة الإقليمية للشرق الأوسط، والسياسات الداخلية لإسرائيل والفلسطينيين، وأخيرًا الخصائص الشخصية لقادة الطرفين الرئيسيين، وفي الفصل التالي، سنحاول اقتراح طرق مختلفة يمكن من خلالها التغلب على هذه العوائق.

المشهد الدولي

كما كان الحال في الماضي، فإن أي جهد يرمي إلى تنفيذ خطة سلام فلسطينية إسرائيلية سيطلب تشجيعًا ودعمًا فعالين من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القوة الأعظم والأكثر نفوذًا في العالم، إذ يمكنها بفضل مقوماتها السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية ممارسة نفوذ مباشر وغير مباشر على أطراف الصراع، فضلًا عن الفاعلين الإقليميين الذين يمكنهم التأثير على قرارات هذه الأطراف.

ومع ذلك، على مدى عقود من الجهود الرامية إلى حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كانت الولايات المتحدة غالبًا مترددة في استخدام نفوذها للتأثير على سلوك الأطراف الرئيسية، سواء استعدادهم للمشاركة في المفاوضات أو المواقف التي اتخذوها خلال مثل هذه المحادثات، كما أن تردد الولايات المتحدة في ممارسة نفوذها، على الرغم من قدرتها على التأثير المباشر في أولويات وسياسات إسرائيل، وكذلك على إقناع اللاعين الأوروبيين والإقليميين في الشرق الأوسط الذين يمكنهم التأثير على الخيارات الفلسطينية، قد ترك آثارًا سلبية خطيرة على احتمالات تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وفي سياق هذا التردد، تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة كانت تنأى بنفسها عن ممارسة نفوذها خاصة حين كان بالإمكان تصوير ذلك على أنه تدخل في الشؤون الداخلية لطرفي الصراع، وقد أضر هذا النهج الذي اتبعته الولايات المتحدة إسرائيل بشكل خاص، حيث كانت الولايات المتحدة حريصة على تجنب الإجراءات

التي يمكن رؤيتها وتصويرها على أنها تدخل في سياسات وخيارات حكومة إسرائيل المنتخبة ديمقراطيًا، ومن المؤسف أن هذا النهج لم يتغير حتى عندما اتبعت عناصر في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسات أدت إلى تقويض احتمالات السلام.

وعلى الجانب الفلسطيني، بدت الولايات المتحدة مترددة بالمثل في ممارسة نفوذها، عندما تبنت السلطة الفلسطينية سياسات، واتخذت خطوات، قوضت بناء الدولة، والالتزام بالديمقراطية، والسعي لتنفيذ أجندة إصلاحية، وإذا استمرت الولايات المتحدة في التمسك بهذا التردد، فمن المحتمل أن يكون لذلك تأثير سلبي كبير على احتمالات تنفيذ الأفكار المقترحة في هذه الدراسة.

وفي هذا السياق، من الجدير بالذكر بشكل خاص أنه في الحالات النادرة، التي مارست فيها الولايات المتحدة نفوذها في الماضي، سواء في سياق صنع السلام أو غير ذلك، كانت هذه التدخلات ذات تأثير كبير، فعلى سبيل المثال، عندما كانت الولايات المتحدة أقل ترددًا في استخدام نفوذها على الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان في عام 2020، انضمت جميع هذه الدول إلى "الاتفاقيات الإبراهيمية"، وعندما هددت إيران بمهاجمة إسرائيل في أبريل/نيسان 2024، تمكنت الولايات المتحدة من حشد الدول العربية للمشاركة في الدفاع عن إسرائيل. وفي هذا السياق، كانت مشاركة الأردن ملحوظة بشكل خاص، على الرغم من أن المملكة الهاشمية كانت تنتقد بشدة تصرفات إسرائيل في غزة، وبحلول أغسطس/آب 2024، نجحت الولايات المتحدة أيضًا في ثني إسرائيل عن الرد على هجمات حزب الله بطرق من شأنها أن تلحق ضررًا كبيرًا واسع النطاق بلبنان.

ومع ذلك، في حالة النفوذ الأمريكي على إسرائيل، يجب الاعتراف بوجود قيد مهم، يتمثل في ميل العديد من الإدارات الأمريكية إلى التمييز بوضوح بين استثنائها، وفي بعض الحالات غضبها الحقيقي، من سياسات إسرائيلية محددة، وبين التزامها العام بسلامة وأمن إسرائيل، بما في ذلك حقها في الدفاع عن نفسها، وقد كان هذا هو الحال حتى عندما كان الرئيس أوباما مقتنعًا بأن السياسات الإسرائيلية تضر بتحقيق احتمالات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولم تكتفِ الولايات المتحدة بالامتناع عن استخدام مساعداتها الأمنية كوسيلة ضغط، بل وصل التعاون الدفاعي الأمريكي الإسرائيلي إلى مستويات غير مسبقة حتى مع تزايد إحباط إدارة أوباما من السياسات الإسرائيلية.

ويصبح هذا القيد أكثر وضوحًا من خلال الدعم القوي الذي تحظى به إسرائيل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الكونجرس الأمريكي؛ ففي هذه الحالة، يعمل النفوذ الأمريكي في الاتجاه المعاكس؛ فبينما تسعى الإدارات الأمريكية إلى دعم مصالح أخرى للولايات المتحدة، غالبًا ما تستخدم دعم الكونجرس لإسرائيل

لتعزيز تلك المصالح، وقد حدث هذا في عام 2024 عندما أبدى بعض الجمهوريين في الكونجرس ترددًا في الاستمرار بدعم مستويات عالية من عمليات نقل الأسلحة الأمريكية إلى أوكرانيا، ولتجاوز هذه المشكلة، ربطت إدارة بايدن دعم أوكرانيا بنقل واسع النطاق للأسلحة إلى إسرائيل، وفي أكثر من مناسبة، قامت إدارات أمريكية شعرت بالإحباط مما اعتبرته دعمًا مفرطًا لإسرائيل في الكونجرس، بحشد هؤلاء المؤيدين للضغط على الكونجرس من أجل مصالح أمريكية أخرى، مثل المساعدات لمصر والأردن.

ويتعلق أحد القيود ذات الصلة التي تؤثر على قدرة أمريكا على الاستفادة من المقومات التي تمتلكها في محاولة الضغط على حلفائها، بمدى التقاء المصالح العالمية والإقليمية للولايات المتحدة وتصادمها في كثير من الأحيان في الشرق الأوسط، وبالفعل، شهدت السنوات الأخيرة، وربما أكثر من أي وقت مضى، تحول الشرق الأوسط إلى ساحة مهمة لـ "اللعبة الكبرى" بين معسكرين عالميين وإقليميين، يضم المعسكر الذي تقوده الولايات المتحدة الآن إسرائيل ومصر- والأردن ومعظم دول مجلس التعاون الخليجي، إن لم يكن جميعها (وعلى رأسها المملكة العربية السعودية)، وعلى الجانب الآخر، يحظى المعسكر المقابل الذي تقوده إيران بدعم متفاوت الدرجات من القوتين العالميتين؛ روسيا والصين، ويهدف إلى تحديد التصدعات المحتملة في المكانة العالمية لأمريكا، وإضعاف تلك المكانة من خلال تعميق أي تصدعات أخرى يمكن رصدها.

وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن تردد الولايات المتحدة في ممارسة نفوذها فيما يتعلق بأصدقائها في الشرق الأوسط قد أثر أيضًا على حلفائها في أوروبا، فعلى الرغم من أن زعماء فرنسا وبريطانيا وألمانيا يشكون دائمًا من الهيمنة الأمريكية، فإنهم يتطلعون في كثير من الأحيان إلى واشنطن للحصول على القيادة والتوجيه، فضلًا عن أنهم امتنعوا تقليديًا عن ممارسة نفوذهم المحتمل في الشرق الأوسط عندما كانت الولايات المتحدة نفسها مترددة في القيام بذلك.

المشهد الإقليمي

في الساحة الإقليمية، تعتبر إيران العقبة الأكثر صعوبة أمام أي جهد لتنفيذ سلام إسرائيلي — فلسطيني؛ فمن المؤكد أن الجمهورية الإسلامية ستري في اتفاقية سلام ضمانًا لاستمرارية واستقرار وازدهار الدولة اليهودية، وهو أمر يتناقض تمامًا مع التزامها الأيديولوجي بتدمير إسرائيل، علاوة على ذلك، قد ترى إيران، لأسباب عديدة، أن موقعها في الشرق الأوسط قوي بما يكفي لمنحها القدرة على إعاقة أي تقدم في جهود صنع السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وعلى الصعيد العالمي، أدت

الحرب في أوكرانيا إلى زيادة اعتماد روسيا على إيران كمطور ومنتج للطائرات المسيرة وغيرها من المعدات العسكرية، كما تعتمد الصين في منافستها العالمية مع الولايات المتحدة على توثيق علاقاتها مع إيران سعيًا منها لتعزيز وجودها الاقتصادي في جميع أنحاء العالم.

كذلك، في الشرق الأوسط، بدأ تعزيز نفوذ إيران مع الغزو الأمريكي للعراق عام 2003؛ فإزالة العراق كقوة إقليمية قادرة على موازنة إيران، ترك الجمهورية الإسلامية كقوة مهيمنة في الخليج؛ لذا، انهيار ما كان يفترض أن تحققه "عقيدة كارتر" بعد الإطاحة بالشاه، وهو تحقيق توازن قوى إقليمي يمكن الاعتماد عليه للحفاظ على الاستقرار.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما أشرنا سابقًا، وبفضل سلسلة من الأخطاء الأمريكية، وصلت الجمهورية الإسلامية إلى وضع "دولة عتبة نووية"، وكان أحد هذه الأخطاء هو الاتفاق النووي الإيراني المعروف رسميًا باسم خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، حيث كانت أضعف جوانبه ما يُعرف بـ "بنود الغروب"، أي أن القيود المفروضة على الجهود النووية الإيرانية كانت جميعها ستنتهي خلال بضعة سنوات، وبالتالي، فإن نجاح إدارة أوباما في بناء تحالف وافق على تطبيق مجموعة واسعة من العقوبات الاقتصادية والمالية الفعالة ضد إيران، كان قد وضع الولايات المتحدة في موقع يمكنها من الحصول على اتفاق أفضل، وربما أفضل كثيرًا، مع إيران.

ومع ذلك، وبقدر ما كان الاتفاق النووي الإيراني غير كامل، فإن الخطأ الأمريكي الأكبر كان قرار الرئيس ترامب في 18 مايو 2018 بالانسحاب من الاتفاق، وبما أن معظم الفوائد التي كانت تتوقعها الجمهورية الإسلامية من الاتفاق، خاصة تخفيف العقوبات، كانت في إطار العلاقات الأمريكية — الإيرانية، فقد أدى انسحاب الولايات المتحدة إلى انهيار سريع للاتفاق، وبالنظر إلى أن الانسحاب لم يكن مصحوبًا بإستراتيجية بديلة ذات معنى للحد من الجهود النووية الإيرانية، باتت الجمهورية الإسلامية، التي لم تعد ملزمة حتى بالشرط غير الكاملة للاتفاق النووي، غير مقيدة في استئناف جهودها لإنتاج وإعادة معالجة البلوتونيوم وتوسيع تخصيب اليورانيوم.

وأخيرًا، وبالنظر إلى ما يُعرف بـ "محور المقاومة" الذي بناه قائد فيلق القدس الإيراني آنذاك، قاسم سليماني، أصبحت إيران قادرة على إطلاق جهود منسقة لإفشال أي اتفاق سلام فلسطيني — إسرائيلي، وردع الهجمات الإسرائيلية أو الغربية المباشرة على منشآتها النووية أو الصاروخية، وبالإضافة إلى ذلك، ازداد نفوذ الجمهورية الإسلامية بين الفلسطينيين بشكل مطرد، مستفيدة من التشرذم الفلسطيني وضعف القوى الوطنية العلمانية، واستخدام الأراضي الأردنية لتهريب الأسلحة، وبالتالي

المساعدة في بناء مجموعات مقاومة مسلحة في الضفة الغربية.

وفي محاولاتهم المتوقعة لإفشال أي جهد للسلام الفلسطيني — الإسرائيلي تلعب فيه الولايات المتحدة دورًا رئيسيًا، سيجد لاعبو "محور المقاومة" دعمًا في المنطقة يُغذيه الأداء السابق للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ويعكس هذا الدعم التصورات السلبية حول تحيز الولايات المتحدة، كما يتجلى ذلك في اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل وبسيادة إسرائيل على هضبة الجولان، فضلًا عن تسامحها مع أنشطة البناء الاستيطاني الإسرائيلي التي استمرت لعقود في المنطقة "ج"، التي من المفترض أن تكون جزءًا من الدولة الفلسطينية المستقبلية.

وقد تفاقمت هذه التصورات السلبية للتحيزات الأمريكية بسبب الانطباع السائد في المنطقة عن نقاط ضعف الولايات المتحدة وإخفاقاتها في الماضي، ولا سيما فشلها في ردع التحديات الأمنية المتصاعدة في الشرق الأوسط، وكان أحد التطورات المحورية في هذا السياق هو فشل الولايات المتحدة في ردع أو الرد على هجمات الطائرات المسييرة في سبتمبر/أيلول 2019 على منشآت شركة أرامكو النفطية في "بقيق" و"خريص"، وكذلك في المنطقة الشرقية بالسعودية⁽⁴²⁾، كما أن عدم وجود رد أمريكي مُرضي على الهجمات الإيرانية - الحوثية على ميناء الفجيرة ومطار أبوظبي في 17 يناير/كانون الثاني 2022، ترك أثرًا مشابهًا على التصورات الإقليمية⁽⁴³⁾.

وبالمثل، فبعد أن سهلت إدارة ترامب تسوية بين إثيوبيا ومصر- بشأن مياه النيل، وتم تكليف البنك الدولي بالإشراف عليها، امتنعت عن الرد عندما لم توقع أديس أبابا على الاتفاقية، كما أن الصورة المرتبطة بانسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان في أغسطس 2021، خاصة المشاهد الفوضوية في مطار كابول، وفشلها في ردع هجمات الحوثيين على الملاحة البحرية في مضيق باب المندب، التي كبدت الاقتصاد المصري خسائر فادحة، لم تساعد في تحسين صورة أمريكا في الشرق الأوسط، كما أن الإخفاقات المتكررة لإدارة بايدن في الضغط على إسرائيل وحركة حماس (من خلال مصر- وقطر) لقبول وقف إطلاق النار في غزة ليست سوى أحدث مثال في هذه القائمة.

ونظرًا لأن الشريك الفلسطيني في أي محاولة لحل الصراع مع إسرائيل سيكون منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، فإن أحد العوائق الإضافية أمام المفاوضات وتنفيذ أي اتفاق سيكون الانطباع السلبي السائد حول السلطة الفلسطينية بين دول الشرق الأوسط، وفي الواقع، تنبع هذه الآراء من الإنهاك الناجم عن تجذر الخلافات الفلسطينية الداخلية، فضلًا عن فشل جميع الجهود الإقليمية في المساعدة على التفاوض من أجل تحقيق مصالح فلسطينية داخلية، وفي كثير من الأحيان، تم التوصل إلى اتفاقيات مصالحة، ولكن دون أدنى نية من قبل

الأطراف المعنية لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة، وعلى الرغم من أن السلطة الفلسطينية كانت غالبًا ما تطلب من دول المنطقة، خاصة دول الخليج، تقديم مساعدات مالية لدعم مساعيها من أجل إقامة الدولة، فإن هذه الدول كانت تشتكي في كثير من الأحيان من أن الصراع بين فتح وحماس والجihad الإسلامي الفلسطيني بدأ أكثر أهمية للفلسطينيين من صراعهم المشترك مع إسرائيل.

وبما أن العديد من دول المنطقة هي دول سلطوية، فإنها لم تتمكن من الضغط على الفلسطينيين لتبني الإصلاحات الديمقراطية وتنفيذها، ولكن نظرًا لأنه طُلب من العديد منها المساهمة في خزانة السلطة الفلسطينية، فقد كان لديها الحق في المطالبة بإصلاح السلطة الفلسطينية لزيادة كفاءتها، ومع ذلك، أصيبت هذه الدول بخيبة الأمل مرارًا وتكرارًا بسبب فشل السلطة الفلسطينية في الوفاء بالوعد التي قطعتها على نفسها؛ لذا، لم يكن من المستغرب أن الإمارات العربية المتحدة، على الأقل، بالإضافة إلى بعض الأوساط في مصر، بدت وكأنها تعلق آمالها على الزعيم السابق لحركة فتح، محمد دحلان، باعتباره شخصًا يمكنه على الأقل "تقديم النتائج".

وفي الواقع، لم تكن تجربة دول المنطقة مع حماس مختلفة كثيرًا؛ فبعد كل جولة من الحروب المصغرة بين حماس وإسرائيل (2008-2009، 2012، 2014، 2021)، كانت هذه الدول تُدعى للمساعدة في إعادة إعمار غزة، فقط لترى لاحقًا كل هذه الاستثمارات تذهب أدراج الرياح مع اندلاع جولة جديدة من العنف بين حماس وإسرائيل، وقد تكون هذه التجربة قد ولدت أكبر عائق أمام الدعم الإقليمي لجهود صنع السلام الفلسطيني — الإسرائيلي ألا وهو التشاؤم. هذا التشاؤم هو نتاج فشل جميع المحاولات لتحقيق مصالحة فلسطينية داخلية، وفشل جميع الاستثمارات السابقة في إعادة الإعمار الفلسطيني، بالإضافة إلى فشل جميع الجهود السابقة لصنع السلام.

المشهد الداخلي الإسرائيلي

ثمة نوعان من العوائق في المشهد الداخلي الإسرائيلي، من المرجح أن يجعلها عملية صنع السلام بين إسرائيل والفلسطينيين صعبة المنال، ويتمثل النوع الأول في التحول نحو اليمين في السياسة الإسرائيلية، وهو التحول الذي تسارع قبل حوالي ثلاثة عقود، ووصل إلى ذروة جديدة في أواخر ديسمبر/كانون الأول 2022، مع تشكيل أكثر حكومة يمينية في تاريخ البلاد، كما ذكر سابقًا، ومن المتوقع أن تقاوم الحكومة الإسرائيلية الحالية أي تنازلات جوهرية قد تحتاج إسرائيل إلى تقديمها لتلبية الحد الأدنى من متطلبات الفلسطينيين في أي اتفاق سلام مع إسرائيل.

أما النوع الثاني من العوائق الداخلية الإسرائيلية التي تحول دون صنع السلام فهو ذو طبيعة مختلفة تمامًا، ويتمثل في المستوى غير المسبوق من الاستقطاب السياسي والانقسامات الاجتماعية في إسرائيل، وهو ما قد يثني الفلسطينيين عن الشروع في أي جهد جدي لحل صراعهم مع إسرائيل، كما قد يستنتج الفلسطينيون أنهم لا يحتاجون إلى التنازل عن أي مما يعتبرونه حقوقهم التاريخية لأن إسرائيل من المرجح أن تنهار داخليًا كما حدث لسوريا في أعقاب الربيع العربي، ومن بين القادة الذين أعربوا عن هذا التوقع وجذب اهتمام الإسرائيليين هو زعيم حزب الله حسن نصر الله الذي أكد، على حد تعبيره، أن إسرائيل أو هن من "بيت العنكبوت" (44).

وبنفس القدر من الأهمية فإن تيار اليسار ويسار الوسط الإسرائيليين يشيران إلى مسار مختلف تمامًا، يقودهما إلى قلقي مماثل، يكمن تحديدًا في أن الاتجاهات الديموغرافية الحالية قد تؤدي إلى فقدان الفلسطينيين الاهتمام بالتسوية مع إسرائيل، عندما يصلون لقناعة أنهم سيصبحون أغلبية "بين النهر والبحر"، ومن ثم يكون لديهم القدرة على الاستفادة من وضعهم الجديد للمطالبة بحقوق جماعية وشخصية متساوية داخل "دولة عربية يهودية واحدة".

يرتبط العائق الأول بتصريح الرئيس بايدن بأن الحكومة الإسرائيلية الحالية هي الأكثر تطرفًا في تاريخ إسرائيل، وتضم هذه الحكومة حزينين وطنيين دينيين صغيرين، يدعو قادتتهما إلى ضم الضفة الغربية، والآن في أعقاب هجوم حماس في السابع من أكتوبر، أصبحوا يؤيدون طرد الفلسطينيين وعودة المستوطنين الإسرائيليين إلى قطاع غزة، ومثل حزب الليكود اليميني، الذي تحول أيضًا في السنوات الأخيرة نحو اليمين، فإن حكومة إسرائيل الحالية سوف تعارض أي مقترح لحل الدولتين لتسوية الصراع، وبدلاً من ذلك، ستسعى الحكومة الإسرائيلية الحالية إلى توسيع المستوطنات وأن يتولى المتطرفون مسؤولية وضع سياسة الاستيطان وتنفيذها، وبالتالي تنحية دور الجيش والمهنيين في وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق والإدارة المدنية، ومن ثم ضم المستوطنات والمنطقة (ج) بأكملها ضمًا، إن لم يكن صراحة، إلى إسرائيل، ومن ثم تسريع وتيرة الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة.

كما أن مناخ العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية آخذ في التدهور وعلى وشك الانفجار بسبب الزيادة الحادة في العنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، وهي الزيادة التي يشجعها ويدعمها وزراء في الحكومة وأعضاء الكنيست المتطرفون، وغالبًا ما يكون الجيش والشرطة الإسرائيليان متواطئين في مثل هذه الأنشطة، وهو ما يؤدي إلى زيادة المطالبات الفلسطينية بتشكيل الجماعات المسلحة، وبالتالي إضعاف مكانة السلطة الفلسطينية.

أما الأكثر خطورة على الإطلاق، فهو أن الوزراء المتطرفين في الحكومة

الإسرائيلية يطلقون دعوات، ويتخذون إجراءات، لتغيير الوضع الحالي في منطقة الحرم الشريف (أو جبل الهيكل)، وفي حين يصر- رئيس الوزراء نتنياهو على أن الوضع الراهن في "الحوض المقدس" لم ولن يتغير، فإنه يتسامح مع السلوك الاستفزازي لبعض وزرائه⁽⁴⁵⁾، ومن جانبها، تمتنع الشرطة الإسرائيلية عن فرض ترتيبات "الوضع الراهن"، ولا تمنع الانتهاكات المتكررة من جانب المتعصبين الدينيين القوميين، ولكن نظرًا للحساسية المفرطة المحيطة بتلك المنطقة، فقد تتصاعد التوترات في أي لحظة إلى أعمال عنف جماعية من شأنها أن تقضي على أي فرصة لإحلال السلام.

جدير بالذكر أن التطورات غير الموازية المذكورة آنفًا تفاقمت بسبب تأثير هجوم السابع من أكتوبر على الشعب الإسرائيلي، حيث تعكس استطلاعات الرأي تشددًا كبيرًا في المواقف بين اليهود الإسرائيليين، ودعمًا كبيرًا للحرب الإسرائيلية في غزة، وشعورًا متزايدًا بالتهديد، مصحوبًا بالاعتقاد بأن الصراع العربي الإسرائيلي قد عاد إلى طبيعته الوجودية الأصلية، مما يستلزم التفكير بعقلية "اقتل أو تُقتل"، ونتيجةً لذلك، تزايدت وتيرة العبارات التي تجرد الفلسطينيين من إنسانيتهم وأصبحت أكثر حدة في نبرتها.

المشهد الداخلي الفلسطيني

على الجانب الفلسطيني، يبدو أن العائق الأكبر أمام قبول أي خطة للسلام وتنفيذها هو التفتت السياسي والاجتماعي والإقليمي، وقد أظهر الانقسام بين التيار الوطني العلماني بقيادة فتح، والتيار الإسلامي بقيادة حماس، أنه متعمق ومستمر رغم العديد من الجهود الإقليمية لسد الفجوة بين المعسكرين، وما يزيد المشهد تعقيدًا هو أن الانقسامات داخل التيار الوطني العلماني تتعمق أكثر فأكثر؛ بين المعسكر الذي لا يزال يتمسك بالرئيس محمود عباس، وأولئك الذين يتحدثون سلطته وشرعيته والذين اصطف العديد منهم خلف محمد دحلان، الرئيس السابق لجهاز الأمن الوقائي التابع للسلطة الفلسطينية المدعوم من الإمارات العربية المتحدة، ويُسهم تقدم عمر عباس (الذي يقترب من 90 عامًا) في تشكيل بيئة سياسية يهيمن عليها الصراع على الخلافة، مما يجعلها تنافسية إن لم تكن سامة.

وكان الانقسامات المذكورة آنفًا لم تكن كافية، إذ تفاقمت الأمور أكثر بفعل الانفصال الجغرافي بين الضفة الغربية؛ حيث تسيطر فتح على الضفة على رغم تراجعها البطيء على مدى سنوات، بينما تواصل حماس حكم غزة على الرغم من زيادة السخط الشعبي عليها، الأمر الذي من شأنه أن يجعل من الصعب للغاية حشد الدعم الفلسطيني لأي برنامج وطني جديد يهدف إلى تعزيز آفاق السلام.

وفي ظل الظروف الراهنة، من الصعب للغاية على النخبة في السلطة

الفلسطينية الشروع في عملية لتعزيز موقفها من خلال الإصلاحات السياسية، مثل إجراء انتخابات حرة ونزيهة أو مكافحة الفساد وغيرها من الإصلاحات السياسية، مما أدى إلى انخفاض مستمر في الدعم الشعبي لها ولشرعيتها، وبات العديد من الفلسطينيين يؤيدون حلها وينظرون إليها على أنها عبء على القضية برمتها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف حركة فتح التي كانت العمود الفقري لعملية السلام في أوائل التسعينيات، وبالتالي زيادة الدعم النسبي لحركة حماس في الضفة الغربية واحترام قدرتها التنظيمية والعسكرية.

وتستفحل هذه الصعوبات بسبب الجهود السياسية التي تبذلها إسرائيل في زيادة إضعاف السلطة الفلسطينية، من خلال تقليص نطاق صلاحياتها، وفرض العقوبات المالية وغيرها من العقوبات التي تجعل من شبه المستحيل على السلطة الفلسطينية دفع رواتب موظفي القطاع العام والأمن، أما هؤلاء الموظفون الذين يتقاضون رواتبهم جزئياً فقط، أو غالباً ما لا يتقاضونها، فيرون أنفسهم يدورون في حلقة مفرغة دائمة؛ لأن قدراتهم المحدودة تجعلهم أضعف من أن يتمكنوا من حماية المواطنين الفلسطينيين في مواجهة العنف المتصاعد للمستوطنين الإسرائيليين، فضلاً عن حماية أنفسهم من الجماعات المسلحة الجديدة التي تدعي أنها تحل محل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، وهو ما يسهم في فقدان هذه الأجهزة والسلطة الفلسطينية لشرعيتها، وتتفاقم هذه التحديات بسبب التدهور الاقتصادي المستمر والانخفاض المستمر في دخل الفرد في الضفة الغربية.

القادة: نتياهو

يُعد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو العائق المنفرد الأبرز أمام تحقيق السلام على الجانب الإسرائيلي؛ فمن الناحية الأيديولوجية والإستراتيجية، سيعارض نتنياهو أي تسوية للصراع مع الفلسطينيين على أساس حل الدولتين، وهو المقترح الذي يلبي الحد الأدنى من متطلبات الجانبين كما أوضحنا سابقاً، وقد يقبل نتنياهو على مضض دولة فلسطينية صغيرة من النوع الذي اقترحه الرئيس دونالد ترامب في عام 2020 فيما يُسمى بـ"صفقة القرن"، ولكن لن يقبل الفلسطينيون تلك الدولة بأي حالٍ من الأحوال.

وتُعتبر معارضة نتياهو لمقترح حل الدولتين عميقة وخطيرة للغاية، وهي تنبع من الجهود التي بذلها لمنع اعتبار هذا الحلم ممكناً أو قابلاً للتطبيق، فقد بذل كل ما في وسعه لفصل غزة عن أي دولة فلسطينية محتملة في المستقبل، من خلال ضمان سيطرة حماس على غزة، وفي الوقت نفسه إضعاف قبضة السلطة الفلسطينية على الضفة الغربية، ولعل أبرز ما قام به نتياهو هو أنه عزز مكانة حماس لدى الرأي

العام الفلسطيني، من خلال منحها صفقة تبادل الأسرى الأكثر سخاءً (بنسبة 1— 1027) في ظل الامتناع عن إطلاق سراح أي أسرى لصالح فتح أو منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية منذ عام 2000.

ولم تكن القيود المالية المذكورة آنفًا هي القيود الوحيدة أحادية الجانب التي فرضتها حكومات ننتياهو على السلطة الفلسطينية، بل ذهبت تلك الحكومات إلى أبعد من ذلك، وضغطت على قطر لتحويل مئات الملايين من الدولارات إلى حماس، ومن ثم سهلت وصول تلك التحويلات، كما أن قرار حكومات ننتياهو بتوفير الكهرباء والوقود والمياه لغزة التي تحكمها حماس، وتوسيع المنطقة المسموح بها لصيادي غزة في البحر الأبيض المتوسط، كان له تأثير مماثل، بل إن معارضة ننتياهو لأي خطوات من شأنها إعادة السلطة الفلسطينية إلى غزة (أو حتى إلى معبر رفح فقط) كانت انعكاسًا واضحًا لإصراره على منع ظهور دولة فلسطينية قابلة للحياة.

لكن من المؤكد أن ننتياهو ليس هو الوحيد في حدة التشدد مقارنة بتشكيلة حكومته وبعض وزرائه، وأبرزهم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، غير أنه يتسامح تجاه هؤلاء الوزراء بالتوسع إقليميًا، بما يحمله ذلك من احتمال اندلاع أعمال عنف في القدس، بسبب الرد العربي العنيف المتوقع على تغيير الوضع الراهن في "الحوض المقدس" في القدس، وهو أمر وإن لم يكن مرحبًا به، فضلًا عن الفوضى الناتجة عنه، فإنه قد يؤدي إلى حدوث نكبة ثانية، أي طرد جماعي للفلسطينيين. وفي الواقع، فإن هذا التسامح من جانب ننتياهو نابع من دوافع انتهازية، ومدفوع بحتمية الحفاظ على حكومته الائتلافية التي تتمتع بأغلبية صغيرة في الكنيست.

وبالنسبة لنتنياهو، فإن بقاء هذه الحكومة يشكل أيضًا مسألة شخصية للغاية، إن لم تكن مسألة ذات أولوية قصوى؛ لأن سقوط حكومته من شأنه أن يُعجل بسلسلة من ردود الفعل، التي من المرجح أن تنهي حياته السياسية إن لم ترسله إلى السجن، إذ من المتوقع أن تقبل أي حكومة إسرائيلية لاحقة وقف إطلاق النار في الجنوب، وستقوم قطعًا بتعيين لجنة تحقيق وطنية للتحقيق في مساهمة نتنياهو في المسارات التي أدت إلى فضائح السابع من أكتوبر، وما لحقها من الفشل في إطلاق سراح غالبية الرهائن الإسرائيليين، إلى غير ذلك من الأمور، وبمجرد انتهاء القتال وانتهاء ولاية نتنياهو كرئيس للوزراء، سيكون من المستحيل عليه وعلى محاميه الاستمرار في تأخير إجراءات التقاضي التي بدأت ضده في مايو 2020 بعد توجيه اتهامات له بالفساد⁽⁴⁶⁾.



رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما (والذي لا يظهر في الصورة) في الغرفة الشرقية في البيت الأبيض في 1 سبتمبر 2010. (صورة أسوشيتد برس/تشارلز داراباك، أرشيف)

القادة: عباس

محمود عباس (أبو مازن)، الذي انتخب في يناير/كانون الثاني 2005 لفترة ولاية مدتها خمس سنوات كرئيس للسلطة الفلسطينية، ويبلغ من العمر الآن 89 عامًا، ولم يُعد انتخابه قط، ليس مرشحًا محتملاً لأي تغيير إيجابي، وللحفاظ على حكمه بعد سنوات من انتهاء ولايته، عارض عباس تعيين رئيس وزراء قوي ومستقل، أو تنفيذ إصلاحات جديّة داخل السلطة الفلسطينية، بما في ذلك إجراء الانتخابات؛ التي كان يعلم أنه سيخسرها، وبدلاً من ذلك، حول عباس النظام السياسي للسلطة الفلسطينية إلى نظام استبدادي بشكل متزايد، من خلال إضعاف المؤسسات العامة وتركيز السلطة والقضاء في قبضته، ومن ثم، أصبحت مؤسسات السلطة الفلسطينية الحاكمة فاسدة وغير كفؤة، في ظل غياب المساءلة والرقابة.

ومنذ السابع من أكتوبر 2023، وعلى مدار إحدى أهم السنوات في تاريخ الفلسطينيين، ظل عباس، كما ذكرنا سابقاً، سلبياً تماماً، وتخلّى عن مسؤوليته في خضم تلك الأزمة، وامتنع عن اتخاذ أي مبادرة من أي نوع؛ لذا، ليس من المستغرب أن يفقد عباس كل شرعيته ومصداقيته تقريباً، حيث أعرب 90% ممن استطلعت

آراؤهم في الضفة الغربية وقطاع غزة عن رغبتهم في رؤيته يترك منصبه⁽⁴⁷⁾، ونتيجةً لذلك، فقد عباس احترام قادة الدول العربية الكبرى ودعمهم.

وقد تراجعت مكانة عباس كزعيم مع مرور الوقت، لكن شهد هذا التراجع تسارعًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، وخلال هذه الفترة، فشل عباس في اتخاذ أي تدابير لحماية المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، في ظل تزايد عنف المستوطنين الإسرائيليين، كما أخفق في فرض القانون والنظام بين الفلسطينيين، وبالتالي نشأت الظروف التي سمحت للجماعات المسلحة بالتشكل وتهديد سلطته، مما أدى إلى خسارة السلطة الفلسطينية احتكارها للقوة، وفي الوقت نفسه، ساهم عباس بنصيبه في فشل كل جهود المصالحة الداخلية الفلسطينية، وهو ما ساعد في بعض الأحيان على إشعال العنف الفلسطيني الإسرائيلي، مثلما حدث عندما نكث في عام 2021 بوعده لحماس بإجراء الانتخابات⁽⁴⁸⁾.

الفصل الخامس:
مواجهة معوقات السلام

في ظل الظروف الحالية للحرب الدائرة، ليس من المستغرب أن يسود تشاؤم عميق بشأن احتمالات نجاح مقترح السلام الذي تم تقديمه في الفصل الثالث من هذه الدراسة، هذا التشاؤم يتفاقم فقط بسبب التحليل الذي قدمه الفصل الرابع للعوائق التي تحول دون تنفيذ السلام المقترح.

وفي حين أن الفصول السابقة تناولت أيضًا بعض أهم الأسباب التي تجعلنا نتوقع أن تنجح هذه المرة الجهود الرامية إلى تعزيز السلام العربي - الإسرائيلي، وحتى التوصل إلى اتفاق فلسطيني - إسرائيلي، فإن هذا الفصل يقترح طرقًا محددة، يمكن من خلالها معالجة عوائق السلام المذكورة في الفصل الرابع، وتنقسم الخطوات المقترحة إلى ثلاثة أنواع تتمثل فيما يلي:

أولاً، إجراءات يمكن للأطراف المعنية اتخاذها للتأثير على بنية الحوافز لدى الطرفين التي ستحدد قرارات الأطراف المتحاربة حالياً بشأن السلام والحرب، ثانياً، رسائل متبادلة عربية وإسرائيلية يمكن أن تحسن الأجواء في العلاقات العربية - الإسرائيلية، مما يجعل البيئة الإقليمية أكثر ملاءمة لصنع السلام، وأخيراً، إجراءات محددة يمكن لإسرائيل والفلسطينيين اتخاذها لتحسين البيئة الداخلية، التي سيحاول فيها قادة كل طرف إقناع شعبهم والشعب الآخر بدعم اتفاق السلام المقترح.

ويُعد النوع الثالث من التدابير المقترحة، والذي أهمله إلى حد كبير دارسو عملية السلام في الشرق الأوسط، فضلاً عن ممارسي السلام على مدى العقود الماضية، هو النوع الأهم على الإطلاق؛ لأن فشل الفلسطينيين والإسرائيليين حتى الآن في التوصل إلى اتفاق الوضع الدائم، لم ينجم في المقام الأول عن نقص الإبداع الكافي في صياغة حلول منطقية تتعلق بكل قضايا الوضع النهائي، بل كان هذا الفشل ناتجاً إلى حد كبير عن عجز القادة الإسرائيليين والفلسطينيين عن رؤية كيفية حشد دعم محلي كافٍ لتلك الحلول، والتغلب على المعارضة الداخلية للتنازلات الضرورية للوصول إلى اتفاق يستحق العناء.

تدابير تحسين بيئات القرار

يتعين على الولايات المتحدة والأعضاء الرئيسيين في المجتمع الدولي تبني إجراءات تهدف لتثبيط وإضعاف المتطرفين بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والأهم من ذلك، ينبغي لهذه الأطراف، بالإضافة إلى اللاعبين الإقليميين، الضغط على إسرائيل والسلطة الفلسطينية لإعادة احتكار القوة؛ من خلال نزع سلاح جميع الأفراد والجماعات الذين لا ينتمون إلى أجهزة الأمن التابعة للكيانين، وفي هذا الإطار، ينبغي لهذه القوى أن تربط تعاملها مع حماس باستعدادها لقبول توحيد مؤسسات السلطة

الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والإقرار بقوة أمنية واحدة تابعة للسلطة الفلسطينية، وبالمثل، ينبغي للفاعلين الدوليين المهمين الضغط على أجهزة الأمن والأنظمة القضائية الإسرائيلية، وتلك التابعة للسلطة الفلسطينية، لتشديد معاقبة جميع من يرتكبون أعمال العنف، أو يعملون على تقويض أمن الضفة الغربية واستقرارها.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تسعى لضمان تعاون الأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن، التابع للأمم المتحدة، في إضفاء الشرعية على خطة السلام المقترحة، من خلال قرار صادر عن مجلس الأمن، كما ينبغي لها أن تسعى للحصول على مساعدة الاتحاد الأوروبي في تعزيز اقتصاد السلطة الفلسطينية وإعادة إعمار غزة، وخفض معدلات البطالة، خاصة في قطاع غزة، وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، يجب على الاتحاد الأوروبي أيضًا تصميم أجندة إصلاح مؤسسي-واضحة وقابلة للقياس، تشمل فصل السلطات، وقضاء مستقلًا، ومساحة أكبر للمجتمع المدني، كما ينبغي على الدول العربية المانحة للسلطة الفلسطينية دعم هذه الجهود ومراقبة تنفيذ أجندة الإصلاح.

وفي الواقع، فإن أهم المساهمات التي يمكن للقوى العربية الإقليمية الرئيسية تقديمها للتغلب على العوائق المتوقعة لتنفيذ السلام المقترح هنا تكمن في مجالات الأمن، والاقتصاد، والاتصالات الإعلامية، وفي عالم الجغرافيا السياسية، ينبغي على هذه القوى أن تفكر في السبل المتاحة، ليس فقط لردع المفسدين الإقليميين، بل استيعابهم، ولاسيما إيران وكلاؤها، وفي عالم الجغرافيا الاقتصادية، يتعين على هذه القوى أن تضع خططًا ملموسة للتكامل الاقتصادي بين إسرائيل وفلسطين في المنطقة، وأن توضح في رسائلها للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء أن التطبيع العربي ليس بديلاً للسلام الفلسطيني الإسرائيلي، بل إنه يهدف لزيادة احتمالات التوصل إلى مثل هذا الاتفاق.

كما يمكن للفاعلين العرب الرئيسيين اتخاذ تدابير محددة لتعزيز آفاق اتفاق السلام المقترح، وبالتالي، يجب على الأردن ومصر السعي لإقامة علاقات أمنية أعمق مع السلطة الفلسطينية، وبناء نظام أمني مشترك يشمل إسرائيل، على أن يتعاون أعضاء النظام في التدريب والقيادة والسيطرة، وتوفير الأسلحة والدعم الأمني عند الحاجة أو الطلب، وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الأردن أن يفكر في تقديم خطة كوفندالية للدولة الفلسطينية؛ تتناول الشراكة السياسية والأمنية والاقتصادية.

على الجانب الآخر، تتمثل الخطوة الأهم، التي يتعين على قيادة السلطة الفلسطينية اتخاذها لتعزيز قدرتها على الصمود في وجه المعارضة الداخلية لخطة السلام المقترحة، استعادة شرعيتها المفقودة منذ زمن طويل، غير أنه لا يمكن تحقيق

ذلك في نهاية المطاف، إلا من خلال عقد انتخابات حرة ونزيهة، وفي هذه الأثناء، وكما هو موضح في الفصل الثالث، ينبغي تمكين رئيس وزراء قوي ومستقل يحظى بثقة الجمهور والمنطقة، لتمهيد الطريق لإعادة بناء شرعية السلطة الفلسطينية وكفاءتها، فضلاً عن تعزيز اقتصادها.

وبالقدر نفسه من الأهمية، يجب أن تكون السلطة الفلسطينية مستعدة لمعالجة الانقسامات الداخلية الفلسطينية، وهذا يتطلب توحيد المؤسسات العامة الفلسطينية، وإنشاء قوة أمنية واحدة لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، مع نشر قوات الشرطة الفلسطينية على نطاق أوسع في بلدات المنطقة "ب" المعرضة للتهديد من قبل المستوطنين، فضلاً عن تعزيز التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة وإسرائيل لتسهيل هذا النشر، كما أن إعادة توحيد صفوف حركة فتح التي تُعد الفصيل الأكبر في منظمة التحرير الفلسطينية يتطلب أيضاً من هذه المجموعة معالجة قضية الخلافة من خلال إعادة دمج القادة، الذين تم رفضهم أو تهمةهم في السنوات الأخيرة.

ومن شأن المصالحة أيضاً أن تسمح باندماج حماس في العملية السياسية، شريطة قبولها احتكار السلطة الفلسطينية للقوة واستئصال كافة الميليشيات المسلحة المنفصلة، وفي حين أن هذا القبول سيكون كافياً لمشاركة حماس في العملية السياسية الفلسطينية، فإن مشاركتها في مؤسسات الحكم الفلسطينية ستكون مشروطة بقبولها أن تكون هذه المؤسسات ملزمة بالاتفاقيات التي وقعتها حكومات السلطة الفلسطينية السابقة، وهذا من شأنه أيضاً أن يساعد في دفع حماس لتخفيف مواقفها وتقليل مستوى التطرف بشكل عام، خاصة في الضفة الغربية.

ومن جانبها، يتعين على إسرائيل أن تتخذ خطوات مماثلة لتحسين بيئتها السياسية، كوسيلة لمجابهة العوائق التي تعترض طريق السلام، وفي حين أن الديمقراطية الإسرائيلية لن تسمح بمنع الأحزاب والزعماء الذين يعارضون فكرة حل الدولتين من المشاركة في العملية السياسية، إلا أنه لا ينبغي إدراج مثل هذه الحركات والقادة في الائتلافات الحاكمة، كما يتعين على إسرائيل أيضاً تأكيد التزامها بمبدأ احتكار القوة، من خلال إلغاء سياسة حكومتها الحالية التي تمنح المواطنين تصاريح لحمل الأسلحة بشكل واسع، وأخيراً، يجب على الشرطة وأجهزة الأمن والمحاكم الإسرائيلية أن تتخذ إجراءات حازمة لمنع المتطرفين من تنفيذ أي شكل من أشكال العنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية.

الرسائل المتبادلة

الطريقة الثانية التي يمكن من خلالها التخفيف من العوائق التي تعترض السلام، والتي وردت في الفصل الرابع، هي من خلال الرسائل المتبادلة بين العرب وإسرائيل، التي يمكن أن تحسن أجواء العلاقات العربية - الإسرائيلية، مما يجعل البيئة الإقليمية أكثر ملاءمة لصنع السلام، ومع وضع هذا الهدف في الاعتبار، ينبغي على العرب النظر في الرسائل التالية:

* الإشارة إلى إسرائيل بالاسم صراحة في خطاباتهم العامة، سواء على المستوى المحلي أو في المحافل الدولية.

* التواصل المباشر مع الإسرائيليين من خلال إجراء مقابلات ونشر مقالات في وسائل الإعلام الإسرائيلية.

* الاعتراف بأن إسرائيل، على الرغم من ارتباطها القوي بالغرب، فإنها من حيث الدين والتاريخ جزء لا يتجزأ من منطقة الشرق الأوسط.

* اقتراح منح إسرائيل وضع "مراقب" (إلى جانب تركيا وإيران) في جامعة الدول العربية بعد تنفيذ حل الدولتين.

* الترويج للفوائد الاقتصادية المحتملة للتعاون مع إسرائيل، ولاسيما الفوائد المستقبلية المحتملة للسلام مع إسرائيل في مجال التكنولوجيا، وفي مواجهة تحديات تغير المناخ، ونقص الغذاء، وشح المياه.

كما ينبغي على مصر والأردن التأكيد في الوقت نفسه على الفوائد الاقتصادية والتوظيفية التي حققتها على مر السنين من خلال المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) التي تم إنشاؤها مع إسرائيل، كما ينبغي لمصر التأكيد على الفوائد الاقتصادية المحتملة لاستغلال حقل الغاز الطبيعي قبالة ساحل غزة.

* تكريم الرئيس السادات ومبادرته الرائدة للسلام كما فعل الرئيس السيسي مؤخراً⁽⁴⁹⁾.

وبنفس الروح، يتعين على الإسرائيليين أن يأخذوا في الاعتبار الرسائل التالية:

* الإشارة إلى الفلسطينيين باعتبارهم "شعباً" و"أمة".

* الإشارة إلى اتفاق أوسلو على أنه خطوة شجاعة.

* الاعتراف بالمعاناة المشتركة التي عانى منها العرب والإسرائيليون.

* تحفيز التغطية الإعلامية للتغيرات التي حدثت في الدول العربية التي أبرمت اتفاقيات سلام وتطبيع مع إسرائيل.

* الاعتراف بدور اليهود في الحضارات العربية الإسلامية وتسليط الضوء عليه.

مساعدة الجار

تتلخص المجموعة الثالثة من الخطوات التي يمكن لإسرائيل والفلسطينيين اتخاذها لتحسين احتمالات التغلب على عوائق السلام في دعم الجهود التي يبذلها قادة الجانبين لإقناع شعوبهم بتأييد اتفاق السلام المقترح، ويتناول هذا القسم التدابير التي تم اختبارها في الدراسات الاستطلاعية الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة.

وتُظهر الجولة الأخيرة من "نبض الرأي العام الفلسطيني - الإسرائيلي"، وهو استطلاع مشترك للرأي العام أجرته جامعة تل أبيب والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، في رام الله، في يوليو 2024، أن الحوافز أو التدابير السياسية التي يقدمها قادة كل جانب يمكن أن تزيد بشكل كبير الدعم الشعبي للسلام الدائم على النحو المحدد في هذه الدراسة، وفي حين أن أحداث السابع من أكتوبر وحرب غزة أثرت بشكل كبير على البيئة النفسية والاجتماعية لكلا الجانبين، وهو ما أضاف عائقًا آخر أمام صنع السلام، إلا أن الاستطلاع المشترك يكشف أنه لا يزال بإمكان القادة مساعدة بعضهم البعض في كسب الدعم الشعبي لإجراء تنازلات مؤلمة.

وتُظهر النتائج أن تأييد الفلسطينيين لحزمة السلام الدائم والشامل على غرار حل الدولتين يمكن أن يزيد من حوالي الثلث إلى الأغلبية، إذا تضمنت حزمة السلام حوافز مادية ملموسة وأخرى رمزية، وتتضمن الأمثلة على هذه الحوافز موافقة إسرائيل على السماح للعمال الفلسطينيين بالعمل داخل إسرائيل، والاعتراف بالروابط التاريخية والدينية الفلسطينية بالأرض، وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، ومنح اللاجئين الفلسطينيين تعويضات على شكل منازل وأراضي في الدول التي استقروا فيها.

كما تُظهر النتائج أن تأييد اليهود الإسرائيليين لحزمة السلام تلك يمكن أن يزيد من حوالي الربع إلى الأغلبية، إذا تضمنت الحزمة إجراءات مثل التزام فلسطيني بمكافحة التحريض ضد إسرائيل في الكتب المدرسية الفلسطينية، والسماح للمصانع الإسرائيلية الموجودة حاليًا في الضفة الغربية بالاستمرار في العمل في الدولة الفلسطينية بعد التوصل إلى اتفاق السلام، وتشمل الحوافز الأخرى الملموسة والرمزية اعتراف الفلسطينيين بدولة إسرائيل كوطن للشعب اليهودي، وتقديم بعض

التعويضات المالية من دول عربية لليهود الإسرائيليين الذين اضطروا لمغادرة تلك الدول العربية بعد إعلان قيام دولة إسرائيل⁽⁵⁰⁾.

وفي جهد سابق لتحديد الإجراءات المحتملة التي يمكن أن تجلب الدعم المحلي لكلا الطرفين للاتفاق المقترح، قاد اثنان من مؤلفي هذه الدراسة، وهما شاي فيلدمان وخليل الشقائي، إلى جانب زملائهما الأمريكيين، روبرت هاريس منوكين وجيمس كي سيبينيوس، مجموعات من الإسرائيليين والفلسطينيين والأميركيين لبلورة واقتراح التدابير التي يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين اتخاذها لتعزيز الجهود التي يبذلها قادة الجانبين، لتعزيز جهود قادة الطرف الآخر في إقناع شعوبهم بدعم اتفاق السلام المقترح، وقد اجتمعت هذه المجموعات الثلاث الممولة من وزارة الخارجية النرويجية، والمؤلفة من خبراء سياسيين ومسؤولين حكوميين سابقين بشكل خاص، في إسطنبول وأوسلو في عام 2012، وتبنت الفرق الثلاث فرضية مركزية: وهي أن العقبة الرئيسية، إن لم تكن الأساسية، أمام التوصل إلى حل الدولتين للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي كانت تقديرات القادة بأنهم لن يتمكنوا من كسب دعم كافٍ، والتغلب على المعارضة، للتنازلات الضرورية للوصول إلى اتفاق يستحق العناء.

وقد أسفر البحث المشترك عن مجموعتين من التدابير المقترحة للمساعدة في حشد الدعم المحلي لاتفاق السلام، يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

1- خطوات وتصريحات يمكن لكل طرف اتخاذها أو الامتناع عنها، لتسهيل قدرة الطرف الآخر على كسب الدعم المحلي للتوصل إلى اتفاق وضع دائم، عشية توقيع مثل هذا الاتفاق.

2- خطوات وتصريحات يمكن لكل طرف اتخاذها أو الامتناع عنها، لتسهيل قدرة الطرف الآخر على كسب الدعم المحلي للتوصل إلى اتفاق وضع دائم، مباشرة بعد التوصل إلى مثل هذا الاتفاق.

وبناءً على هذه المناقشات، نستعرض فيما يلي أمثلة للخطوات التي يتعين على القادة الإسرائيليين اتخاذها، لمساعدة نظرائهم الفلسطينيين في حشد الدعم المحلي لصفقة السلام المقترحة عشية توقيع الاتفاق:

* يجب على رئيس الوزراء الإعلان علناً أن إسرائيل لا تسعى إلى فرض سيادتها على الغالبية العظمى من أراضي الضفة الغربية، وأنه نتيجة للاتفاق المتوقع، لن تبقى جميع المستوطنات قائمة.

* يجب على إسرائيل اتخاذ عدد من الإجراءات فيما يتعلق بالمستوطنات والبلد الاستيطانية الحالية، وبدء عملية وطنية لإعادة توطين المستوطنين، وتشمل هذه الإجراءات:

أ) تجميد بناء المستوطنات، وإخلاء البلد الاستيطانية التي يعيش فيها مستوطنون متطرفون، واتخاذ خطوات أكثر وضوحًا لمكافحة عنف المستوطنين.

ب) تشريع قانون طوعي لإخلاء المستوطنين مع تقديم تعويضات، ويقدم هذا القانون المساعدة لأولئك الذين يرغبون في العودة إلى داخل الخط الأخضر، أو إلى كتل استيطانية متفق عليها حتى قبل التوصل إلى اتفاق فلسطيني — إسرائيلي، مع توفير تعويضات مناسبة لممتلكاتهم.

* يجب على إسرائيل اتخاذ خطوات تدريجية لتحسين الحياة اليومية في الضفة الغربية، مثل نقل مسؤوليات وسلطات إضافية للفلسطينيين في أجزاء معينة من المنطقة "ج".

* يجب على إسرائيل البدء في العمل مع السلطة الفلسطينية على مشاريع نقل إستراتيجية، مثل بناء أو إعادة بناء مطارات الضفة الغربية وغزة، وميناء غزة، وممر آمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ومعبر جسر داميا.

* يجب على إسرائيل بدء عدد من الخطوات في مجال التعليم العام الداخلي والخارجي، مثل السماح بتدريس النكبة في المدارس الإسرائيلية في القطاع العربي، وزيادة الوعي بالروايات الفلسطينية في النظام المدرسي الإسرائيلي الأوسع.

أمثلة على الخطوات التي يجب أن يتخذها القادة الإسرائيليون لمساعدة نظرائهم الفلسطينيين في كسب الدعم المحلي لاتفاق السلام المقترح مباشرة بعد التوصل إلى الاتفاق:

* بدء تدريس النكبة في المدارس الإسرائيلية.

* الاعتراف بمعاناة اللاجئين الفلسطينيين واقتراح تقاسم إسرائيل المسؤولية عن هذه المعاناة.

* أن تكون إسرائيل أول دولة تنشئ سفارة لها في القدس الشرقية، عاصمة فلسطين في الاتفاق المقترح، الأمر الذي من شأنه أن يشير إلى اعتراف إسرائيل بالقدس الشرقية، باعتبارها أرضًا فلسطينية أجنبية، وسعيًا منها لتحسين علاقاتها مع الدولة الفلسطينية الجديدة وشعبها.

* المبادرة إلى الظهور بشكلٍ مشتركٍ مع الرئيس الفلسطيني في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والكنيست الإسرائيلي، والبرلمان الفلسطيني، والكونجرس الأمريكي.

* إطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين.

* الالتزام بتوظيف الفلسطينيين بدلاً من العمالة الأجنبية.

أمثلة على الخطوات التي يجب أن يتخذها القادة الفلسطينيون لمساعدة نظرائهم الإسرائيليين في كسب الدعم المحلي لاتفاق السلام المقترح عشية توقيع الاتفاق:

* اتخاذ إجراءات وقائية ضد التصعيد الاستراتيجي، مثل العنف والتحرّيش، والإعلان عن التزامهم الواضح بإنهاء التحريض ضد إسرائيل واليهود.

* اعتراف الفلسطينيين بوجود الشعب اليهودي، وتبني مبدأ "دولتين لشعبين" علناً، مما يعني أن الدولة الفلسطينية هي وطن الشعب الفلسطيني، وإسرائيل هي وطن الشعب اليهودي، ويجب أن يشمل هذا الاعتراف التأكيد المتبادل على الارتباط الديني والتاريخي والعاطفي لكلا الشعبين بالأرض، وبالتالي ضرورة الوصول إلى حل تاريخي بتقسيمها بينهما.

* يجب على القادة الفلسطينيين تسليط الضوء على الدعم الشعبي للتنازلات الأساسية التي يتضمنها اتفاق الوضع الدائم، والتأكد من أن شعوبهم على علم بخطط المصالحة الفلسطينية - الإسرائيلية.

* يجب التصديق على شروط السلام المقترحة هنا من خلال التصويت في برلمان منظمة التحرير الفلسطينية، أي المجلس الوطني الفلسطيني.

أمثلة على الخطوات التي يجب أن يتخذها القادة الفلسطينيون لمساعدة نظرائهم الإسرائيليين في كسب الدعم المحلي لاتفاق السلام المقترح مباشرة بعد التوصل إلى الاتفاق:

* ترسيخ الالتزامات الفلسطينية وإدراج تلك الالتزامات بصفةٍ دائمةٍ في الدستور الفلسطيني.

* عرض خيار البقاء تحت السيادة الفلسطينية على المستوطنين الإسرائيليين.

* الاعتراف بالطابع اليهودي لدولة إسرائيل.

* الإعلان علناً وبشكل متكرر عن خمسة أمور بالغة الأهمية بالنسبة للإسرائيليين:

(أ) عدم التشكيك في شرعية الدولة الإسرائيلية.

(ب) التزام الفلسطينيين بعدم إثارة أي مطالبات مستقبلية بشأن أجزاء أخرى من فلسطين التاريخية وعدم وجود أجندة خفية.

(ج) امتناع الحكومة الفلسطينية عن استخدام العنف لحل الخلافات مع إسرائيل.

(د) ديمومة الاتفاق مع إسرائيل.

(هـ) انفتاح الفلسطينيين بشأن المكان الذي سيتم إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين فيه.

بالإضافة إلى الخطوات التي يمكن أن يتخذها القادة الفلسطينيون والإسرائيليون لمساعدة بعضهم البعض في حشد الدعم المحلي الكافي لاتفاق السلام المقترح، أوصى المشاركون في المشروع الممول من النرويج أيضًا بمجموعة من الإجراءات، التي يمكن للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي النظر في اتخاذها لتحقيق نفس الهدف، ونستعرض فيما يلي مجموعة من الخطوات المقترحة والمستوحاة من هذه التوصيات.

للمساعدة في حشد الدعم الداخلي الفلسطيني عشية التوصل إلى اتفاق السلام المقترح، يمكن للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي:

* عرض الاعتراف المبكر بدولة فلسطينية ودعم عضويتها في الأمم المتحدة.

* تمويل المبادرات الفلسطينية للحد من التحيز والتحريض على مستوى القاعدة الشعبية.

وعقب التوصل إلى اتفاق السلام المقترح، يمكن للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي:

* تشجيع قيام نظام سياسي فلسطيني شامل وديمقراطي.

* التوسع في برامج تأشيرات الإقامة للاجئين الفلسطينيين.

* تمويل المزيد من المنح الدراسية للفلسطينيين في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

* تقديم ضمانات بأن القوات الدولية ستقوم بحماية الفلسطينيين ومصالحهم.

* الإعلان عن أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سيحترمان نتائج الانتخابات الفلسطينية الجديدة.

* طرح "خطة مارشال" دولية لتطوير الاقتصاد الفلسطيني.

على الجانب الآخر، تتمثل خطوات المساعدة في حشد الدعم الداخلي الإسرائيلي عشية إبرام اتفاق السلام المقترح فيما يلي:

* يمكن للولايات المتحدة أن تعزز بشكل أكبر التزاماتها تجاه إسرائيل ودعمها للدفاع الوطني الإسرائيلي، خاصة في مواجهة التهديد الذي تشكله إيران.

* يمكن للولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تمويل المبادرات الإسرائيلية المحلية على المستوى الشعبي والتي تهدف للحد من التحيز والتحريض.

وبعد التوصل إلى اتفاق السلام المقترح، يمكن للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي:

* زيادة الدعم لمؤسسة الدفاع الإسرائيلية.

* تقديم الدعم لعقد معاهدة أمنية بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

* تقديم الدعم لتشجيع ودعم عضوية إسرائيل في حلف الناتو.

* تقديم الدعم لتشجيع ودعم عضوية إسرائيل في الاتحاد الأوروبي.

* تقديم الدعم لتمويل تشريعات إسرائيلية لتشجيع إعادة توطين المستوطنين في الكتل الاستيطانية المتفق عليها أو في إسرائيل ما قبل عام 1967.

* دعم الحوار الداخلي المتعاطف مع المستوطنين الإسرائيليين.

ومن المؤكد أن الأنواع الثلاثة من الإجراءات المقترحة في هذا الفصل لمواجهة العوائق المحتملة لخطة السلام المقترحة ومرحلتها الانتقالية تتطلب قيادة قوية وملزمة على جميع الجبهات؛ الإسرائيلية، والفلسطينية، والإقليمية، والدولية، ويتعين على القادة أن يتعاونوا لتقويض وعزل المفسدين والمتطرفين، فضلاً عن تحقيق الشرعية اللازمة لخطة السلام المقترحة، كما أن الرسائل المتبادلة العربية والإسرائيلية التي تعزز صنع السلام تتطلب شجاعة وإبداعاً من جانب القادة

الإقليميين والإسرائيليين، ولكن ربما تكون الحاجة إلى القيادة أكثر إلحاحًا إذا أرادت إسرائيل والفلسطينيون مساعدة بعضهم البعض في كسب الدعم المحلي للاتفاق المقترح، من خلال تبني خطوات يمكن لكل طرف اتخاذها لتعزيز جهود قادة الطرف الآخر في إقناع شعوبهم بدعم اتفاق السلام المقترح.

الفصل السادس:
الملخص والملاحظات الختامية

تناولت هذه الدراسة الفصل الأحدث في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، الذي بدأ بهجوم حماس في السابع من أكتوبر 2023 على البلدات والقواعد العسكرية الإسرائيلية في منطقة غلاف غزة، وقد امتدت كتابة هذه الدراسة حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2024، وهي الفترة التي شهدت أيضًا تصاعدًا في العنف؛ ليصبح من بين أكثر الفترات دموية في تاريخ الصراع، حيث توسعت دائرة القتال بشكل كبير وانضم حزب الله اللبناني والحوثيون في اليمن والميليشيات الموالية لإيران في العراق إلى المعركة.

وفي الأشهر التي تلت 7 أكتوبر، تصاعدت الحرب إلى مستويات غير مسبوقة، حيث كثفت إسرائيل جهودها لتدمير حماس في غزة، وتصاعد تبادل إطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل، مما أدى إلى نزوح أكثر من مائتي ألف إسرائيلي ولبناني من منازلهم على طول جانبي الحدود الإسرائيلية - اللبنانية إلى مناطق أكثر أمانًا في كلا البلدين، وفي الوقت نفسه، أصبح العنف بين قوات الأمن الإسرائيلية والمسلحين الفلسطينيين والمدنيين في الضفة الغربية أمرًا شبه يومي، وفي أبريل/نيسان 2024، شهدت الحرب أول مواجهة عسكرية مباشرة واسعة النطاق بين إيران وإسرائيل، مما زاد من احتمالات تصاعد الحرب إلى مستويات أعلى.

كان الغرض من هذه الدراسة هو استكشاف إلى أي مدى يمكن أن تؤدي الفظائع التي حدثت منذ السابع من أكتوبر إلى فصل مختلف وأكثر إيجابية في العلاقات العربية الإسرائيلية، ولكن بالنظر إلى الألم والمعاناة الهائلة التي لا يزال يعيشها العرب والإسرائيليون، تبدو آفاق الاستقرار والسلام والازدهار المستقبلية بعيدة المنال في أحسن الأحوال.

ومع ذلك، كما نشاهد في تاريخ العالم، حدثت تغييرات دراماتيكية وإيجابية في أعقاب فظائع الحرب في أكثر من مناسبة، فقد أدى مقتل عشرات الملايين خلال الحرب العالمية الثانية في أوروبا والمحيط الهادئ، والمجازر والتدمير في فيتنام في الستينيات والسبعينيات، إلى إنشاء الأمم المتحدة وحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، وإلى عقود من الاستقرار والسلام والازدهار غير المسبوق في جنوب شرق آسيا، على التوالي، وبالمثل، في الشرق الأوسط، أطلق الرئيس المصري أنور السادات مبادرة سلام دراماتيكية في أواخر عام 1977، حيث سافر إلى إسرائيل بعد أربع سنوات فقط من الحرب الدامية عام 1973، وبعد عقد من رحلة السادات، أطلق الفلسطينيون الانتفاضة الأولى، التي سرعان ما أدت إلى أول مفاوضات مباشرة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، مما أدى إلى اتفاقيات أوسلو عام 1993، وقبل ذلك بعامين، أدت حرب الخليج الأولى إلى عقد أول مؤتمر سلام عربي - إسرائيلي واسع النطاق في مدريد، وفي كل هذه الحالات، لم تكن الفكرة القائلة بأن العنف والحرب يمكن أن يؤديا إلى السلام والازدهار تبدو واقعية طالما استمر العنف والقتال.

تحفيز التوافق الفلسطيني الإسرائيلي

بتشجيع من هذه السوابق، ترى هذه الدراسة أن الأحداث التي وقعت خلال الأربعة عشر شهرًا الماضية قد أنتجت ظروفًا تسمح بتعزيز التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية في إطار سلام عربي - إسرائيلي أوسع، وقد بدأنا بوضع أسس هذه الرؤية؛ في الفصلين الأول والثاني، من خلال شرح الأسباب التي أدت إلى هجوم السابع من أكتوبر وليس تبريرها، مع تحديد الخصائص والديناميكيات الفريدة للحرب الناتجة عنها، ثم أوضحنا بعد ذلك الشروط التي يتعين استيفاؤها حتى يحدث تحول إيجابي للأحداث، من الحرب إلى المفاوضات والسلام.

ويتمثل أول هذه الشروط في قبول جميع الأطراف المعنية لمركزية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وحيويته، والتكاليف المترتبة على محاولة تجاهله، بينما يرتبط الشرط الثاني ارتباطًا وثيقًا بالشرط الأول، ويقضي تقدير العلاقة المعقدة بين الأبعاد الإقليمية الأوسع للصراع وبعده الثنائي الفلسطيني الإسرائيلي، وإذا كان التاريخ الحديث قد أثبت شيئًا، فهو أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا يمكن تجاوزه في المساعي الأوسع لتحقيق السلام العربي الإسرائيلي، وفي الوقت ذاته، تشكل إسهامات الدول العربية في المنطقة ضرورة أساسية لتحقيق السلام الفلسطيني الإسرائيلي، وإنجاح الانتقال من حالة القتال والحرب إلى حالة المفاوضات والسلام.

ويستلزم الشرط الثالث لتحقيق التحول الإيجابي أن تكون التسوية الإسرائيلية الفلسطينية مبنية على حماية المصالح الحيوية للطرفين على الأمدين القريب والبعيد، وقد تناولنا بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة الشكل الذي قد يبدو عليه هذا الحل للصراع، مع مراعاة أنه يستند إلى عقود من جهود صنع السلام الفلسطيني الإسرائيلي، التي شهدت تقديم العديد من الأفكار الإبداعية لحل الصراع، ويمكن القول بأن أوثق هذه الأفكار وأصدقها ورد في إطار "المعايير" التي اقترحتها الرئيس بيل كلينتون في ديسمبر/كانون الأول 2000 ، ولاحقًا، قدمت مجموعة كبيرة من الفلسطينيين والإسرائيليين غير الرسميين أفكارًا أقل موثوقية ولكن أكثر تفصيلًا في إطار مبادرة جنيف.

وقد تجنبنا في هذه الدراسة تكرار تلك الجهود، وقدمنا بدلًا من ذلك إطارًا محتملاً لمقترح السلام، ولكن مع التركيز، بشكل أكبر بكثير مما كان عليه في جهود صنع السلام السابقة، على الدور المهم للغاية لدول المنطقة في المساعدة على التوصل إلى السلام والحفاظ عليه بمرور الوقت، وستكون دول المنطقة مهمة بشكل خاص في تأييد مبادئ التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية، وهو دور امتنعت عن تحمله خلال مفاوضات كامب ديفيد عام 2000، وفي استثمار الموارد لتشجيع قبول الإسرائيليين

والفلسطينيين للصفقة المقترحة، وفي تقليل وتعويض المخاطر المرتبطة بتنفيذ المقترح.

الانتقال إلى تغيير إيجابي

بشكل حتمي، ستواجه أي اتفاقية سلام عربي - إسرائيلي عواقب هيكلية وسياسية، فضلاً عن معارضين ومفسدين محتملين، قد يشعرون بالتهديد إزاء الاتفاق المقترح، وقد تناول الفصل الرابع من هذه الدراسة تلك العواقب المحتملة والمفسدين المحتملين بين القوى العالمية، والمعارضين الإقليميين للسلام، والفاعلين المحليين، وبعض القادة الأفراد.

سيكون تطبيق رؤية السلام المقدمة هنا صعباً، حيث سيتطلب تنازلات بعيدة المدى من جميع الأطراف المعنية، بالإضافة إلى ذلك، تتطلب الحرب الحالية من الأطراف الخضوع لعملية انتقالية صعبة، لن يكون نجاحها مضموناً بأي حال، وخلال هذه الفترة، يجب أن تتغير بيئة العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية بشكل كبير، بما يسمح للأطراف بالنظر بجدية في الخطوات التي يجب اتخاذها للوصول إلى السلام الثنائي والإقليمي طويل الأجل المتصور هنا، والأهم من ذلك، يجب بذل عناية خاصة لتقليل احتمالات أن تنتج المرحلة الانتقالية معارضين وعواقب إضافية، مما يمنع الأطراف من الوصول إلى السلام طويل الأجل المنشود.

ويتمثل المبدأ الذي يُسترشد به في تنفيذ هذه الخطوات الانتقالية في ضرورة تلبية الاحتياجات الحيوية للفلسطينيين والإسرائيليين، إذا أُريد للمرحلة الانتقالية أن تنجح، على أمل أن تكون الاحتياجات الحيوية للأطراف خلال هذه المرحلة الانتقالية أقل إلحاحاً، مما قد يعتبرونه على الأرجح محورياً لتحقيق السلام طويل الأمد المطروح في هذه الدراسة.

وخلال المرحلة الانتقالية، سيتم تنفيذ إجراءات الأمن والاستقرار التالية: وقف كامل للعنف، انسحاب إسرائيلي كامل من غزة، إطلاق سراح جميع الرهائن، عودة النازحين إلى منازلهم، وتوفير مأوى مؤقت لأولئك الذين لا منازل لهم، واستئناف الخدمات الأساسية، وإعادة بناء المباني الخاصة والعامة، كما ستحتاج إسرائيل إلى إعادة تأكيد التزامها بالامتناع عن أي إجراءات يمكن أن تُرى على أنها محاولة لتغيير الوضع القائم في "الحوض المقدس" (أي الحرم الشريف) في القدس، ومن جانبهم، يُتوقع من الفلسطينيين تنفيذ إجراءات الحكم الرشيد التالية: شرطة كفؤة وفعالة، وتقديم خدمات فعالة، وبدء السير على طريق الحكم الديمقراطي السلمي، بما في ذلك

إجراء انتخابات في جميع الأراضي الفلسطينية.

وينبغي أن تقوم الجهود الرامية إلى إرساء الأمن والحكم الرشيد على مبدأ السماح لجميع الأحزاب والفصائل السياسية الفلسطينية والإسرائيلية بالمشاركة في كافة جوانب العملية السياسية، بما في ذلك التنافس في الانتخابات، ولكن دون السماح لها بحمل السلاح، وبالتالي، فإن المرحلة الانتقالية المتوقعة ستشمل نزع سلاح جميع الفصائل المسلحة، مما يعيد تأسيس احتكار القوة الذي تمارسه إسرائيل والسلطة الفلسطينية في أراضيها السيادية على التوالي.

وعلى الرغم من أن البيئة المحسنة ستكون مواتية للتفاوض على تفاصيل سلام دائم، فإن دخول المرحلة الانتقالية والحفاظ عليها سيتطلب من الفلسطينيين والإسرائيليين الاتفاق على المبادئ التي سيقوم عليها سلامهم طويل الأمد، وأهم هذه المبادئ هو أن السلام المتصور يجب أن يقوم على أساس دولتين تعيشان جنبًا إلى جنب، مع تحقيق تطلعات الطرفين لتقرير المصير، وإلا فإن الأطراف المعنية ستخشى أنه في مرحلة ما قد تحرف العملية، وتصبح المرحلة الانتقالية دائمة بسبب الفشل في الاتفاق على صفقة طويلة الأمد، مما يترك الأطراف عاجزة عن الوصول إلى وجهتها، على الرغم من التنازلات الكبيرة التي قدمتها، وعلى سبيل المثال، تعتمد قدرة الترتيبات الانتقالية على ضمان سلطة فلسطينية واحدة، تحتكر القوة القسرية بشكل كامل تقريبًا، على رسم مسار، بخطوات موثوقة ولا رجعة فيها، نحو دولة فلسطينية، وستستند الترتيبات الإضافية، مثل إنشاء كونفدرالية بين الدولتين، أو مع دولة أو أكثر إضافية، إلى القرارات المستقلة للدولتين.

وللتأكيد: يجب أن تقبل الأطراف المعنية بهذه المبادئ والإجراءات لكي تبدأ المرحلة الانتقالية، ولكن سيتم تنفيذ هذه المبادئ تدريجيًا طوال هذه المرحلة، بحيث يتم تنفيذها بالكامل بحلول نهاية مدتها المتفق عليها.

المؤسسات المطلوبة لتنفيذ التغيير الإيجابي

كما ناقشنا بشكل أكثر تفصيلًا في الفصل الثالث، فإن الجوانب المختلفة للعملية الانتقالية ستتطلب تنفيذًا و/أو تنسيقًا من جانب ثلاث مؤسسات مرتبطة جميعًا بمجموعة توجيهية لتنسيق أنشطتها، وذلك كما يلي:

- **سلطة فلسطينية انتقالية** يمتد نفوذها على كامل الأراضي الفلسطينية، ويتم إنشاؤها تحت قيادة رئيس وزراء قوي ومستقل، يتمتع بصلاحيات كاملة، كما هو موضح في القانون الأساسي الفلسطيني.

• **هيئة متعددة الجنسيات** تتألف من ممثلي سبع دول مانحة كبرى، تشارك في المعايير الإستراتيجية الأساسية، وقد ينضم إليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتقديم الدعم السياسي والأمني والمالي لعملية الانتقال بأكملها.

• **هيئة عربية إقليمية** لتقديم الدعم السياسي والأمني والمالي والاقتصادي لعملية الانتقال برمتها.

وتتولى تلك الهيئات مسؤولية توفير الوسائل اللازمة لتعزيز السلم والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وزيادة الرخاء خلال المرحلة الانتقالية، مع التركيز بشكل خاص على:

• إنعاش الاقتصاد لضمان التنمية والازدهار في غزة والضفة الغربية.

• إعادة الإعمار، حيث تتعهد المملكة العربية السعودية بتنسيق جهد إقليمي ضخم لتحسين البنية التحتية في الضفة الغربية وإعادة إعمار غزة.

• الإصلاحات الاجتماعية لنشر ثقافة التسامح في جميع أنحاء المنطقة.

• إصلاح قطاع الأمن لضمان تعزيز السلطة الفلسطينية وتجهيزها بوسائل توفير الأمن للفلسطينيين بناءً على مبدأ احتكار القوة الذي تمارسه أجهزتها.

ومع انسحاب إسرائيل تدريجيًا من قطاع غزة خلال المرحلة الانتقالية، ستقوم المجموعة التوجيهية بالتنسيق مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن تفاصيل تنفيذ هذا الانسحاب، مع نقل جوانب مختلفة من حكم غزة من حماس وإسرائيل إلى السلطة الفلسطينية المعززة.

مواجهة معوقات التغيير الإيجابي

كما أوضحنا في الفصل الرابع، فإن أي جهد لتحويل الصراع العربي الإسرائيلي من حالة الحرب والعنف إلى حالة التسوية والرخاء سوف يواجه عوائق ضخمة تستوجب مواجهتها، وقد تكون إحدى الاستجابات المفيدة هي تطبيق التدابير التي يمكن للأطراف المعنية اتخاذها للتأثير على بنية الحوافز وتحسين بيئة السياسات، مثل تلك التي من شأنها:

• إضعاف المتطرفين وحرمانهم من القدرة على فرض حق النقض على مفاوضات السلام.

• تشجيع استيعاب المعرضين والمفسدين الإقليميين وتقويض مساعيهم.

• تقديم ضمانات بالأمن والتكامل الاقتصادي للأطراف المعنية.

• طرح خيار الكونفدرالية الفلسطينية الأردنية.

• تشجيع توحيد الصفوف الفلسطينية واستعادة شرعية وقبول منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، لتعزيز قدرتها على التفاوض وتنفيذ الاتفاقيات.

الاستجابة الثانية للعوائق المتوقعة يجب أن تكون رسائل متبادلة عربية وإسرائيلية يمكن أن تحسن أجواء العلاقات العربية - الإسرائيلية، مما يجعل البيئة الإقليمية أكثر ملاءمة لصنع السلام، ومع وضع هذا الهدف في الاعتبار، يمكن للعرب النظر فيما يلي:

* الإشارة إلى إسرائيل بالاسم صراحة في خطاباتهم العامة، سواء على المستوى المحلي أو في المحافل الدولية.

* التواصل المباشر مع الإسرائيليين من خلال إجراء مقابلات ونشر مقالات في وسائل الإعلام الإسرائيلية.

* الاعتراف بأن إسرائيل، على الرغم من ارتباطها القوي بالغرب، فإنها من حيث الدين والتاريخ جزء لا يتجزأ من منطقة الشرق الأوسط.

وبنفس الروح، يتعين على الإسرائيليين أن يأخذوا في الاعتبار ضرورة نقل الرسائل التالية:

* الإشارة إلى الفلسطينيين باعتبارهم "شعبًا" و"أمة".

* الإشارة إلى اتفاق أوسلو على أنه خطوة شجاعة.

* الاعتراف بالمعاناة المشتركة التي عانى منها العرب والإسرائيليون.

وأخيرًا، وكما هو منصوص عليه في الفصل الخامس، يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين اتخاذ عدة تدابير لتعزيز محاولات قادة كل منهما لإقناع مواطنيهم بدعم اتفاق السلام المقترح، وبالتالي، يمكن للإسرائيليين القيام بما يلي لمساعدة نظرائهم

الفلسطينيين على حشد الدعم الداخلي للتفاوض على اتفاق السلام وعقب التوصل إليه:

- بدء تدريس النكبة في المدارس الإسرائيلية.
- الاعتراف بمعاناة اللاجئين الفلسطينيين.
- اقتراح تقاسم إسرائيل المسؤولية عن معاناة اللاجئين الفلسطينيين.
- أن تكون إسرائيل أول دولة تُنشى سفارة لها في القدس الشرقية.
- ومن جانبهم، يمكن للفلسطينيين:
- ترسيخ الالتزامات الفلسطينية وتأكيد ديمومتها في الدستور الفلسطيني.
- عرض خيار البقاء تحت السيادة الفلسطينية على المستوطنين الإسرائيليين.

البيئة السياسية لصنع السلام: العوائق والمزايا

ستتأثر جدوى البدء في تنفيذ المقترحات المقدمة هنا بالبيئة السياسية المتغيرة باستمرار في المجالات الداخلية والإقليمية والدولية، ففي هذه المرحلة، يمثل كل من هذه المجالات مصدرًا للالتزامات كبيرة، ومجهولات تعقد القدرة على الشروع في محاولة جادة لتنفيذ آمال السلام والازدهار، ومع صدور هذه الدراسة، توفر التطورات الدراماتيكية السريعة في سوريا مثالًا ممتازًا على ذلك.

وعلى المستوى الداخلي، يتمثل العائق الأكبر في الفجوة القيادية التي يواجهها الإسرائيليون والفلسطينيون في الوقت الحاضر؛ لأنها تُحد من قدرتهم على اتخاذ القرارات المعقدة والخطيرة المرتبطة بخطة السلام المقترحة، حيث يقود منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية رئيس مسن وغير مبادر، حيث ظل سلبيًا، وتوانى عن إطلاق أي مبادرة مجددة طوال واحدة من أحلك الفترات في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعلى نفس المنوال، فقد رئيس الوزراء الإسرائيلي ثقة أغلب الإسرائيليين، ولا يزال السواد الأعظم منهم يعتقد أنه يتحمل القدر الأكبر من المسؤولية عن فاجعة السابع من أكتوبر، وأنه لم يُوفق في إدارته للحرب منذ ذلك الحين⁽⁵¹⁾، ونظرًا للدور الأساسي الذي يلعبه المتطرفون في الائتلاف الحاكم الحالي في إسرائيل بقيادة نتنياهو، فإنه من الصعب أن نرى الخطة المقترحة في هذه الدراسة تتحقق قبل أن تحدث تغييرات كبيرة في المشهد الداخلي في إسرائيل.

ويرتبط العائق الثاني بالأوضاع التي يمر بها الإقليم الذي شهدت أجزاء منه بالفعل تصعيداً كبيراً في أعمال العنف، وكان آخرها ثلاث اشتباكات عسكرية مباشرة وواسعة النطاق بين إيران وإسرائيل، لذا، فإن المخاوف المتزايدة من احتمال تصاعد العنف بشكل أكبر ليست مفاجئة، خاصة في ضوء هذه الأحداث، ينذر هذا التصعيد بحرب إقليمية شاملة، تستهدف الإمكانات العسكرية والاقتصادية والبنية التحتية والقيادية بعواقب غير متوقعة، مما قد يقوض أو يعرقل أي تقدم نحو السلام، ومن غير الواضح ما إذا كانت المخاوف من تزايد حدة التصعيد ستشجع أيًا من دول المنطقة على التعاون معًا لتنفيذ بعض المقترحات الواردة في هذه الدراسة، أو على العكس من ذلك، سنُثنيها عن القيام بذلك.

وعلى الصعيد الدولي، من المتوقع أن يكون لنتائج الانتخابات الأمريكية لعام 2024 تداعيات دولية لا يمكن التنبؤ بها، ولكن على الرغم من أن بعض المبادرات التي أحدثت اختراقات سابقة في عملية صنع السلام العربي الإسرائيلي نشأت من المنطقة وليس من الولايات المتحدة، مثلما كان الحال مع رحلة الرئيس المصري السادات إلى القدس، وقرار إسحاق رابين وزعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات التفاوض على اتفاقيات أوسلو وتوقيعها، فقد كان الدور الأمريكي في إنجازات أخرى لا غنى عنه؛ فمثلاً، لم يكن ممكناً الاستغناء عن دور هنري كيسنجر في توقيع اتفاقيات فض الاشتباك المصرية الإسرائيلية والإسرائيلية السورية بعد حرب عام 1973، أو دور وزير الخارجية جيمس بيكر بعد حرب الخليج الأولى في التخطيط لمؤتمر مدريد للسلام وتنظيمه، لذا، من الصعب، ولكن ليس من المستحيل، أن نرى كيف يمكن للمسار المؤدي إلى إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، المقترح في هذه الدراسة، أن يتحول إلى واقع ملموس، إذا ركزت الولايات المتحدة اهتمامها على أجزاء أخرى من العالم.

وكما هو مذكور في المقدمة، فإنه من السابق لأوانه أن نحدد على وجه اليقين كيف سيحاول الرئيس ترامب التعامل مع تعقيدات الشرق الأوسط على الصعيد الفلسطيني الإسرائيلي، وتتمثل المسؤولية الكبيرة التي يتحملها الرئيس ترامب على عاتقه في السجل الحافل لولايته السابقة، حيث فشلت على وجه التحديد "صفقة القرن" التي اقترحتها في تلبية الحد الأدنى من متطلبات الجانب الفلسطيني، وسبقها عدد من الخطوات الأحادية الجانب التي اتخذتها الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بقضية القدس الأكثر حساسية، وعلى أرض الواقع، اتخذ ترامب عددًا من الخطوات المبكرة التي تعكس هذا السجل الحافل بعد فترة وجيزة من انتخابه مجددًا، وعلى رأسها ترشيح مايك هاكابي ليكون سفير الولايات المتحدة القادم إلى إسرائيل، ومن الجدير بالذكر أن أحد التعيينات الأولى التي أجراها الرئيس المنتخب بعد أيام فقط من إعادة انتخابه كان تعيين مبعوث خاص للولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من هذه العوائق، يدخل الرئيس ترامب ولايته الثانية أيضًا بعدد من المزايا، يمكن أن تكون مفيدة في تعزيز المقترحات الواردة في هذه الدراسة، وربما يكون الأكثر صلة من بينها هو تقارب ترامب وعلاقاته الوثيقة مع قادة الدول العربية الرئيسية، مثل ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، ومحمد بن زايد من الإمارات، والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، ومن الأهمية بمكان، خاصة في معالجة التحديات على الجبهتين السورية والإيرانية، إعجاب ترامب بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين وعلاقته الوثيقة به.

ومن المزايا المهمة الأخرى للرئيس ترامب هو قدرته واستعداده لممارسة النفوذ، سواء الإيجابي أو السلبي، لتعزيز المعاملات الدولية والدبلوماسية، وقد تم إثبات هذا الجانب الآخر من سمعة ترامب بشكل قاطع في المفاوضات التي أدت إلى توقيع "الاتفاقيات الإبراهيمية"، وقد تكون ممارسة مثل هذا النفوذ الأمريكي من خلال وعود الحوافز وتهديدات العقوبات أمرًا بالغ الأهمية في الحصول على التنازلات من إسرائيل والفلسطينيين، وكذلك في حشد اللاعبين الإقليميين للمساعدة في تنفيذ الأفكار المقدمة هنا في هذه الدراسة.

وقد تثبت جوانب أخرى من البيئة السياسية الحالية في الشرق الأوسط أن لها مزايا مهمة في تعزيز خطة الاستقرار وصنع السلام المقدمة في هذه الدراسة، وأهم هذه المزايا هو التغيير في السياسة الذي شهدته عدد من دول الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، وتمثل الاتفاقيات الإبراهيمية، رغم نواقصها، أهمية هذا التحول من التركيز على الجغرافيا السياسية فقط، إلى التركيز الأوسع على الجغرافيا الاقتصادية، والأهم من ذلك، أنه بعد عقود عديدة، انضمت الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب إلى مصر والأردن في سعيهما لتحقيق الاستقرار والتنمية والسلام، وكادت أن تتبعها المملكة العربية السعودية في هذا الطريق، لذا، فمن المرجح أن تدعم خمس دول عربية على الأقل الخطة المقترحة في هذه الدراسة، وهذا يُعد تغييرًا ثوريًا منذ أن واجهت مصر عزلة عربية بسبب توقيعها اتفاقية السلام في أواخر السبعينيات.

كما أن أحد المزايا المهمة الثانية هو الرأي العام العربي، وبصرف النظر عن الطرف الذي يلقي الفلسطينيون والإسرائيليون عليه اللوم في الفضائح التي جرت في السابع من أكتوبر وما بعده، فقد أدت هذه المآسي تدريجيًا إلى تحويل المشاعر العامة نحو دعم التدابير الرامية إلى الحد من احتمال وقوع كوارث مستقبلية، وفي الواقع، وكما هو موضح بالتفصيل في الفصل الخامس، تظهر الجولة الأخيرة من استطلاع نبض الرأي العام الفلسطيني الإسرائيلي، الذي أجري في يوليو/تموز 2024، أن الحوافز أو التدابير السياسية التي يقدمها قادة كل جانب، يمكن أن تزيد بشكل كبير الدعم الشعبي للسلام الدائم على غرار المبادئ الموضحة في الدراسة. وفي حين أن السابع من أكتوبر

وحرب غزة التي تلتها قد أثرا بشكل عميق على البيئة النفسية الاجتماعية على الجانبين، مما خلق عوائق إضافية أمام صنع السلام، فإن الاستطلاع يؤكد أن القادة، إذا رغبوا، لا يزالون قادرين على مساعدة بعضهم البعض في كسب دعم شعبي كافٍ لإجراء التنازلات المؤلمة المطلوبة للسلام.

الملحق:

شكّلت الوثيقة التالية الأساس الذي استُرشِد به في مناقشة المشروع الممول من النرويج لعام 2012.

مبادئ اتفاق فلسطيني إسرائيلي (افتراضي)

(1) دولتان:

إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، تعيش جنبًا إلى جنب مع دولة إسرائيل بسلام وأمن وتعاون، على أن تعترف دولتا إسرائيل وفلسطين ببعضهما البعض.

(2) نهاية الصراع:

يترتب على تنفيذ هذا الاتفاق في مجمله نهاية الصراع بين دولتي إسرائيل وفلسطين ونهاية كافة المطالبات، سيضمن قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذا الأمر، كما سيضمن إطلاق سراح جميع السجناء.

(3) الأراضي:

ستستند حدود الدولتين إلى حدود عام 1967 مع تبادل أراضي متفق عليه بشكل متبادل، وسيتم تعويض الأراضي التي تضمها إسرائيل بتبادل أراضي متساوي ومتكافئ، وإنشاء ممر دائم يربط الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشمل قواعد التبادل ما يلي: تبادل صغبر بنسبة تتراوح بين 2%-6%، وسيقع معظم المستوطنين تحت السيادة الإسرائيلية، وسيتم تقليل عدد الفلسطينيين المتأثرين بذلك، وسيتمتع الفلسطينيون بالاتصال والترابط الجغرافي.

(4) الأمن:

سيتم تعريف دولة فلسطين على أنها "دولة غير عسكرية"، ولكنها ستمتلك قوة أمنية قوية، ويتفق الطرفان على الالتزام الكامل والشامل بمكافحة الإرهاب والتحريض، وسيتم نشر قوة دولية لأغراض الردع وأمن الحدود في فلسطين، بحيث لا يتم سحبها إلا بموافقة متبادلة، وسيراقب هذا الوجود الدولي تنفيذ الاتفاقية بين الطرفين، وسيُسمح بوجود إسرائيلي في محطات إنذار مبكر لفترة زمنية محدودة، وستمتلك دولة فلسطين السيادة على مجالها الجوي، ولكن سيتم وضع ترتيبات خاصة لاحتياجات

التدريب والعمليات الإسرائيلية، ولن يتم السماح بدخول أي جيش أجنبي إلى فلسطين، ولن تبرم حكومتها أي اتفاقيات عسكرية مع دولة لا تعترف بإسرائيل.

(5) القدس:

ستكون القدس عاصمة للدولتين، وستبقى موحدة ولكن مع بلديتين وهيئة تنسيق، وستخضع المناطق العربية في القدس الشرقية للسيادة الفلسطينية، وستخضع المناطق اليهودية للسيادة الإسرائيلية، ويكون للفلسطينيين سيطرة فعالة على الحرم الشريف، وللإسرائيليين سيطرة فعالة على حائط البراق، وستلعب لجنة دولية مكونة من الأردن والسعودية والولايات المتحدة وإسرائيل وفلسطين دور الوصي، لإدارة الأمور المتعلقة بالأماكن المقدسة في البلدة القديمة ومناطق أخرى متفق عليها خارج أسوار المدينة، وستقوم اللجنة بالحفاظ على المواقع المقدسة، والإشراف على التعاون وحل النزاعات، وضمان الوصول لجميع الأديان، وستشرف على تنفيذ ترتيبات خاصة تمنع الحفريات تحت الحرم وخلف الحائط، وسيطلب موافقة جميع الأطراف قبل إجراء أي حفريات، وسيتم توفير مراقبة دولية لتعزيز الثقة المتبادلة.

(6) اللاجئين:

تلتزم إسرائيل بالاعتراف بالمعاناة المعنوية والمادية التي لحقت بالشعب الفلسطيني نتيجةً لحرب عام 1948، ويتعين أن يكون حل مشكلة اللاجئين متسقاً مع نهج الدولتين كوطن لشعبيهما، وستشكل الدولة الفلسطينية النقطة المحورية للفلسطينيين الذين يختارون العودة إلى المنطقة، في حين تستقبل إسرائيل بعض هؤلاء اللاجئين. كما سيكون للاجئين خمسة خيارات للسكن والإقامة الدائمة: في دولة فلسطين؛ وفي المناطق التي يتم نقلها من إسرائيل إلى فلسطين في إطار التبادل؛ وفي الدول المضيفة؛ وفي دول ثالثة؛ وفي إسرائيل، وسيتم منح حق العودة إلى دولة فلسطين والمناطق المتبادلة لجميع اللاجئين، ويتوقف السكن والإقامة في البلدان المضيفة والبلدان الثالثة والاستيعاب في إسرائيل على سياسات تلك البلدان وقراراتها السيادية، وسينفذان بطريقة لا تهدد الطابع القومي لدولة إسرائيل، وسيتم إنشاء هيئة دولية للنظر في كافة المطالبات وإدارة عملية تحديد موقع الاستيعاب وإعادة التوطين والعودة والتعويض، وسيتفق الطرفان على أن هذه الترتيبات تنفذ القرار 194.

¹Abdel Monem Said Aly and Shai Feldman, "Echo Politics: Changing the Regional Context of Arab-Israeli Peacemaking," Belfer Center for Science and International Affairs, August 29, 2003.

²[Kevin Liptak](#) and [Jeremy Diamond](#), "Rifts between Biden and Netanyahu Spill into Public View," CNN, December 12, 2023, <https://www.cnn.com/2023/12/12/politics/biden-israel-losing-support-netanyahu/index.html>.

³[Nidal Al-Mughrabi](#), [Ali Sawafta](#), and [Rami Ayyub](#), "Palestinian Leader Delays Parliamentary and Presidential Elections, Blaming Israel," Reuters, April 30, 2021, <https://www.reuters.com/world/middle-east/palestinian-elections-delayed-says-president-mahmoud-abbas-2021-04-29/>.

⁴Shai Feldman and Khalil Shikaki, "Israel and the Palestinians: Sliding toward a One-State Reality," *Middle East Brief*, no. 104, Brandeis University, Crown Center for Middle East Studies, December 2016, <https://www.brandeis.edu/crown/publications/middle-east-briefs/pdfs/101-200/meb104.pdf>.

⁵"Syrian Revolution 13 Years On: Nearly 618,000 persons Killed since the Onset of the Revolution in March 2011," Mar 15, 2024, <https://www.syriahr.com/en/328044/>.

⁶Consulate of Israel (Toronto and Western Canada), "Israel Marks Memorial Day 2024 for the Fallen Soldiers and Victims of Terrorism," May 13, 2024, <https://new.embassies.gov.il/toronto/en/news/memorial-day-fallen-soldiers-and-victims-terrorism-2024>, and Palestinian Central Bureau of Statistics, "The Conditions of the Palestinian People via Statistical Figures and Findings, on the Annual Commemoration of the Palestinian Nakba 76th," <https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=5750>.

⁷House Armed Services Committee, Statement of General Mark A. Milley, Department of Defense Budget Hearing, March 29, 2023, <https://docs.house.gov/meetings/AS/AS00/20230329/115606/HHRG-118-AS00-Wstate-MilleyM-20230329.pdf>, and Shai Feldman, "Iran's Nuclear Threat in the Biden Era: Israel's Response Options," *Middle East Brief*, no. 155, Brandeis University, Crown Center for Middle East Studies, July 2023, <https://www.brandeis.edu/crown/publications/middle-east-briefs/pdfs/101-200/meb155.pdf>.

-
- ⁹Ronen Bergman, Adam Rasgon and Patrick Kingsley, "Secret Documents Show Hamas Tried to Persuade Iran to Join Its Oct. 7 Attack," *New York Times*, October 12, 2024, <https://www.nytimes.com/2024/10/12/world/middleeast/hamas-israel-war.html>.
- ¹⁰Mohamed ELDoh, "Iran: The Real Beneficiary of the Gaza Conflict," Geopolitical Monitor, December 13, 2023, <https://www.geopoliticalmonitor.com/iran-the-real-beneficiary-of-the-gaza-conflict/>.
- ¹¹Maged Mandour, "Egypt's Shifting Hamas Policies," Sada (Carnegie Endowment for International Peace), July 26, 2021, <https://carnegieendowment.org/sada/2021/07/egypts-shifting-hamas-policies?lang=en>.
- ¹²Fares Akram, "Hamas Has Developed a Vast Arsenal in Blockaded Gaza," March 25, 2019, <https://apnews.com/article/9977b51fc0754009b932c860daef579e>.
- ¹³Udi Dekel and Orit Perlov, "The Egyptian Hudna Initiative: Bypassing Israel" (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, Insight No. 1740, June 21, 2023), <https://www.inss.org.il/publication/hudna/>.
- ¹⁴"Egypt Warned Israel Days before Hamas Struck, US Committee Chairman Says," BBC, October 12, 2023, <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-67082047>.
- ¹⁵Gershon Baskin, "The Future of Hamas," *Times of Israel* (Blogs), August 31, 2023, <https://blogs.timesofisrael.com/the-future-of-hamas/>, and Dan Perry, "The Bennett-Lapid Government Must Move on the Palestinians," June 3, 2021, <https://www.jpost.com/opinion/the-bennett-lapid-government-must-move-on-the-palestinians-opinion-670058>.
- ¹⁶Palestinian Center for Policy and Survey Research, Public Opinion Poll No. 89, September 13, 2023, <https://www.pcpsr.org/sites/default/files/Poll%2089%20English%20Full%20Text%20September%202023.pdf>.
- ¹⁷Ghaith al-Omari, "How the Palestinian Authority Failed Its People" (Washington Institute for Near East Policy, October 19, 2023), <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/how-palestinian-authority-failed-its-people>.
- ¹⁸Palestinian Center for Policy and Survey Research, Public Opinion Poll No. 89.
- ¹⁹Miriam Berger, "2022 Was Deadliest Year for West Bank Palestinians in Nearly Two Decades," *Washington Post*, December 29, 2022, <https://www.washingtonpost.com/world/2022/12/29/palestinians-killed-west-bank-israel/>.
- ²⁰Oscar Rickett and Huthifa Fayyad, "Number of Israelis Killed by Palestinians in 2022 Highest since 2008," *Middle East Eye*, November 18, 2022, <https://www.middleeasteye.net/news/israel-palestine-number-killed-highest-2008>.

-
- ²¹"Increase in Settler Violence, Displacement: Remarks by OCHA Spokesperson Jens Laerke" (United Nations, August 5, 2023), <https://www.un.org/unispal/document/increase-in-settler-violence-displacement-remarks-by-ocha-spokesperson-jens-laerke/>, and International Crisis Group, "Stemming Israeli Settler Violence at Its Root" (Report No. 246, September 06, 2024), <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/east-mediterranean-mena-israelpalestine/246-stemming-israeli-settler-violence>.
- ²²"2023 'Most Violent' Year for West Bank Settler Attacks, Watchdog Says," *Times of Israel*, January 1, 2024, <https://www.timesofisrael.com/2023-most-violent-year-for-west-bank-settler-attacks-watchdog-says/>.
- ²³Mary Kekatos, "1 year into the Israel-Hamas War: The Grim Human Toll by the Numbers," ABC News, October 7, 2024, <https://abcnews.go.com/International/israel-hamas-war-death-toll-1-year/story?id=114458943>, and Government of Israel, Ministry of Foreign Affairs, "Swords of Iron: Civilian Casualties," updated to November 24, 2024, <https://www.gov.il/en/pages/swords-of-iron-civilian-casualties>.
- ²⁴Ronen Bergman and Adam Goldman, "Israel Knew Hamas's Attack Plan More Than a Year Ago," *New York Times*, November 30, 2023 (updated December 2, 2023), <https://www.nytimes.com/2023/11/30/world/middleeast/israel-hamas-attack-intelligence.html>.
- ²⁵"Doubling Previous Numbers, Report Says 6,000 Gazans—including 3,800 Trained Hamas Terrorists—Broke into Israel on Oct. 7," *Times of Israel*, August 31, 2024, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/doubling-previous-numbers-report-says-6000-gazans-including-3800-trained-hamas-terrorists-broke-into-israel-on-oct-7/ [timesofisrael.com].
- ²⁶"Hamas's Attack Was the Bloodiest in Israel's History," *The Economist*, October 12, 2023, <https://www.economist.com/briefing/2023/10/12/hamass-attack-was-the-bloodiest-in-israels-history>.
- ²⁷"Reported Impact Snapshot: Gaza Strip" (United Nations, OCHA, November 5, 2024), <https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-5-november-2024>.
- ²⁸Emma Kinery, "Biden: Israel-Hamas War Must End with Vision for a 'Two-State Solution,'" CNBC, October 25, 2023, <https://www.cnbc.com/2023/10/25/biden-israel-hamas-war-must-end-with-vision-for-a-two-state-solution.html>.
- ²⁹Ruslan Suleymanov, "Why the Kremlin Is Drifting Closer to Houthi Rebels in Yemen" (Carnegie Politika, September 12, 2024), <https://carnegieendowment.org/russia-eurasia/politika/2024/09/yemen-russia-middle-east-cooperation?lang=en>.

³⁰[Dan Williams](#), “Russia Sees Military Coordination with Israel on Syria Continuing,” Reuters, February 26, 2022,

<https://www.reuters.com/world/middle-east/russia-sees-military-coordination-with-israel-syria-continuing-2022-02-26/>.

³¹“Gaza: Security Council Passes Resolution Demanding ‘An Immediate Ceasefire’ during Ramadan” (United Nations, UN News, March 25, 2024), <https://news.un.org/en/story/2024/03/1147931>.

³²United Nations Security Council, Resolution 2728 (2024), <http://unscr.com/en/resolutions/2728>.

³³“UN General Assembly Demands Israel End ‘Unlawful Presence’ in Occupied Palestinian Territory” (United Nations, UN News, September 18, 2024), <https://news.un.org/en/story/2024/09/1154496>.

³⁴[Ivana Kottasová](#) and Madalena Araujo, “Exclusive Interview: ICC Prosecutor Seeks Arrest Warrants against Sinwar and Netanyahu for War Crimes over October 7 and Gaza,” CNN, May 20, 2024, <https://www.cnn.com/2024/05/20/middleeast/icc-israel-hamas-arrest-warrant-war-crimes-intl/index.html>.

³⁵[Courtney Bonnell](#) and David McHugh, “How Attacks on Ships in the Red Sea by Yemen’s Houthi Rebels Are Crimping Global Trade,” Associated Press, January 12, 2024, <https://apnews.com/article/red-sea-yemen-houthis-attack-ships-f67d941c260528ac40315ecab4c34ca3>.

³⁶“Egypt Loses 70% of Suez Canal Revenue due to Gaza War: IMF,” *Egypt Today*, October 24, 2024, <https://www.egypttoday.com/Article/3/135618/Egypt-loses-70-of-Suez-Canal-revenue-due-to-Gaza>.

³⁷“Prosecutors Rest Case in Netanyahu Trial; PM to Kick Off Defense Portion on Dec. 2,” *The Times of Israel*, August 8, 2024, <https://www.timesofisrael.com/prosecutors-rest-case-in-netanyahu-trial-pm-to-kick-off-defense-portion-on-dec-2/>.

³⁸Hamza Hendawi and Holly Johnston, “ Hamas and Fatah Officials Discuss Post-war Gaza in Cairo Meeting,” *The National*, November 03, 2024, [https://www.thenationalnews.com/news/mena/2024/11/03/gaza-fatah-hamas-cairo/\[thenationalnews.com\]](https://www.thenationalnews.com/news/mena/2024/11/03/gaza-fatah-hamas-cairo/[thenationalnews.com]).

³⁹“PA’s Abbas Announces New Cabinet, with Little-Known Figures Taking Key Roles,” *Times of Israel*, March 28, 2024, <https://www.timesofisrael.com/pas-abbas-announces-new-cabinet-with-little-known-figures-taking-key-roles/>.

⁴⁰Jacob Shamir and Khalil Shikaki, *Palestinian and Israeli Public Opinion: The Public Imperative in the Second Intifada* (Bloomington: Indiana University Press, 2010), and “The Geneva Accord: A Model Israeli-Palestinian Peace Agreement” (Draft Permanent Status Agreement), https://geneva-accord.org/wp-content/uploads/2019/04/The-Geneva-Accord_-Full-Text.pdf.

⁴¹“Foreign Minister: The Council of Arab and African Coastal States of the Red Sea and the Gulf of Aden Is a Joint Action System for Coordination and Cooperation,” *Saudi Press Agency*, January 6, 2020, <https://www.spa.gov.sa/2019804>.

⁴²“After the Aramco Attack: A Middle East One Step Closer to Its ‘1914 Moment,’” International Crisis Group, September 20, 2019, <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/saudi-arabia-yemen-iran-united-states-united>.

⁴³“Timeline: UAE under Drone, Missile Attacks,” *Al Jazeera*, February 3, 2022, <https://www.aljazeera.com/news/2022/2/3/timeline-uae-drone-missile-attacks-houthis-yemen>.

⁴⁴“Sayyed Speech in Full on 26 May 2000—Resistance and Liberation Day,” *Alahednews*, November 26, 2024, <https://english.alahednews.com.lb/14178/446>.

⁴⁵[Eliav Breuer](#), “Netanyahu Knew of Ben-Gvir’s Temple Mount Ascent in Advance, Minister Says,” *Jerusalem Post*, August 14, 2024, <https://www.jpost.com/israel-news/article-814668>.

⁴⁶[Yonette Joseph](#) and [Patrick Kingsley](#), “Netanyahu Will Return with Corruption Charges Unresolved. Here’s Where the Case Stands,” *New York Times*, November 3, 2022 (updated June 26, 2023), <https://www.nytimes.com/2022/11/03/world/middleeast/netanyahu-corruption-charges-israel.html>.

⁴⁷PalestinianCenter for Policy and SurveyResearch (PCPSR), Public Opinion Poll No (92), <https://pcpsr.org/en/node/985>.

⁴⁸Khalil Shikaki, “Can Hamas, and Does it Want to, ‘Lead’ the Palestinian People?” (PalestinianCenter for Policy and SurveyResearch, Critical Policy Brief, Number 5/2021, August 2021), <https://www.pcpsr.org/en/node/849>.

⁴⁹“President El-Sisi’s Speech at Military Colleges’ Graduation Ceremony in the New Military Academy” (The Arab Republic of Egypt: Presidency, October 3, 2024, <https://www.presidency.eg/en/رئاسة-أخبار-قسم/news3102024-1/>, and “A Just Peace Is the Only Solution to Ensure Coexistence in Middle East: El-Sisi at Military Academy Graduation,” *Ahram Online*, October 3, 2024, <https://english.ahram.org.eg/News/532961.aspx>.

⁵⁰For further details about these incentive packages and about the impact of the possible pairing of such incentives, see Khalil Shikaki, “Did October the 7th and the Gaza War Put an End to the Palestinian-Israeli Peace Process and the Two-State Solution?” (Palestinian Center for Policy and Survey Research, Critical Policy Brief, Number 3/2024, October 2024, <https://pcpsr.org/en/node/993>.

⁵¹Anna Gordon, “What Israelis Think of the War With Hamas,” *Time*, November 10, 2023, <https://time.com/6333781/israel-hamas-poll-palestine/>; Laura Silver and Maria Smerkovich, “Views of the Israel-Hamas war,” Pew Research Center, May 30, 2024, <https://www.pewresearch.org/global/2024/05/30/views-of-the-israel-hamas->

[war-may-2024/](#); and Benjamin Hart, “How Israelis Are Feeling One Year After October 7,” New York Magazine, Oct. 7, 2024
<https://nymag.com/intelligencer/article/israelis-feeling-anniversary-october-7.html>

